

دراسات نقدية في اللغة والنحو

تأليف

د. كاصد ياسر الزبيدي

دار أسامة للنشر والتوزيع

الأردن - عمان



800014373

تمهيد : (في النقد اللغوي قديماً وحديثاً)

ليس من شك في أن اللغة والنحو عماد العربية وعلومها اللغوية المتنوعة - قديماً وحديثاً - ، وأن دراستها قامت منذ العصور الأولى على أسس محكمة من القواعد والفهم ، وذلك بعد سطوع نور الإسلام ، ويتنامى الدراسات في هذين العلمين مع علوم اللغة الأخرى ، من صرف ، وبلاغة ، وعروض ، وغير ذلك .

وكانت السنون التي قضيتها في التدريس الجامعي داخل القطر وخارجه ، والتي نافلت على الثلاثين ، قد فتحت لي أبواب النقد العلمي الموضوعي لعدد من الآثار اللغوية ، والمناهج التعليمية القديمة والحديثة ، وقد نشر عدد منها في مجلات عربية رصينة مثل مجلة (التعريب) التي تصدر في دمشق عن المنظمة العربية للثقافة والعلوم (الإيسيسكو) ، ومثل (مجلة الدراسات اللغوية) التي يصدرها مركز الملك فيصل في الرياض ، وغير ذلك .

وكانت هذه الدراسات قد تناولت مناهج عدد من اللغويين والنحاة تناولوا معيارياً من حيث المنهج والمادة ، وما عنوا به من آراء عرفت لدى دارسي آثارهم منذ عصور خلت .

وكان غير واحد منهم قد اشتهر بالنقد ، مثل أبي الفتح بن جني المتوفي سنة ٣٩٥ هـ ، وشيخه أبي علي النحو المتوفي سنة ٣٧٠ هـ ، وقد نقد عدد من المعاصرين آثاراً لغير لغوي ونحوي قديم ، كالذي نراه في جهود الكرمل ومصطفى جواد ، ثم في جهود من تلاهم في أيامنا هذه . وكان بيان أثر القرآن الكريم في (الإصلاح اللغوي) ضرورياً في مثل هذه الدراسات ، ولذلك نالت عنايتنا هنا في هذا الكتاب ؛ إذ كان القرآن وما زال وسيبقى المنار الذي يهتدي في ضوئه الدارسون والباحثون والنقادون كذلك . ولهذا كان لا بد من تخصيص فصل في الكتاب له . فكان : (إصلاح الكلام في ضوء لغة القرآن) .

الناشر

دار أسامة للنشر والتوزيع

الأردن - عمان

هاتف : ٥٦٥٨٣٥٣ - فاكس : ٥٦٥٨٣٥٤ - تليفاكس : ٤٦٤٧٤٤٧

ص. ب : ١٤١٧٨١

حقوق الطبع محفوظة للناشر

الطبعة الأولى

٢٠٠٣ م

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٠٠٣ / ٧ / ١٥٠٢)

٤١٠٠٩

الزبيدي، كاسد ياسر

دراسات نقدية في اللغة والنحو / تأليف كاسد الزبيدي -

عمان : دار أسامة للنشر ، ٢٠٠٣

() ص -

ر. ب : ٢٠٠٣ / ٧ / ١٥٠٢

الواصفات : / اللغة العربية / النقد الأدبي / قواعد اللغة / التحليل الأدبي /

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

وتناول الكتاب أيضاً (العامية) وما نالها من وهم في تصور حقيقتها وواقعها وما فيها من ظواهر لغوية ذات وشيجة وثقى بالعربية الفصيحة ، متمثلة بكثير من الألفاظ والتراكيب والعبارات .

وتناول الكتاب أيضاً نقداً لغوياً قديماً وحديثاً ، عمدته دراسة موجزة عن جهود النقدية في اللغة والنحو ، ثم ما رأيناه في أساليب التعريب عن تجاف عن طريق الصواب ، وما طرأ على - الضاد - التي هي مِيزة العربي وحده في النطق من تحول عن صورتها الصحيحة إلى صور أخرى ، تبعد غالباً ، وتقارب حيناً آخر .

أما الدراسات النقدية النحوية التي تناولها الكتاب ، فأهمها (مشكلات النحو بين القديم والجديد) ، التي كشفت دراستي لها عن طائفة من المشكلات المعقدة لدراسة النحو ، ولا سيما على المبتدئين ، ومتوسطي الثقافة من الدارسين مثل (سلب النحو معانيه) و (القياس على غير أساس) ، وما لحق نحو القرآن - قديماً - من تقصير بعض النحاة فيه ، وما لحقه حديثاً من قصور فهم المنهج .

وكان (الفصل الثالث) ، وهو الأخير ، قد تناول (النحو التعليمي) في معاهدنا اليوم ، من حيث طرائق تدريسه ، التي نعم على الدارسين في أحيان فهمه ، ومن حيث مادته العلمية التي عقدتها أمور في تدريسه ، مثل (عدم البناء على نحو القرآن) ، و (عدم كفاية التطبيقات) وأمور أخرى ذات صلة بهذه المشكلة .

وإني لأرجو أن يكون هذا الجهد الذي بذلته ، بعد كل ما اقترحته سبيلاً ينتفع بها الدارس للغو والنحو من زملائنا التدريسيين وأصلبتنا المتأبرين ، وأن ينتفع بها أيضاً كل محب للعربية ، فعز بها ، ولا سيما أنها لغة كتاب الله المجيد ، والذي كان - وما يزال وسيبقى - منار الدارسين ، لتكون هذه الجهود سبيلاً ودعوة لإعادة النظر في جانب من الدراسات اللغوية والنحوية ، في ضوء قواعد للنقد ، والله الموفق للصواب .

والحمد لله رب العالمين

المؤلف

الباب الأول

دراسات نقدية في اللغة

الفصل الأول : (إصلاح الكلام في ضوء لغة القرآن)

الفصل الثاني : (عاميتنا والفصح في ضوء الدراسات

اللغوية الحديثة)

الفصل الثالث : (نقد لغوي قديم .. وحديث)

الفصل الأول

إصلاح اللام في ضوء لغة القرآن

المبحث الأول

اللحن في الكلام وأثر القرآن في تقويمه

لا شك أن العرب اعتزت بعربيتهما ، اعتزازاً جعلها تتفاضل بها ، ويمتاز بعضها عن بعض في بلاغتها وفصاحتها ، ولذلك كان اللحن مستهجناً عندها . ويقضي هذا الشعور سائداً لديها عند ظهور الإسلام كذلك ، بل إنه تصاعد حتى صار اللحن سبباً على اللحن ، وضاللاً يؤخذ عليه .

والأخبار في ذلك متضافرة عن النبي ﷺ وأصحابه ، منها جواب عمر بن الخطاب ﷺ للقوم الذين قالوا له - لما عاب عليهم رميهم - : يا أمير المؤمنين ، إنما قوم متعلمين " ، إذ قال لهم منكرأ عليهم هذا اللحن ، وهو نصب التعت الذي حقه في هذا الكلام الرفيع : "لنحكم أشد علي من سوء رميكم ، سمعت رسول الله ﷺ يقول (رحم امرأ أصلح من لسانه) (١) .

بل أن المسلمين الأوائل كانوا يستهولون اللحن ، إلى الحد الذي يرون فيه مقترفه ، مستحقاً للعقوبة والردع . وهذا جلي من سيرة عدد منهم ، فقد روى أن عبد الله بن عمر كان يضرب بنيه على اللحن . وخاصة حين يكون في كتاب الله . وتجاوز ذلك نطاق تأديب الأسرة إلى موظفي الدولة ، فصار اللحن يوجب العقاب البدني - مهما ضؤل - ، فالعزل .

فحين كتب كاتب أبي موسى الأشعري إلى عمر ﷺ : "من أبو موسى" أمر عمر بجلده ثم عزله بقوله : "إذا أتاك كتابي هذا فاجلده سوطاً ، واعزله عن عملك" ، وقيل للحسن البصري : أن لنا إماماً يلحن ، فقال أخروه . يريد : لا تجعلوه إمامكم في الصلاة ، بسبب لحنه في القراءة .

ولأهمية الحفاظ على اللغة وإعرابها ، أخذ عدد من الصحابة على أنفسهم تنبيه المسلمين على مواضع الغلط في الكلام . وكان حبر الأمة عبد الله بن عباس ﷺ من القائمين بذلك : إذ كان من الصحابة الذين تولوا التعليم ، ونشر الثقافة المتنوعة في مجالات شتى : في التفسير (والحديث ، والفقه ، واللغة ، والأدب ، وخاصة الشعر العربي القديم ، الذي كان يحفظ منه الكثير ، وينفذ إلى صميمه درساً وفيماً وإفهاماً) ،

ويتجلى ذلك في أجوبته لنافع بن الأزرق الخارجي ، حين سأله عن غريب القرآن ، إن كان يقصره ، ويحتج له بالشعر .

روى أبو بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨هـ) عن أبيه بسنده عن أبي العالبيه الرياحي ، أنه قال : كان ابن عباس يعلمنا اللحن (٢) . وهذا الخبر رواه أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت ٢٢٤هـ) بألفاظ مقاربة ، وعلق عليه تعليقاً ذا قيمة علمية لأنه فسر المراد باللحن هنا ، فقد روى بسنده عن شعبة بن الحجاج عن أبي العالبيه ، أنه قال : "كنت أطوف مع ابن عباس وهو يعلمني لحن الكلام" . ثم علق عليه بقوله : " وإنما سمناه لحناً ، لأنه إذا بصره الصواب ، فقد بصره اللحن " (٣) .

أو بعبارة أخرى : إن ابن عباس لم يكن يعلم الناس - ومنهم أبو العالبيه - الغلط وحده ، بل كان يوقفهم على الصواب كذلك ، لأنه إذا بين لهم ما ينبغي أن يقال - وهذا الجانب المعياري من نشاطهم اللغوي هنا - فلا بد أن يدركوا ما ليس بصواب وهذا يمثل ما قيل لا ما ينبغي أن يقال ، وهو الجانب الوصفي من القضية .

وكان للقرآن الكريم ، كتاب الله المعجز المبين ، أثر كبير في الحث على تعلم اللغة والنحو ، وخاصة بعد اختلاط العرب بالأعاجم ، وفشو اللحن ، فكان الحسن البصري مثلاً ، ممن يحث على ذلك ، يقول له يحيى بن عتيق : يا أبا سعيد ، الرجل يتعلم العربية يلتمس بها حسن المنطق ، ويقوم بها قراءته ، فقال له : حسن يا بني فلتعلمها ، فإن الرجل قد يقرأ الآية ، فيعيا بها فيهلك فيها (٤) .

وكان كبار علماء العربية الأوائل يتبنون فصاحة الرجل وإتقانه للعربية بحسن قراءته القرآن وأدائه له الأداء السليم الواجب . فجعلوا القرآن محكاً ومقياساً أساسياً لتمييز الحسن من الرديء ، روى أبو بكر بن الأنباري بسنده عن وهب بن جريس ، أن أباه قرأ على أبي عمرو بن العلاء - القرآن - فقال له : "لأنت أفصح من معد بن عذنان" (٥) .

وهذا التقويم ينبئ عن غاية الاستحسان للأداء ، وسلامة النطق من الانحراف عن جهة السليمة .

ولما كان إجماع الأمة قد انعقد على أن القرآن أبلى كلام وأفصح وأعلاه ، إلى القدر الذي يبلغ فيه الإعجاز ، فإنه بلا ريب المصدر الأول للعربية ، أو كما وصفه الشيخ أمين الخولي (٦) - رحمه الله - "كتاب العربية الأكبر" .

وعلى هذا علماء الأمة من اللغويين والنحاة والصرفيين والبلاغيين والفقهاء والمتكلمين ... فكان - وما زال - "معجم المعجمات" كما يطيب لي أن أسميه ، إذ كان المرجع الأول الأساس لأصحاب المعجمات كالخليل ، والأزهري ، وابن دريد ، والجوهري ، والزمخشري ، وابن منظور ، والزبيدي ... وغيرهم .

ولهذا فإننا حين نصلح من أغلاطنا اللغوية التي تلوكها أسننتنا ، وتطرق أسماعنا مهتدين بأضواء لغة القرآن ، فإنما ترجع إلى النبع الصافي ، والكلام الذي لا يعلوه كلام ، إذ أن كلام الله إذا كان شاهداً ، فهو نعم الشاهد ودونه كل الشواهد فأصلح أغلاطنا اليوم بعد عرضها على القرآن ، من مصاديق عموم قوله تعالى : ﴿ مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ ^(٧) ، وعموم الهداية في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنُ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ ﴾ ^(٨) ، وقوله : ﴿ وَيُرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾ ^(٩) ، ذلك إن إصلاح اللسان في ضوء القرآن من مصاديق هذا الهدى إلى صراط العزيز الحميد ؛ إذ القرآن نعم ما يستبصر به ويهتدي بهديه ، في كلا جوانب الحياة : العقيدة ، والسلوك ، واللغة .

وسيتبين مما هو آت ، كيف أن القرآن ينهض بهذه المهمة اللغوية على خير وجه إذ يصيرنا بمواطن الخطأ الزلل في كلامنا ، ويردنا إلى الحق والصواب في القول وليس هذا الذي تورده هنا كل ما يمكن أن يقال ، إذ وراءه الشيء الكثير ولكنه أمثله مختارة من عشرات غيرها ، نأمل أن تنتهي بها في ما نستقبل من أيامنا - بعون الله - إلى كتاب يضم ما لم نورده هنا في هذا الموجز ، ويوفي بما نطمح إليه من مرام ، والله الموافق للسداد .

وقد رأيت أن ابتدئ كل إصلاح في العنوان بذكر الصعاب وأعقبه بذكر الغلط ثم أورد بعد ذلك ما يتعلق بهما من بيان وتفسير وشواهد . والغرض من البدء بالصواب ترسيخه في الأذهان ، إذ هو أول ما يصفاح السمع والبصر فيرسخ من ثمة في الذهن . وقد كان أستاذنا العلامة الدكتور مصطفى جواد - رحمه الله - سابقاً في هذا المنهج ، كما هو واضح في كتابه المشهور : (قل ولا تقل) إذ كان يبتدئ بذكر الصواب ويورد بعده الغلط ، ولا العكس .

المبحث الثاني

إصلاح الكلام في ضوء القرآن

١- (كَبِيرٌ) لَا (كَبِيرٌ) :

يقولون في نفس فلان كبير - بكسر الكاف وفتح الباء - يريدون أن فيه تعاضلاً واستعلاءً ، والصحيح أن يقال : كبير ، بإسكان الباء ، إذا أريد هذه الدلالة . أما الفصح قلل دالة على الهرم : قال ابن منظور ^(١٠) : "الكبير بالكسر : العظمة ؛ والكبير تقيض الصغير" .

فالكبير والكبير إذا مختلفان من حيث الدلالة في اللغة . أما في القرآن فقد رُودا بالصيغتين والدالتين أيضاً : فقال تعالى في الكبير السين والهرم : ﴿ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَّتٌ ضُعَفَاءُ ﴾ (البقرة : ٢٦٦) ، وأجراه على لسان زكريا عليه السلام حين بشرته الملائكة بحبي ، وذلك قوله : ﴿ رَبِّ أَنْتَ يُكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ ﴾ (آل عمران : ٤٠) .

(الكبير)

وقال في (الكبير) النفس والاستعلاء : ﴿ إِنْ فِي صُورِهِمْ لَإِنْ كَبِيرٌ مَا هُمْ بِبَالِغِيهِ ﴾ (غافر : ٥٦) . قال الراغب ^(١١) وهو يحتج بهذه الآية لمعنى الكثير : "الكبير : الحالة التي يتخصص بها الإنسان من إعجابه بنفسه ، وذلك أن يرى الإنسان نفسه أكبر من غيره" ، ثم يبين أن معنى الكثير فيها التكثير . ومن هذا القبيل : ﴿ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (النور : ١١) .

٢- (ذَهَابٌ) لَا (ذَهَابٌ) :

بكسر كثير من الناس ذال (ذهاب) : فيقولون مثلاً : في ذهابه وإيابه ، كأنما هم يزواجون في هذا التحريف بين الكلام ، فيكسرون الذال الكسرة الهمزة في إياب . وهذا غلط في الكلام ، والصحيح فتح الذال . إذ يقال : ذهب يذهب ذهاباً . فالذهاب : السير والمرور ، ومثله المذهب ، فهو على هذا مصدر مثله ^(١٢) . أما الذهاب فله معنى آخر غير هذا المعنى ، وهو "الأمطار الضعيفة" ^(١٣) ، مفرداً (ذهية) ، قال الإمام علي كرم الله وجهه : " لا فزع ربابها ولا شقان ذهابها" ^(١٤) . قال ابن الأثير ^(١٥) : "الذهاب الأمطار اللينة واحدها ذهية" ، والذهاب أيضاً مكيال لأهل اليمن ، وموضع أو جبل ^(١٦) .

وعلى هذا فالذهاب غير الذهاب من حيث المعنى ، على أن الذهاب إذا تعدى فعله بحرف الجر ، أريد به المضى بالشيء وإزالته عن مكانه ، قال الراغب (١٧) "والذهاب : المضى بالشيء ، يقال : ذهب بالشيء وأذهبه" . وعلى هذا قوله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَاهُ فِي الْآرْضِ وَإِنَّا عَلَى ذَهَابٍ بِهِ لِقَادِرُونَ ﴾ (المؤمنون : ١٨) ، وهذا الشاهد القرآني دليل واضح على أن الذهاب بهذه الدلالة التي ذكرناها . بفتح الذال لا بكسرها .

٣- (كثرة) ، لا (كثرة) أو (كثرة) :

يقول كثير من المتعلمين (كثرة) و (كثرة) ، بضم الكاف وكسرها ، مع أنها في الفصح (كثرة) بفتحها . ويبدو أن هناك من كان يكسر قديماً ، إلا أن ذلك قد عُدَّ لغة رديئة وأغلب الظن أن الناطقين بها ليسوا من الفصحاء الذين يعتد بكلامهم في الرواية بحسب ضوابط الرواية وأصولها عند اللغويين ، قال محمد بن أبي بكر الرازي (١٨) (ت ٦٦٦ هـ) "الكثرة : ضد القلة والكثرة ، - بالكسرة - لغة رديئة" . ومما يدل على أن التي بالفتح هي الفصيحة ورود القرآن بها في الموضعين اللذين ذكرت الكثرة فيهما ، وهما قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ ﴾ (المائدة : ١٠٠) ، وقوله : ﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ ﴾ (التوبة : ٢٥) .

٤- (كفاء) ، لا (كفوء) :

يقولون : هو رجل كفوء لفلان ، يريدون أن مثله وبذله في المنزلة ، والصحيح أن يقال : هو رجل كفاء لفلان ، ولأن هذا اللفظ هو الذي يستعمل للدلالة على هذا المعنى ، وإنما (كفوء) محرف (١٩) عن هذا الفصح على ألسنة الناس ، ثم شاع حتى عُدَّ من قبيل الفصح . قال الراغب : "كفاء : في المنزلة والقدر" .

وقد ذكر المبرد (٢٠) عدة صيغ لهذه اللفظة ، ولم يذكر كفوءاً منها ، فقال : لا يقال : هو كفوك ، وكفوك ، وكفؤك ، وكفاؤك : إذا كان عديك في شرف أو ما أشبهه .

فإذا رجعنا إلى القرآن الكريم ، وجدنا فيه شاهداً على ما بيناه آنفاً ، فقد قال تعالى في سورة الإخلاص : آية : ٤ ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ (الإخلاص : ٤) ، في قراءة أغلب القراء ، وبغير همزة (كفوا) في قراءة حفص عن عاصم (٢١) ، وهذا الشاهد القرآني هو الشاهد الذي احتج به المبرر (٢٢) لدلالة الكفاء في اللغة ، في كلمة الذي أورثناه آنفاً .

يتبين مما مر ، أن ليس في كلام العرب (كفوء) ، بل هناك كفاء وكفاء - فيما ذكر الرازي (٢٣) - وإنما ورد فُعُول - يقول - في أكثر نسخ الصحاح ، وهو في رأيه "من تحريف الناسخ" . وهذا يعزز ما بيناه آنفاً من أن هذه اللفظة (كفوء) غير واردة في كلام العرب .

٥- (أكفاء) لا (أكفاء) :

ويجمعون (كفاء) على (أكفاء) - بكسر الكاف وتشديد الفاء - فيقولون مثلاً : الموظفون أو العمال الأكفاء ، كأنهم قاسوها قياساً خاطئاً (٢٤) على غير نظائرها ، مثل اصبياء ، على حين ينبغي أن تجمع على (أكفاء) - بإسكان الكاف وتخفيف الفاء - ذلك أن فعل وفعل كثيراً ما يجمعان على أفعاله ، مثل (قطر) وهو الناحية والجهة ، (قُطر) و (عُشر) ، و (مصر) وهو البلد ، و (نضو) ، وأما فعل فجمعة على (أفعال) كثير ، حتى إن الدكتور مصطفى جواد رحمه الله - عُدَّ ذلك مباحاً في كل ما يرد منه مثل : مجد ، وأمجاد ، وبحث ، وأبحاث ، وبعبارة أخرى : أنه قال بقياسه لكثرة أمثله في اللغة ، وقد أقر له ذلك مجمع اللغة العربية في القاهرة في إحدى دوراته (٢٥) .

وإذا احتكمنا إلى القرآن وجدنا فعل فيه يجمع على أفعال ، كقطر وأقطار ، قال تعالى : ﴿ يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْفُتُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانْفُتُوا لَا تَنْفُتُونَ إِلَّا بِإِذْنِ رَبِّكُمْ ﴾ (الرحمن : ٣٣) . وقال - والحديث عن مدينة الرسول ﷺ ﴿ وَلَوْ دَخَلَتْ عَلَيْهِمْ مِنْ أَقْطَارِهَا ثُمَّ سَأَلُوا الْفِتْنَةَ لَأَنزَلْنَاهَا ﴾ (الأحراب : ١٤) ومن المكسور كم وأكمام ، قال تعالى : ﴿ فِيهَا فَاكِهَةٌ وَالنَّخْلُ ذَاتُ الْأَكْمَامِ ﴾ (الرحمن : ١١) ، وهي ما تغطي الثمرة ، قال الراغب (٢٦) : (والكم ما يغطي اليد من القميص ، والكم ما يغطي الثمرة وجميعه أكمام) واحتج له بالآية الكريمة . فيلاحظ أن فعل وفعل

جمعاً في القرآن على أفعال ، ومنه يتبين أن كفاء ينبغي أن تجمع على أكفاء ، لا أكفاء كما يغلطون .

٦- (الفرقة) لا (الفرقة) :

يقال للجماعة المتفرقة من الناس (فرقة) بضم الفاء ، والصحيح (فرقة) بكسرها ؛ أن التي بالضم تعني : الفراق : قال الرازي (٢٧) : " الفرقان : القرآن الكريم وكل ما فرق به بين الحق والباطل فهو فرقان ... والفرقة : الاسم من قولك : فارقة مفارقة " ثم قال (٢٨) : " والفارقة : الطائفة من الناس " ، وقال الفيروز آبادي : " الفارقة الفراق " (٢٩)

فإذا رجعنا إلى القرآن الكريم ألفينا (فرقة) فيه بكسر الفاء : بدلالاتها التي بينها أنفاً ، فقد قال تعالى : ﴿ قُلْ لَا تَفَرُّ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ ﴾ (التوبة: من الآية ١٢٢) فأراد سبحانه بذلك الجماعة المتفرقة من الناس (٣٠) .
وعلى هذا ، ينبغي أن يقال (فرقة) لا أن يقال (فرقة) .

٧- (يَمْسُ) لا (يَمْسُ) :

ويقولون (يَمْسُ) بيده ، بضم الميم ، والصحيح (يَمْسُ) بفتحها ، قال صاحب اللسان : " يَمْسُهُ بالكسر أَمْسُهُ مَسًّا وَمَسًّا : لَمَسْتُهُ هَذِهِ اللَّغَةُ الْفَصِيحَةُ ، وَمَسَسْتُهُ بِالْفَتْحِ أَمْسُهُ بِالضَّمِّ لَغَةٌ " (٣١) ، ومثله ما قاله صاحب القاموس (٣٢) .

فإذا احتكنا إلى البيان الأعلى تأكد لنا أن التي بالفتح هي الفصيحة ، إذ هي كذلك في جميع المواضع التي زادت على العشرين (٣٣) والتي ورد فيها هذا الفعل بصيغة المضارع ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَيَمْسَكُمْ النَّارُ ﴾ (هود: من الآية ١١٣) ، وقوله : ﴿ وَقَالُوا لَنْ نَمْسَا النَّارَ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً ﴾ (البقرة: ٨٠) وقوله : ﴿ وَلَا تَمْسُوْهَا بِسُوءٍ فَيَأْخُذْكُمْ عَذَابٌ قَرِيبٌ ﴾ (هود: من الآية ٦٤) .

٨- (خاطئ) لا (مُخْطئ) :

ويقولون في متعمد الخطأ (مُخْطئ) ، فيشتقونه من الفعل المزبد بالهمزة ، (أخطأ) ، والصحيح أن يقال : (خاطئ) من الفعل الثلاثي المجرد (خَطئ) الذي مضارعة : (يخطئ) ومصدره (خطم) ، وذلك أن المخْطئ الذي يقع في الخطأ من دون أن يتعمده ، ولهذا قال الراغب في الأول : (أن يريد غير ما يحسن إرادته فيفعله ،

وهذا هو الخطأ التام المأخوذ به الاتقان ، يقال : خَطئ يخطئ خطأً وخطأً (٣٤) ، وقال في الثاني : " أن يريد ما يُحسن فعله ، ولكن يقع منه خلاف ما يريد فيقال : أخطأ بإخطاء فهو مُخْطئ ، وهذا قد أصاب في الإدارة وأخطأ في الفعل وهذا المعنى بقوله عليه السلام " رفع عن أمتي الخطأ والنسيان " ويقول : " من اجتهد فأخطأ فله أجر " (٣٥) .

فإذا رجعنا إلى التنزيل تبين لنا أن كلا اللفظين والمعنيين ورد فيه ، فقد قال تعالى : ﴿ يُؤْمِنُ أَغْرَضَ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ ﴾ (يوسف: ٢٩) ، إذ كانت امرأة العزيز متعمدة في ما اقترفت من ذنب ، وهو سرارودة يوسف عن نفسه ، وقال ﴿ وَلَا طَعَامَ إِلَّا مِنْ غَسَلِينَ ﴾ (٣٦) لا يأكله إلا الخاطئون : (الحاقة : ٣٦-٣٧) ، وهذا طعام أهل النار . وقال على لسان إخوة يوسف : ﴿ تَاللَّهِ لَقَدْ آتَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا وَإِنْ كُنَّا لَخَاطِئِينَ ﴾ (يوسف: من الآية ٩١) ، وقال في دفع فرعون وملئيه بتعمد الخطأ والجرم : ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ ﴾ (القصص: من الآية ٨) . فهذا (الخاطئ) الدال على العمد في الفعل ، لا السهو والغفلة والجهل بالحكم أو نحوه .

أما (مخْطئ) الدال على عدم العمد ، فله أمثلة في التنزيل ، فقد قال تعالى : ﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ (الأحزاب: من الآية ٥) ، فقابل سبحانه الخطأ بتعمد القلوب ، وهذا يدلنا على أنه ليس خطأ التعمد والقصد ، بل هو تقيض له بالاستدراك الذي أشعرتنا به (لكن) ، وقال أيضاً : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَلِّخْنَا أَنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ (البقرة: من الآية ٢٨٦) ، في دعاء المؤمنين فجعلوا الخطأ نظير النسيان في عدم المؤاخذه حين عطفوه عليه .

فيتبين لنا مما سلف أن (خاطئ) يستعمل في فصيح الكلام الذي دل عليه القرآن للخطأ العمد ، وأن (مخْطئ) ، لما لا عمد فيه .

٩- (آمين) لا (آمِين) :

ويقول كثير ممن يسمعون دعاء أو يدعوه : (آمِين) بتشديد الميم ، مع أن الصحيح أن يقال : (آمين) بتخفيفها ، فأما الأولى فهي اسم فاعل من القعمل (أَم) : إذا عمد إلى الشيء وقصده وطلبه ، على حين أن الثانية اسم فعل بمعنى (استجب) ، وهي

تقال عقب الدعاء ، سنة متوارثة معروفة ، فغلط فيها الناس واضبعين إحداهما مكان الأخرى .

ويبدو أن هذا الغلط قديم ، إذ نجد أبا بكر محمد بن عبد العزيز السجستاني (ت ٣٣٠هـ) يؤكد الفرق بين اللفظتين ، في كتابه (غريب القرآن) فيقول : (أَمِينُ الْبَيْتِ الْحَرَمِ) : عامدين البيت .. وأما قوله في (أَمِينِ) فبِتخفيف الميم - وتمتد وتقصّر - وتفسيره : اللهم استجب لي ، ويقال : آمين من أسماء الله تعالى^(٣٦) . فكانه في هذا التفريق بين اللفظتين أراد إيقاف الناس على الفرق الدلالي بينهما ، وجود عدم الخلط بينهما بوضع إحداهما موضع الأخرى .

وعلى هذا ينبغي أن يقال بعد الدعاء : (آمِين) لا (آمِينَ) ، لأن معنى (آمِينَ) عامدين وقاصدين كم أسلفنا ، ويدل عليه قوله تعالى : ﴿وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ﴾ (المائدة: من الآية ٢) .

١٠- (بلى) لا (نعم) :

ويغلط كثير من المتعلمين في جواب الاستفهام المنفي ، فإذا قيل لأحدهم مثلاً : (ألم يك في إمكانه أن يفعل كذا وكذا ؟) أجاب بكلمة (نعم) ؛ مع أنه يريد الإثبات لا النفي . وهذا غلط في اللغة ؛ لأن جواب السؤال المنفي إذا أريد به الإثبات لا النفي إنما هو (بلى) ، إذ ينقلب النفي في سياق النفي إثباتاً ، وذلك معروف في المنطق ، إذ النافي للمنتفي المثبت ؛ لأنه بنفيه لنفيه يحيله إلى وجود لا جود . وهذا معروف أيضاً في المنطق الرياضي ، إذ يكون السالب في السالب موجباً .

ولما كانت اللغة العربية التي حباها الله سبحانه أسماً للخصائص وأعلامها ، لغة منطوية في كثير من أساليبها ، فقد ورد فيها هذا الأسلوب على النحو الذي وصفنا آنفاً .

ولما كان القرآن الكريم قد نزل بلغة العرب مصداقاً لقوله تعالى : ﴿يَلِسَانِ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ (الشعراء: ١٩٥) ، وغيرها من آية البينات ، فقد ورد فيه هذا الأسلوب على النحو الذي وصفنا في الكلام في جميع المواضع الإثني والعشرين التي تضمنته - وذلك مثل قوله تعالى لبني آدم وهم في الذر^(٣٧) : ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ (الأعراف: من الآية ١٧٢) . وقوله لأبي الأنبياء إبراهيم عليه السلام : ﴿قَالَ أَوَلَمْ نُوْمِنْ قَالِ بَلَى وَلَكِنْ

لَيُظْمِنُ قَلْبِي﴾ (البقرة: من الآية : ٢٦٠) ، وقول زبانية جهنم لأهل النار: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رَسُلٌ مِنْكُمْ بَيِّنَاتٍ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُوكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا بَلَى﴾ (الزمر: ٢١) ، فهذه الآيات الكريمة دالة بوضوح على أن جواب السؤال المنفي ، يكون بالنفي بلى إذا أريد به الإثبات ، قال ابن هشام الأنصاري^(٣٨) (ت ٢٦١هـ -) : " (بلى) حرف جواب ... وتختص بالنفي وتفيد إبطاله سواء أكان مجرداً نحو (رغم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى وربي) ، أم مقروناً بالاستفهام .. ، ثم حكى ما روى عن عبد الله بن عباس عليه السلام في (ألسنت بربكم قالوا بلى) إنهم (لو قالوا نعم لكفروا) ، وبين أنهم (أجروا النفي مع التقرير مجري النفي المجرد في رده بلى) .

ومما يدل على أن الجواب في مثل هذا الأسلوب يكون ببلى عند إرادة الإثبات قول المصلي عقب قراءة آية التين ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ﴾: (بلى وربي) ، وهو سنة موروثة أيضاً .

ويسمع هذا الغلط أيضاً في النفي المجرد من الاستفهام ، فإذا قال أحدهم : قد يظنون أننا لا نعلم بما يدبرون ويبيتون ، أجاب بـ (كلا) أو (لا) ، على حين أن الجواب ينبغي أن يكون ببلى أيضاً ، وآية ذلك قوله تعالى ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَكُمُ﴾ (سبأ: من الآية: ٣) ، وقوله: ﴿قَالُوا قَالُوا السَّلَامَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ شَوْءٍ بَلَى إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (النحل: من الآية: ٢٨) وغير ذلك من الآي^(٣٩) .

وإذا كان الحس اللغوي لهذا الأسلوب العربي الفصيح قد فقد لدى كثير من المتقنين ، بل المتعلمين ، فإن من عجب ما يلحظ أنه ما زال لدى كثير من العوام ، ولدى كثير من المتعلمين والمتقنين حين يتحدثون العامة إذ يكون جوابهم ببلى لمن نفى حدثاً مجرداً من الاستفهام أو مسبقاً به ، فإذا قال أحدهم مثلاً لصديقه : ما راح تجي^{٤٠} أجابه ببلى^(٤١) ، إذا كان يريد المجيء .

١١- (شرذمة) لا (شرذمة) :

ويقولون للجماعة المنقطعة عن الجموع : (شرذمة) بفتح الشين والراء ، مع أنها في الفصحى بكسرهما ، قال الفيروز آبادي^(٤٢) : "الشرذمة ، بالكسر : القليل من

الناس... ويشهد... التزليل، فقد وردت مكسورة الشين والراء في الموضوع الذي ذكرت فيه ، وقوله تعالى ﴿إِنْ هَؤُلَاءِ أَشْرَكُوا قَلِيلُونَ﴾ (الشعراء: ٥٤) .

١٢- (الجدال) لا (الجدل) :

يذهب أكثر الناس إلى أن (الجدال) و (الجدل) كما يعبرون ، يراد به دائماً في اللغة الحوار من أجل نحض الخصم ومقابته ، فهو في ظنهم لا يستعمل إلا في مقام الخصوم النزاع ولعل هذا المعنى متأق مما في المعجمات ، على نحو ما نجد مثلاً في (مفردات القرآن) (٤٦) للراغب ، إذ يقول : "الجدال : المفاوضة على سبيل المنازعة والمغالية " . وفي (مختار الصحاح) (٤٦) للرازي ، إذ يقول " جادله : خاصمه مجادلة وجدالاً ، والاسم الجدل ، وهو شدة الخصومة " .

على حين يدل استقرار المادة في البيان الأعلى ، القرآن ، على أن المراد بالجدل والجدال مطلق الحوار بين اثنين أو فريقين ، من أجل إثبات شيء أو نفيه من دون أن يكون في ذلك لزوم منازعة أو خصام ، فالجدال قد يكون بالباطل كما قد يكون بالحق ، وقد يكون بقصد الغلبة في خصومة ، وقد لا يكون ، وأية ذلك أن القرآن وصف الجدال بوصفين : أحدهما الجدال بالباطل ، فقال : ﴿وَجَاءُوا بِالْبَاطِلِ لِئَظْهَرُوا بِهِ الْحَقَّ فَأَخَذْتَهُمْ﴾ (غافر: من الآية: ٥) ، والآخر الجدال بالحق ، وهو اللين واللين في القول ، فقال : ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (العنكبوت: من الآية: ٤٦) ، وقال الزمخشري (٤٤) (ت: ٥٣٨هـ) في تفسير هذه الآية الكريمة : "بالتي هي أحسن : بالخصلة التي هي أحسن ، وهي مقابلة الخصومة باللين والغضب بالكظم ، والسورة بالأناة ، كما قال : "الرفع بالتتي هي أحسن" .

ومما يدل على أن الجدال أعم من أن يختص بالجدال لغرض المنازعة وشدة الخصومة ، وصف "كل نفس به يوم القيامة" ، فقد قال تعالى ﴿يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا﴾ (النحل: من الآية : ١١١) ، فأشعرنا هذا التعبير وهذا السياق بأن الجدال هنا لا نزاع فيه ، بل هو من قبيل الاعتذار عما بدر أو التعتيل مما حدث في الدنيا من اجتراح السيئات . ويشعرنا بذلك من السياق - قوله بعد ذلك في الآية نفسها : ﴿وَتَوَقَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ . قد فهم الزمخشري - وهو اللغوي ، يبلغ - دلالة الجدال هنا بما يخرجها عن مفهومه المتعارف لدى الناس عن

الإطلاق ، وهو الذي أشرنا إليه آنفاً ، وذلك أنه بيق أن المجادلة عن النفس هنا يراد بها (الاعتذار عنها) (٤٥) وبمثلها قال التنفسي (٤٦) أيضاً .

ومما يعزز المفهوم الذي بيناه ، أنه سبحانه سقى الحوار الذي دار بين النبي إبراهيم عليه السلام وبين الملائكة الذين أرسلوا لإهلاك قوم لوط ، سماه جدالاً فقال : ﴿يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ﴾ (هود: من الآية: ٧٤) ، وقدمهم المفسرون القدامى من الجدال هذا معنى السؤال ، وهو قول قتادة بن دعامة السدوسي (ت: ١١٨هـ) ، وفيهم آخرون منه مجرد الأخبار ، عن طريق الحوار بأن قال لهم : ﴿إِنْ فِيهَا لُوطًا﴾ ، كما ورد في موضع آخر وهو (الآية: ٣٢) من سورة العنكبوت ، وقد روى عن الحسن البصري (ت: ١٢٠هـ) وحكى القولين أبو جعفر محمد بن الحسن في تفسيره (٤٧) (ت: ٤٦٠هـ) ، واحتملها جميعاً ، فلا نزاع ولا خصومة إذن هنا .

وبذلك يتبين أن الجدل والجدال لا يراد بهما دائماً المفاوضة والحوار في النزاع والخصام ، بل كثيراً ما يراد بهما مجرد الحوار من أجل إثبات شيء أو نفيه ، حتى إن من السلف من عدّهما - كما رأينا آنفاً - السؤال أو الإخبار فحسب .

١٣- (التحريض) :

ويستعملون (التحريض) للحث على الشر وحده ، طائفتان أنه لا يستعمل إلا لهذا المعنى ، على حين يدلنا استقرار الآي على أنه عام لا يختص بالشر وحده ، بل يشمل الخير أيضاً . وقد استعمله القرآن في الموضعين اللذين ورد فيهما بهذه الدلالة الأخيرة وهي للحث على الخير والعمل الصالح الذي فيه حياة الأمة وحفظها ، فقال سبحانه : ﴿فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسُكَ وَخَرِّصِ الْمُؤْمِنِينَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكْفِ بِأَسِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَاللَّهُ أَشَدُّ بِأَسًا وَأَشَدُّ تَنكِيلًا﴾ (النساء: ٨٤) ، فدلتنا بذلك على أن التحريض للخير لأنه حث على الجهاد وكسر شوكة الأعداء ، بقوله تعالى "وخرّص" .

وقال في موضع آخر : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ خَرِّصِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ﴾ (الأنفال: من الآية: ٦٥) . فهذا تحريض على الجهاد ، وهو بلا ريب تحريض على الخير ، إذ تأويله : "حثهم على القتال" (٤٨) .

ويؤيد هذا نقول أن علماء الأمة فهموا من اللفظ هذه الدلالة ، فقال البخاري (ت ٢٥٦هـ) في صحيحه ، في أحد المواضع : "باب تحريض النبي صلى الله عليه وسلم وقد عبد قيس على أن يحفظوا الإيمان والعمل" (٤٩).

وقال ابن بطوطة (ت ٧٧٩هـ) في رحلته واصفاً بلاد (مالي) من أفريقيا : "وذلك وعظ وتذكير وثناء على السلطان : وتحريض على لزوم طاعته ، وأداء حقه" . وعلى هذا يجوز أن يقال : حرّضت أخي على عمل الخيرات ، وحرّضت طلبتي على الصبر في البحث ، وما إلى ذلك من تعابير دالة على استعمال التحريض في كل ما هو خير وحسن وكريم ، كما يجوز أن يكون لغير هذا المعنى ، إذ هو يعني في اللغة مطلق "الحث على الشيء بكثرة التزيين وتسهيل الخطاب فيه" ، كما قال الراغب (٥١) ، لا خصوص الحث على الشر وحده .

١٤ - (الحرث بالمحراث) لا (بواسطة المحراث) أو (وساطة المحراث) :

ويستعمل كثير من المعربين وغيرهم كلمة (واسطة) بدلاً من (الباء) الدالة على "الاستعانة" ، وهو الداخلة على آلة الفعل (٥١) ، فيقولون مثلاً : "السقي بواسطة الآلات" ، وقلب التربة بواسطة المحراث" وما إلى ذلك ، ويقول باحث في المياه : "لخدمات أي من الباحثين عن الماء بواسطة عصا الاستنباء" .

ولعل استعمال هذه اللفظة مكان الباء الدالة على الاستعانة من أكثر ما يواجه القارئ أو السامع لوسائل الاعلام المختلفة ، وللكتب المؤلفة .

والصحيح أن يقال في ذلك كله : قلب التربة بالمحراث" و "السقي بالآلات" و "الباحثين عن الماء بعصا الاستنباء" ، وهذا يصدق على كل اسم يصح دخول باء الاستعانة عليه .

فإذا رجعنا إلى البيان الأعلى : القرآن ، ألفينا الاستعمال الصحيح فيه ، فقد قال تعالى : ﴿يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ﴾ (الرعد: ٤) ، وقال: ﴿الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾ (٤) ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ (العلق: ٥، ٤)

١٥ - (اتخذته صديقاً) لا (اتخذته كصديق) :

وذلك إذا كنت تريد أنك اتخذته صديقاً ، وجعلته صديقاً بالفعل لا على وجه التشبيه بالصديق والمقاربة له ، فينبغي إذا إسقاط كاف التشبيه من الكلام هنا ، لأنها لا

وجه لها فيه ، لأن المتكلم لا يريد أنه جعل ذلك الشخص بمنزلة الصديق أو شبيهاً بالصديق ، بل يريد أنه اتخذ صديقاً فعلاً وجعله له صاحباً حقاً . وهذه الكاف ترد كثيراً في كرم المنشئين والكتاب .

يقول باحث قانوني : "سادت فكرة السلطة العامة كأساس للقانون الإداري ، ومعياراً لتحديد اختصاص القضاء الإداري .." ، فأخطأ في قوله "كأساس" ، وأصاب في قوله "معياراً" ، لأنه لم يقل : "كمعيار" كما قال قبلها "كأساس" . والصحيح أن يقول في الأولى "أساساً" وخاصة أنه عطف عليها اللفظة الأخرى بغير كاف مدفوعاً بحسن لغوي سليم ، ويمكن أن تعرب الأولى حالاً ، إذ يمكن تأويلها بمشتق ، أو تكون -على وجه- مفعولاً لأجله .

ويقول باحث في رسالة جامعية : " .. واستخدمه لأبيات عديده كشواهد لغوية" والصحيح أن يقول "شواهد لغوية" .

ويقول باحث إداري : "ولا يمكن من وجهة نظرنا اعتباره كقاعدة عامة قراراً إدارياً" ، والصحيح "قاعدة عامة" - بعد إصلاح (اعتباره) لتكون (عده) أو (جعله) . فإذا احتكنا إلى القرآن الكريم ألفينا شاهداً على ما نقول ، فقد قال تعالى : ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ (النساء: من الآية: ١٢٥) ، فلم يقل : واتخذوا الله إبراهيم خليل - وقال - على لسان الكافر ﴿يَا وَيْلَتَى لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فَلَانًا خَلِيلًا﴾ (الفرقان: ٢٨) فلم يقل : خليل . وقال: ﴿إِنَّهُمْ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ﴾ (الأعراف: من الآية: ٣٠) ، ولم يقل : كأولياء وأمثلة ذلك فيه كثيرة (٥٢) .

وكثيراً ما نسمع قائل يقول مثلاً : مكافأة (١٠٠) دينار كحد أعلى ، والصحيح أن يقول : حداً أعلى ، بإسقاط كاف التشبيه ، وآية ذلك أن سبحانه قال في الإرث ، وهو قضية مالية أيضاً: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا﴾ (النساء: ٧) فقال : نصيباً مفروضاً ، ولم يقل : كنصيب مفروض .

١٦ - (المعيشة) لا (المُعاشة) :

ويقولون : "في هذه الحياة المعاشة" ، والصحيح أن يقال : "في هذه الحياة المعيشة" ؛ لأنها من عاش يعيش ، لا من أعاش يُعِيش . فاللفظة إذن اسم مفعول من

فعل ثلاثي أجوف أصل ألف ياء ، فهو على هذا نظير قولنا : مبيعة ، ومقيسة ، ومعيبة من باع ، وقاس ، وعاب ، الثلاثية ، ومثلها (معين) في قوله تعالى : ﴿ وَأَوْتَيْنَاهُمَا إِلَى رِبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ ﴾ (المؤمنون: من الآية: ٥٠) وقوله : ﴿ يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ ﴾ (الصفافات: ٤٥) ، قال الفراء (٢٤) في تفسير الآية الأولى : " ومعين : الماء الظاهر الجاري ، ولك أن تجعل (معين) مفعولاً من العيون ، وأن تجعله فعلاً من الماعون ، يكون أصله من المعن " ، وهو الاستقامة .

فيتين من الآيتين الكريمتين أنه سبحانه وتعالى قال : (معين) ، ولم يقل (معان) ؛ لأنه مصوغ على مفعول ، وهو الأولى ، أو فعيل ، كما ذكر الفراء وقعله ثلاثي .

وهذا شاهد على ما قدمنا من وجوب القول : (معيشة) ، بدلاً من (معاشة) ويشهد له أيضاً قولنا : " فلان مدين " من دانه يدينه ، تقول : دنت الرجل ، أي : أقرضته . قال أبو عبيدة : " ورجل مدين ومديون " ، فمدين اسم مفعول : وصيفته في الأصل : مفعول ؛ ولذلك قيل مديون ، وإنما حصل فيه إعلال بالحذف والقلب ، فصار بعد ذلك : (مدين) ، وهذا الإعلال حدث في (معيشة) أيضاً ؛ إذ أصلها : معيوشة ؛ فصارت : معيوشة ، ثم حذفت الياء لالتقاء ساكنين - الياء والواو - وقلبت الواو ياء لمجيئها ساكنة بعد الكسر فصارت معيشة - وهذا يصدق - بدون شك - على نظائرها مثل مدين (٥٥) ، ومعين ، ونحوها .

وعلى هذا ينبغي أن يقال : " الحياة المعيشة " ، لا " الحياة المعاشة " .

١٧- (أبدلت الثوب الجديد بالقديم) لا (أبدلت الثوب القديم بالجديد) :

ويغلطون في استعمال (الباء) ، مع ما يدل على الاستبدال ، فيدخلون الباء على البذل ، لا على المبدل منه ، فيقولون مثلاً : أبدلت الثوب القديم بالجديد . والأسلوب العربي الصحيح يقتضي إدخال الباء على القديم ؛ لأنها لا تدخل في هذا الاستعمال إلا على المتروك ، والقديم بلا ريب هو المتروك ، لا الجديد ، يقول بلحث زراعي : " . لذا يتطلب الأمر بتبديل السكك المستهلكة بأخرى جديدة " . مع أن الصحيح أن يقول : " . لذا يتطلب الأمر بتبديل السكك الجديدة بأخرى مستهلكة " .

ويشهد لما قلناه أي النزول ، قال تعالى على لسان موسى عليه السلام في توبيخ بني إسرائيل : ﴿ أَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَلْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ﴾ (البقرة: من الآية: ٦٦) فانكر عليهم تركهم الأفضل من المعيشة إلى ما هو أدنى منه في موازين القيم والدين وأدخل الباء على ما يريدون تركه وهو خير .

ومثله قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَبْدُلِ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴾ (البقرة: من الآية: ١٠٨) ، فأدخل الباء على ما خسر من تركه وهو الإيمان لأنه المهادي إلى طريق الحق والاستقامة .

وقال : ﴿ لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدِ وَلَا أَنْ تَبْدُلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ ﴾ (الأحزاب: من الآية: ٥٢) ، فأدخل الباء على الضمير العائد على النساء ، لما كان النهي منصباً على تركهن .

١٨- (إذا) : (المكتبة وجدت الكتاب) ، لا (إذا راجعت المكتبة لوجدت الكتاب) :

يسمعون جواب (لو) موضع جواب (إذا) ، فيدخلون اللام على جواب (إذا) حين يردج - فعلية - ، فمثلاً : " إذا راجعت المكتبة لوجدت الكتاب فيها " ، والصحيح تجريد الفعل عن اللام ، بأن يقال : " . وجدت الكتاب " ويقول أحد الباحثين في اللغة (٥٦) : " وإذا أنت راجعت فهرس المكتبة اللغوية .. لوجدت العديد من المجلدات الضخمة الموزعة بين حقول الفلسفة واللغة " . ، والصحيح أن يقول : " . وجدت " بغير لام ؛ ذلك أن اللام لا تدخل في جواب (إذا) الشرطية ، لا تدخل - جوازاً - في جواب (لو) الشرطية سواء أكان ذلك الجواب جملة فعلية كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَرَأَوْا الْخُرُوجَ تَأْعَدُوا لَهُ عُدَّةٌ ﴾ (التوبة: من الآية: ٤٦) . أم كانت جملة اسمية كالذي في قوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ ﴾ (البقرة: من الآية: ١٠٣) .

أما (إذا) الشرطية فلا تدخل اللام في جوابها مطلقاً سواء أكان جملة فعلية أم جملة اسمية . إذ أن هذه اللام تسمى (لام الجواب) ، ولا تدخل إلا في جواب (لو) ، ولولا ، والقسم (٥٧) ، ويشهد لذلك التنزيل ، فقد قال تعالى : ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا ﴾ (البقرة: من الآية: ١٤) ، وقال ﴿ إِذَا نَقَرَ فِي السَّاقُورِ ﴾ (٨) ﴿ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴾ (المدثر: ٩٠٨) . فجاء جوابها في الحالين مجرداً من اللام ، كما هو واضح .

١٩- (يُشار إليه بالبنانة) لا (يُشار إليه بالبنان) :

ويقولون في كلامهم على المرموق من الناس : "يُشار إليه بالبنان" طائفتان أن "البنان" اسم مفرد ، لأن الإشارة - كما هو معلوم - تكون بأصبع واحد في الأغلب عادة مع أن الصحيح أن يقال : "يُشار إليه بالبنانة" إذا البنان اسم جنس جمعي ، مفردة بنانة فهو مثل : نخل ونخلة ، وتمر وتمرّة ، وشجر وشجرة ، ويدل على ذلك قوله تعالى : ﴿يَتْلَى قَابَرِينَ عَلَى أَنْ تَسْوِي بَنَانَهُ﴾ (القيامة: ٤) ، وقوله : ﴿وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلُّ بَنَانٍ﴾ (الأنفال: من الآية ١٢) .

فالبنان في اللغة : الأصابع ، وكذلك هي في الآيتين الكريميتين ، وقد علل الراغب تخصيص البنان بالذكر هنا لأنها بها يُقَاتَل ويُدَافَع^(٥٨) ، وذهب أبو عبيدة^(٥٩) إلى أن البنان أطراف الأصابع ، وقال : "واحدتها بنانة" ، واجتاحت لذلك يقول العباس بن مرداس السلمي :

ألا ليتني قَطَعْتُ مني بنانةً
ولا رميته في البيت بقطان حاذرا
والمشهور أن البنان الأصابع لا أطرافها ، وليس في البيت دليل على أن البنانة طرف الأصبع ، بل الدليل على أنها الأصبع بأجمعة ، لأنه قال (قَطَعْتُ) بصيغة (فَعَلُوا) الدالة على التثنية ، وهذا لا يصدق إلا على الإصبع كلها وليس طرفها ، وإنما المشهور أن الأنملة هي طرف الأصبع ، قال الرازي^(٦٠) : "الأنملة - بالفتح - واحدة الأنامل ، وهي رؤوس الأصابع" ، وإنما البنانة لدى أكثر أئمة اللغة^(٦١) هي الأصابع ، وهو اختيار ابن منظور ؛ إذ أشار إلى ذلك ، ثم ذكر بصيغة التضعيف : (قِيلَ) ، أنها أطرافها^(٦٢) .

ومهما يكن من أمر ، فإن البنان جمع وليس مفرداً ، فلا يصح القول على هذا يُشار إليه بالبنان ، بل يقال : يُشار إليه بالبنانة ، من حيث أن الإشارة - كما أسلفنا - تكون ببنانة عادة لا بالبنان كلها . وإنما الذي أوقع القائلين بذلك في الغلط خلطهم بين الجمع والأفراد هنا .

٢٠- (كلما كثر المطر كثر النبات) لا (كلما كثر المطر كلما كثر النبات) :

ويكررون (كلما) الظرفية^(٦٣) ، فيقولون مثلاً : "كلما كثر المطر كلما عمّ الخير" ويقول باحث زراعي : "كلما نعمت النقايق ، كلما زادت مساحتها السطحية

النوعية" فيتحولون بذلك بين (كلما) ، وبين جوابها الذي نُصِبت به على الظرفية بلا خلاف^(٦٤) ، وهو الفعل الماضي (عمّ) و (ازداد) في هذا الكلام ، وبذلك يخرجون التعبير بهذه الأداة عن المعنى المراد ، من صورته الفصيحة الصحيحة التي عليها الكلام ، وأوله البيان الأعلى القرآن .

والصحيح في هذا عدم التكرار ، فيقال : "كلما كثر المطر عمّ الخير" ، كما يقال : كلما نعمت النقايق ازدادت مساحتها ... ، والدليل على ذلك من التزيل جميع ما وردت فيه (كلما) من الآي ، كقوله تعالى : ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا﴾ (آل عمران: من الآية: ٣٧) ، وقوله : ﴿كُلَّمَا تَصَيَّجَتْ جُلُودُهُمْ يَتَنَأَسُهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ (النساء: من الآية: ٥٦) ، وقوله : ﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشْأَوْا فِيهِ﴾ (البقرة: من الآية: ٢٠) .

٢١- (عَمَّرَ رجل مئة عام) لا (عَمَّرَ رجل مئة عام) :

ويغلطون فيقولون مثلاً (عَمَّرَ رجل مئة عام) ببناء الفعل (عَمَّرَ) للمعلوم ، كما يغلطون الوصف بصيغة اسم الفاعل فيقولون : "مُعَمَّر" ، والذي هو طول العمل ، وقد فسره الراغب^(٦٥) بأنه "إعطاء العمر بالفعل أو بالقول على سبيل الدعاء" .

والصحيح في ذلك أن يقال : "عَمَّرَ رجل مئة عام" بصيغة البناء للمجهول ، وأن يقال أيضاً "مُعَمَّر" بصيغة اسم المفعول لمن عَمَّرَ من الناس ، وسبب ذلك أن الله سبحانه هو المَعَمِّر لا الشخص نفسه قال تعالى : ﴿وَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ﴾ (فاطر: من الآية: ٣٧) ، وقال : ﴿وَمَنْ نُعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ فِي الْخَلْقِ﴾ (يس: من الآية: ٦٨) .

ومما يدل على وجوب استعمال صيغة البناء للمجهول في الفعل وصيغة اسم المفعول في الوصف قوله تعالى : ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُرَحِّزٍهُ مِنْ الْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ﴾ (البقرة: من الآية: ٩٦) ، وقوله : ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمْرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ (فاطر: من الآية: ١١) ، على أن الفعل (عَمَّرَ) ورد في اللغة مبنياً للمعلوم ؛ ولكن يوزن (فهم) ، فكان يقال : عمر الرجل : أي عاش زمناً طويلاً^(٦٦) . وهو غير ما ينطق به الناس فيغلطون ، إذ هذا بالتخفيف ، وذلك بالتشديد ، مع فتح الميم بدلاً من كسرها في المخفف .

ويقال: ذهنا (الذهن) بشور الدال ، وهو في فصيح الكلام بضمها (الذهن) ، قال الفيروز آبادي : "ودهنه : بته ، والاسم ذهن بالضم" ، وبذلك نزل القرآن فقد قال تعالى في شجرة الزيتون : ﴿ وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالدَّهْنِ وَصَنِيعَ لِّلْكَائِينَ ﴾ (المؤمنون: ٢٠)

لما الذي بالكسر فهو (الدهان) ، قال تعالى : ﴿ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدَّهَانِ ﴾ (الرحمن: من الآية: ٣٧) في صفة السماء يوم القيامة . وقد فسرت هذه اللفظة في الآية بأنها الأديم الأحمر^(٦٧) . والدهان أيضاً : جمع ذهن^(٦٨) . فليست لفظه الدهن مكسورة الدال إذا بل هي مضمومة ، وإنما المكسورة لفظه الدهان بصيغتها الإفرادية - الأديم - أو الجمعية - جمع ذهن - .

٢٣ - (اللحوم الحمر) لا (اللحوم الحمراء) :

يشيع في الكتب العلمية وخاصة الزراعية ، الاقتصادية استعمال (الحمر) و(البياض) و(الخضر) وصفاً لجمع مذكر أو مؤنث . فيقال : اللحوم الحمراء ، واللحوم البيضاء ، والأوراق الخضراء ، والصحيح في ذلك كله أن يقال : الحمر ، والبياض ، والخضر ، لأن اللحوم والأوراق جمع ، فينبغي أن توصف بجمع أيضاً ، وتجمع (أفعل) أو (فعلاه) في اللغة (فعل) . وأية ذلك التنزيل ، فقد قال تعالى : ﴿ وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيَضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٍ ﴾ (فاطر: من الآية: ٢٧) فلجند : جمع جذة ، أي : طريقة ظاهرة من قولهم : طريق مجدود ، أي مسلك مقطوع^(٦٩) ولذلك قال في وصفها : بياض وحمز ، بصيغة الجمع أيضاً ، وأما غرابيب فقيل فيه أنه جمع غريب ، وهو المشبه للغراب في السواد ، كقولك : أسود كحلك الغراب^(٧٠) . فهو إذا جمع ، ولذلك وصف بجمع وهو سود .

ومن هذا القبيل وصف السبلات بأنهن خضر لا خضراء في آية (يوسف): (الآية: ٤٣) ﴿ وَصَنَعَ سَبِيلَاتٍ خُضِرَ وَأَخْرَجَ بَابَاتٍ ﴾ .

وعلى هذا ينبغي ألا يقال : اللحوم الحمراء أو البيضاء ، أو الأوراق أو السبلات الخضراء ، بل ينبغي أن يقال : الحمر والبياض والخضر .

- ١- أبو بكر بن الأثير : إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل - ص ٢٢ .
- ٢- إيضاح الوقف والابتداء . ص ٢٥-٢٦ .
- ٣- أبو عبيد : غريب الحديث ٢/٢٣٣ .
- ٤- إيضاح الوقف والابتداء . ص ٢٧ ، والإتيان ١/١٧٩ .
- ٥- إيضاح الوقف والابتداء . ص ٤٩ .
- ٦- مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب .
- ٧- سورة الأنعام . آية ٣٨ .
- ٨- سورة الإسراء . آية ٩ .
- ٩- سورة سبأ . آية ٦ .
- ١٠- لسان العرب ٦/٤٣٩ (كبر) .
- ١١- مقدرات ألفاظ القرآن . ص ٤٣٨ (كبر) .
- ١٢- الرازي : مختار الصحاح ص ١٧٧-١٧٨ (ذهب) ، واللسان ١/٣٧٩ (ذهب) .
- ١٣- اللسان : نفس الصفحة .
- ١٤- النهاية في غريب الحديث ٥٥/٢ .
- ١٥- النهاية في غريب الحديث ٥٥/٢ .
- ١٦- اللسان ١/٣٨١ (ذهب) .
- ١٧- مقدرات ألفاظ القرآن ص ١٨٤ (كثر) .
- ١٨- مختار الصحاح . ص ٤٤٦ (كثر) .
- ١٩- التحريف : مصطلح لغوي يراد به التغير الذي قد يحدث في صيغة اللفظ بحكم الاستعمال ، ينظر ابن جني : الخصائص ٣ - ٢٠٥ وما بعدها ، فقد أورد أمثلة من ذلك .
- ٢٠- الكامل ٢/٦٧-٦٨ .
- ٢١- ينظر : ابن الجزري : تقريب النشر في القراءات العشر . ص ١٩٠ ، وابن مجاهد : كتاب السبع . ص ٧٠٢ .
- ٢٢- الكامل ٢/٦٨ .
- ٢٣- مختار الصحاح . ص ٤٥٢ . (ك ف أ) .
- ٢٤- ينظر في القياس الخاطئ : إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة . ص ٣٩ وما بعدها ، وسماه الدكتور مصطفى جواد : القياس الباطل ، ينظر المباحث اللغوية في العراق . ص ٤٤ .
- ٢٥- إبراهيم مذكور مصطفى جواد اللغوي : مجلة مجمع اللغة العربية بمصر العدد ٢٧ . ص ١٤-١٥ .
- ٢٦- مقدرات ألفاظ القرآن : ص ٤٥٩ (كم) .
- ٢٧- مختار الصحاح ص ٣٩٣ (فرق) .

- ٢٨- مختار الصحاح ص ٣٩٤ (فرق) .
 ٢٩- القاموس المحيط ٢٧٥/٣ (فرق) .
 ٣٠- الراغب : مفردات ألفاظ القرآن . ص ٣٩١ (فرق) .
 ٣١- لسان العرب ١٠٢/٨ (مسن) .
 ٣٢- القاموس المحيط ٢١٥/٢ (مسن) .
 ٣٣- الفهرست : ٣٥ ، آل عمران ٢٤ ، ٧٤ ، ١٢٠ ، ٦٤ ، ١٤٠ ، هود ١١٤ ، البقرة ١٨٠ و ٢٣٦ و ٢٣٠ ، الأعراف ٧٣ ، الشعراء ١٥٦ ، الأحزاب ٤٩ .
 ٣٤- مفردات ألفاظ القرآن ص ١٥١ ، ١٥٢ (خطأ) .
 ٣٥- مفردات ألفاظ القرآن ص ١٥١ ، ١٥٢ (خطأ) .
 ٣٦- السجستاني : غريب القرآن ص ٧-٨ .
 ٣٧- ينظر في هذا التفسير القرآني كتفسير الطبري والطوسي والرازي والقرطبي .
 ٣٨- مغني اللبيب عن كتب الأعراب ١١٣/١ .
 ٣٩- مثل البقرة : ٨١ ، وآل عمران : ٧٥ .
 ٤٠- وهم ينطقونها في مناطق بألف غير تامة تشبه الفتحة وفي مناطق أخرى بألف معالة إمالة شديدة .
 ٤١- القاموس المحيط : ١٣٦/٤ .
 ٤٢- تنظر مادة (جذل) .
 ٤٣- ص ٧١ مادة (جذل) .
 ٤٤- الكشف ٤٩٧/٤ .
 ٤٥- الزمخشري : الكشف ٢١٩/٢ .
 ٤٦- تفسير النسفي ٣٠٢/٢ .
 ٤٧- التبيان في تفسير القرآن ٣٥/٦ .
 ٤٨- الزجاج : معاني القرآن وإعرابه ٤٦٩/٢ .
 ٤٩- فتح الباري ١٩٣/١ .
 ٥٠- رحلة ابن بطوطة . ص ٦٨٦ ، طبع دار صادر ، ودار بيروت ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
 ٥١- مفردات ألفاظ القرآن . ص ١١٢ (حرض) .
 ٥٢- ابن هشام : معني اللبيب ١٠٣/١ .
 ٥٣- ينظر مثلاً : الاسراء : ٧٣ ، ويوسف : ٢١ .
 ٥٤- معاني القرآن ٢٣٧/٢ .
 ٥٥- ابن عسكور : الممتع في التصريف ٤٥٤/٢ - ٤٥٥ .
 ٥٦- هو أنيس فريجه ، في كتابه : نظريات في اللغة .
 ٥٧- ابن هشام : مغني اللبيب ٢٣٥/١ .
 ٥٨- الراغب : مفردات ألفاظ القرآن . ص ٦٠ (بن) .

- ٥٩- مجاز القرآن ٢٤٢/١ .
 ٦٠- مختار الصحاح ص ٥٣٩ (ن م ل) .
 ٦١- اللسان ٢٠٥/١٦ - ٢٠٦ (بنن) .
 ٦٢- اللسان ٢٠٥/١٦ .
 ٦٣- مغني اللبيب ٢٠١/١ .
 ٦٤- مغني اللبيب ٢٠١/١ .
 ٦٥- مفردات ألفاظ القرآن . ص ٣٥٩ (عمر) .
 ٦٦- مختار الصحاح ص ٣٥٧ (ع م ر) .
 ٦٧- الرازي : مختار الصحاح ص ١٦٨ (دهن) .
 ٦٨- الرازي : مختار الصحاح ص ١٦٨ (دهن) .
 ٦٩- الراغب : مفردات ألفاظ القرآن ص ٨٦ (جند) .
 ٧٠- نفسه . ص ٣٧٢ (غرب) .

الفصل الثاني

مأميتنا و الفصح في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة

وعند النظر في هذا الرأي يتبين أنه قد حكم بُعَد اللهجات العراقية المعاصرة عن الفصحى بحجتين إحداهما : تأثرها باللغات الشرقية الأربع المعروفة التي ذكرها ، والثانية عدم فهمه للغة المتكلمين بها إلا بصعوبة .

وفي جواب عن الحجة الأولى ومناقشتها ، أقول : إن اللهجة المصرية التي عندها ضمن أكثر اللهجات قرباً من الفصحى ، لم تسلم كذلك من التأثير بهذه اللغات وبغيرها أيضاً وبخاصة الفرنسية والتركية والقبطية ، بحيث انقرضت منها أصوات - مازال العراقيون ينطقونها - انقرضاً تاماً - كما ذكر ذلك الدكتور الفاضل نفسه^(٣) . كالذال والطاء والضاد ، فصار الأول ينطق زايًا ، والثاني سيناً ، والثالث دالاً ، فضلاً عن انقلاب القاف في اللغة القاهرية همزة ، وهو يدلّال لم تعرفه العربية من قبل ظاهرة شائعة على نطاق لهجة ، ولا يعرف له سبب أو أصل^(٤) . بل الذي عرفته هو قلبه صوتاً ما بين الكاف والقاف^(٥) وهو المماثل في النطق الحرف (G) بالإنجليزية ، وهذه لهجة عربية معروفة ، وهي لغة تميم^(٦) ، وقد ذكرها ابن مكي^(٧) (ت ٥٠١هـ) لهجة لصقلية ، وبها ينطق اليوم كثير من العرب في صعيد مصر وفي العراق ودول الخليج كافة ، وفي اليمن كذلك .

وأما الحجة الثانية ، وهي عدم قدرته على التفاهم مع العراقيين إلا بصعوبة ، فليست بالضرورة دليلاً على بُعد لهجاتهم عن الفصحى ، إذ أن الذي لا يعرف اللهجات المصرية ، ولم يسمعها كثيراً - كالزبقيين عندنا في العراق وقسم من أهل المدن - لا يفهم من كلام المصري إلا قليلاً ، ولولا دخول أفلام الخيالة المصرية منذ زمن ليس بالقصير إلى العراق ، لما سهل على العراقيين فهم كلام المصريين ، بل أن ذلك قد حدث فعلاً لعدد من طلبة الدراسات العليا العراقيين في مصر ، مع أنهم في مستوى علمي يحقق لهم - كما يقتضي ذلك الفرض بقرب اللهجات المصرية من الفصحى - فهماً حسناً لكلام العوام وغيرهم وباللغة العامية دون اللجوء إلى تلك اللغة التي هي بين العامية والفصحى ، والتي يتحدث بها المتعلمون عادة ، ويطلق عليها اليوم اسم (اللغة الوسطى)^(٨) .

على أن العراقيين إما سكنة أرياف أو لهم وشيجة وطيدة بسكنتها ؛ وذلك بحكم أواصر القرى بين أهل الريف وأهل المدن ، أو كما يُسمون أيضاً (الحضر) . وهذا يفتح الباب على الفصحى أو ما هو بسبب منه من أقرب الطريق إليه ، وذلك أن غالب سكان

المبحث الأول

عاميتنا بين الواقع والوهم

أولاً : حقيقة العامي والفصحى

ليس هذا البحث ترويجاً للعامية في حياتنا الأدبية واللغوية ، ولا فسحاً لها في منافسة الفصحى ، فمعاذ الله أن نكون ممن يذهب هذا المذهب ، أو يرمي إلى هذا الغرض وإنما غرضنا منه أن نثبت عن طريق البحث والاستدلال اللغوي ، أن لهجتنا العراقية مزدانة بالعربي الفصحى أو ما يمت إلى الفصحى بصلة . ولذلك أسباب دعيت إلى العناية بهذا الموضوع ، بعد أن قضيت سنين كثيرة تقرب من خمسة عشر عاماً في دراسة العامية ووثقتها بالفصحى ، وذلك بعد أن تبين لي أن كثيراً من إخواننا في الأقطار العربية التي زرتها ، يجهلون هذه الحقيقة ، ويظنون بلهجتنا العراقية الظنون حين يستمعون إلينا وكثيراً ما نراهم يتساءلون عن معنى هذه الكلمة أو تلك ، فإذا شرحنا لهم وبيننا أنها ليست غريبة الأصل بل هي عربية النجار ، خرجنا لهم صورتها ، ورددناها إلى أصلها العربي الفصحى وجدنا منهم من يأخذه العجب ، وكأنه يتساءل في نفسه : أحق هذا أم هو محض كلام؟! والحق أنه ليس محض كلام ، بل هو حقيقة يعضدها الاستقراء ، ذلك أننا عند قراءة النصوص القديمة وكتب اللغة ومعجماتها ، يتبين لنا أن كثيراً من الألفاظ التي نستعملها اليوم في لهجتنا وكلامنا الدارج أن هي إلا ألفاظ فصيحة ، أو هي من الفصاحة بمكان .

أما علي عبد الواحد وافي فيرى في مدى العلاقة بين مقارنة العربية الحديثة إلى العربية الفصيحة ، فقد قال عنها^(١) : وأبعد هذه المجموعات عن العربية الفصحى المجموعتان العراقية والمصرية ، أما العراقية ، فلشدة تأثرها بالآرامية والفارسية والتركية والكردية ، حتى أن قسماً كبيراً من مفرداتها وبعض قواعدها ، غير عربي الأصل ولذلك يجد المصري مثلاً صعوبة كبيرة في فهم حديث العراقي^(٢) .

الريف عندنا عشائر عربية معروفة تمتد أصولها ، إلى تلك القبائل التي دخلت العراق قبل الفتح الإسلامي له وبعده ، وهي قبائل كانت يشهد لها بالفصاحة ، كتميم وزبيد وطّبي . وأسد وقيس . وقد هيا لها بعدها النسبي عن المدينة بعداً عن التأثير بكثير من الألفاظ الدخيلة الشرقية والغربية . وهذا لا يحتاج في الواقع إلى إثبات ، إذ إنه معلوم يجري مجرى البدانة بل أن هذه الظاهرة اللغوية تكاد تكون عامة في أرياف الوطن العربي كله . وقد شهد بذلك الدكتور علي عبد الواحد^(٩) ؛ إذ بين أن لهجات القرى أقرب من لهجات المدن إلى الفصح . وفضلاً عن ذلك فإن في العراق قبائل بدوية فصيحة معروفة ، كانت تنتجع الغيث والكأ ، وترود البلاد شرقاً وغرباً باحثة عن هذين المصدرين ، اللذين هما عماد حياتهما ورفاههما . وأخلاف هذه القبائل اليوم يحتفظون بقدر غير قليل من الفصاحة في كلامهم ، وبخاصة أنهم لم تمتهم لقحة الدخيل من الكلام ؛ إذ احتضنتهم الصحراء بسعتها فجعلتهم في منأى عن ذلك . وقد اشتهر من هذه القبائل البدوية شمر والصفير وعنزة والصايح وحرب^(١٠) . وليست أنسى قوافلهم التي كانت ترد جنوب العراق ، وخاصة (في فصل الشتاء ، تبغ الوقود الصحراوي الذي يُعرف بـ (الغضى) في الفصحى^(١١) والذي ذكر في الشعر العربي القديم)^(١٢) ، وهو ما يسميه العوام هناك (القضي) ، بإبدال الغين قافاً على ضرب من الإبدال قديم معروف في العصر الحديث^(١٣) .

كان هؤلاء البداءة يتداولون ألفاظاً فصيحة ، أو ذات أصل فصيح ، ولا يكادون ينطقون إلا بما هو واحد من هذين ، إذ لم يسمع منهم لفظ أجنبي دخيل . فمن ذلك قولهم للولد أو الشاب (فتى) بألف قصيرة شبيهة بالفتحة . وقولهم في الدعاء على من يؤذيهم من الحضر . (سلط الله عليك) . وفصاحة اللفظة (فتى) لا تحتاج إلى إثبات وإنما قصروا من ألف لوقوفهم عليه ، وقد كانت العرب من قبل تقصر مد ألف (أنا) ، إذا لم يقفوا عليها^(١٤) وأما العبارة فهي فصيحة أيضاً ، وتنسم بضرب من الإيجاز البلاغي المعروف ، وهو حذف معمول الفعل - المفعول - للإيهام وتقخير المحذوف وتهويله في الذهن ، إذ لا يخفى أن حذف مفعول (سلط) فيه إيهام (المسلط) بحيث يذهب فيه الخيال مذاهب شتى . وهذا أسلوب عربي رفيع ورد في التزئيل ، قال تعالى في مخاطبة النبي محمد ﷺ : ﴿وَأَسْوَفَ

يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرَضَى﴾ (الضحى: ٥) فأبهم هذا الإعطاء الرباني الجزيل بحذف ثاني مفعولي أعطى ، ليتناول ذلك في الفكر والتصور عطاء الدنيا والآخرة^(١٥) . وقد شهد للبدو أيضاً بالفصاحة الدكتور علي عبد الواحد ، وأحسب أنه لا يستثنى منهم البدو العراقيين ، وهم كثير في بوادي العراق المختلفة .

ولا أريد أن أزيد على ما قدمت في هذه المسألة ، مسألة الفصاحة في اللهجات العراقية ؛ إذ هي محكومة بذليلين : أحدهما المنطق السليم ، وهو أن هذه الكثرة الكاثرة من الأصول العربية الأصلية في العراق ، المتمثلة بالعشائر والبدو ، لابد أن تضم ألفاظها كثيراً من الفصح ، أو ماله وشيجة بالفصح ، وهو الذي أصابه التغيير اللفظي أو المعنوي نتيجة للتطور التاريخي الذي صاحب تلك الألفاظ ، والآخر : الدراسة العلمية الموضوعية العميقة لهذه اللهجات العراقية الحديثة ، التي تتناول مفرداتها بالسير والتدقيق الموصول إلى الغاية ، والدال على الصلة الوثيقة التي تربطها بالفصح . وهو ما انتهت إليه فعلاً دراستي لهذه الألفاظ ، بعد تتبع لها وجمع وتحليل .

وهناك مسألة حرية بالذکر هنا ، هي أن القول يظهر لغات شرقية كالآرامية والفارسية والتركية والكردية ، في عدد من الأقطار العربية ، كالعراق وسوريا ولبنان ومصر ، جعل فريقاً من الناس يتجاوز المعقول في القول بتأثر اللهجات العربية المعاصرة بتلك اللغات . مع أن البحث الدقيق ومعرفة الوشائج التي تربط بعض هذه اللغات كالآرامية بالعربية ، لا يدعو بالضرورة إلى رد كثير من الألفاظ التي تزخر بها اللهجات الحديثة إلى واحدة من تلك اللغات ، بل يمكن القول أن تلك اللغات موضوعة في اللغتين : العربية والآرامية كليهما ، وقد ذهب إلى هذا من القداسي عبد الله بن عباس رضي الله عنه في إحدى روايتين عنه - وهي رواية ابن حنبل المقرئ بسنده عن عطاء بن رباح عنه . إذ نزل تلك الرواية على أنه كان يرى ما يسمى معرباً في القرآن ، ضرباً من الألفاظ المستعملة في العربية وفي لغات أخرى كالسريانية والحبشية . ويطالعنا الراوي بهذا الرأي في أول صفحة من الكتاب الذي سماه (اللغات في القرآن) . والذي تضمن رأي ابن عباس صريحاً فيه . إذ هو يقول : "والقرآن ليس فيه لغة إلا لغة العرب ، وربما وافقت اللغة اللغات ، وأما الأصل والجنس فعربي لا يخالطه شيء"^(١٦) .

وعلى هذا الرأي أبو عبيد (ت ٢١٠هـ) ، فقد أنكر وجود لفظ غير عربي في القرآن وعد القائل بوجوده فيه "وقد أعظم القول" ، وعلل ذلك بقوله : "قد يوافق اللفظ اللفظ ويقاربة ومعناها واحد" كأن يكون أحدهما بالعربية والآخر بلغة أخرى^(١٧) .

وذهب إليه الطبري^(١٨) أيضاً (ت ٣١٠هـ) فقال : "من الكلام ما يتفق فيه ألفاظ جميع أجناس الأمم المختلفة بمعنى واحد ، فكيف بجنسين منها ؟" ، كما قد وجدنا اتفاق كثير منه فيما قد علمناه من الألسن المختلفة ، وذلك كالدرهم والدينار والدواة والقلم والقرطاس" . وفسر قول من قال ، في القرآن من كل لسان ، بمعنى : "فيه من كل لسان" اتفق فيه لفظ العرب ولفظ غيرها من الأمم التي تنطق بها .. إذا كان الذي بلسان غير العرب من سائر ألسن أجناس الأمم فيه نظير الذي فيه من لسان العرب" .

وذهب إليه غير واحد من الباحثين المعاصرين ، مثل طه باقر^(١٩) وأحمد رضا^(٢٠) ويعضد هذا الرأي الصواب الواقع العملي في التأليف اللغوي ؛ إذ ألف الأب مرمرجي الدومنيكي كتاباً في هذا الموضوع سماه (معجميات : عربية سامية)^(٢١) . ضمنه طائفة كبيرة من الكلمات التي وردت على وزن (فاعول) في العربية والسريانية معاً ، مثل فانوس وشاقول وتاموس وقابوس وما إليها .

ثانياً : أهمية دراسة العامي موازناً بالفصح

إن دراسة اللغة الدارجة التي نستعملها في حياتنا اليومية ، وتطلق عليها اسم العامية ذات أهمية في الدراسات اللغوية المعاصرة ؛ ذلك أنها تضع أيدي الباحثين في هذه الدراسات على عدة أمور أهمها :

أ- الكشف عن مواطن القوة والضعف في كلامنا اليومي الذي غدا في حياتنا كالماء والهواء وذلك برده إلى الفصح الذي يكشف عن أصالته العربية لا غرابته التي تجعله في صف التخيل الجديد ، الذي تسرب إلينا عبر العصور من الألسن الأعجمية ، نتيجة الظروف المتعددة التي مرت بها الأمة العربية الإسلامية : من ثقافية واجتماعية ونفسية وعقيدية .

ب- إن هذه الدراسة تقيننا في معرفة التطور اللغوي التاريخي للغة الفصحى ولصورها التي كانت عليها ثم ما طرأ عليها من تغيير وتبدل بسبب الظروف المتنوعة التي مرت عليها وأثرت فيها .

فظاهرة (القلب المكاني) مثلاً ، من الظواهر اللغوية المعروفة في كلام العرب كقولهم صاعقة وصاعقة ، وجذب وجذب ، وربض وربض . ولكن اللغويين اختلفوا في طبيعته ، أهو أسلوب من أساليب الكلام يتجاوز الأطر اللهجية الخاصة إلى الحد الذي يصبح فيه ظاهرة عامة في لسان العرب ، وإن لم يتناول بالضرورة كل كلمة من كلماتهم أم هو لهجة من لهجاتهم المحددة بقبيلة معينة أو منطقة خاصة ؟ فابن فارس (ت ٣٩٥هـ) كان يرى أنه من سنن العرب^(٢٢) ، فهو إذا عنده ظاهرة وليس لهجة ، وكذلك كان ابن دريد (ت ٣٢١هـ) ؛ إذ لم يكن يرى أنها لغات^(٢٣) ، وإلى هذا ذهب ابن جني (ت ٣٩٢هـ) فسماه قلباً ، وذكر في الباب الذي عقده للأصلين "يتقاربان في التركيب والتقديم والتأخير" أنه في كلام العرب كثير . وعد أوسع اللفظين تصرفاً أصلاً لصاحبه ومثل له يأتي وأن وبش وأيس واضمحل وامضحل . فأني عنده هو الأصل ؛ لأن له مصدرأ هو (إني) ، وليس ذلك لأن^(٢٤) . وخالف في ذلك آخرون منهم ابن دستوريه (ت ٣٤٧هـ) ؛ إذ كان ينكر القلب المكاني ويراه لغات ، حتى أنه ألف في ذلك كتاباً^(٢٥) . وإلى ذلك ذهب أبو

جعفر النحاس (ت ٣٣٢هـ) . وبين أنه قول البصريين^(٢٦) . وإذا كان من اللغويين القدامى - كما رأينا - من لم ير القلب المكاني ظاهرة لغوية لهجية ، بل رآه من سنن العرب وطرائقهم الشائعة في التعبير . وأن هناك من خالف هؤلاء اللغويين في وجهتهم هذه فإن من لغويينا المعاصرين من يخالف أيضاً . فالدكتور إبراهيم السامرائي يرى أن هذه الظاهرة صورة معبرة عن اللهجات الحديثة . ومعنى ذلك أن هذا الوجود صار قرينة ومرجعاً لكونها لهجة ، وليست ظاهرة عامة لدى العرب . يقول : "والذي نراه أن الألفاظ المقلوبة موجودة في الألسن الدارجة ، ووجودها فيها يشعرنا أنها من الاختلافات الإقليمية اللغوية ، يقول كثير من العراقيين : أن هذا الشيء يساوي نظيرة الآخر ، فهي حين إن جماعات أخرى في جهات معينة تقول : إن هذا يواسي"^(٢٧) .

وننتهي إلى أن هذه الاختلافات في الألوان العامية كثيرة ، وربما اتخذنا منها دليلاً في أن الألفاظ المقلوبة في فصيح العربية ترجع إلى السبب نفسه^(٢٨) وهو رأي له وجاهته وقوته ، فقوانين اللغة العامة واحدة في كل زمان ومكان وهي - أي اللغة - آخذة بالتطور جيلاً بعد جيل . ومن تطورها حدوث التباين اللهجي المستمر ، ومنه القلب المكاني الذي له أمثلة كثيرة في كلامنا اليوم . فالمعروف مثلاً عن الريفيين في منطقة ميسان أنهم يقلبون عدداً من الكلمات قلباً مكانياً فيقولون (صِكَذ) بدلاً من (صِيدَك) ، وأهل الموصل يقولون (سُحَق) و(نَحَج) بدلاً من (حَدَق) ، وغيرهما يقلب ألفاظاً أخرى ولعل ظاهرة الإمالة المعروفة في كلام أهل الموصل ونكرت ، وخير ما يدلنا على أنها كانت لهجة معروفة من اللهجات العرب ، ولم تكن ظاهرة مطردة في كلامهم . إذ لو اطردت إذاً ذلك لاطردت اليوم ولو عكسنا لقلنا : لو كانت هذه الظاهرة عامة في كلام العراقيين كافة لأمكن القول والترجيح بأنها كذلك عامة في كلام العرب . فمن الإمالة اليوم إمالة الألف نحو الياء فهي مثل (واحد) و (قاعد) ، إذا تنطقان (ونجد) و (قنجد) .

وهذه الظاهرة معروفة في كلام قبائل من العرب ، وقد عرفت بها قبائل نجد خاصة على حين كان الحجازيون لا يميلون^(٢٩) أو على حد تعبير القدامى واصطلاحهم : يقخمون وقد قرأ بها القراء المشهورون وغيرهم ، نحو إمالة حمزة (ت ١٥٦هـ) والكسائي (ت ١٨٩هـ) ألف ﴿أُغْطِي وَأَتَقِي﴾ (اللؤلؤ: من الآية ٥) و﴿أَسْتَوِي﴾ و﴿أَمَات وَأَحْيَا﴾^(٣٠)

(النجم: من الآية ٤٤) ، بل إمالتها كل ألف منقلبة عن ياء حيث وقعت في القرآن في اسم كانت أو فعل ، مثل (هدى) و (الهوى)^(٣١) . وكان الكسائي يميل تاء التانيث وما قبلها في حال الوقف في عدة أحرف ، كالفاء والجيم والحاء وغيرها . كما في "خليفة" و "رافة" و "واجة" و "أشحة"^(٣٢) ، بحيث تستحيل التاء إلى ما يشبه الياء في النطق . وهذه الظاهرة معروفة اليوم في الموصليين أيضاً . وإذا فوجد هاتين الظاهرتين - القلب المكاني - والإمالة - في لهجتنا العراقية الحديثة وفي نطاق محدود من المناطق ، نشعرنا أنهما كانتا بهذه الصفة والماهية في كلام العرب .

ج- ومن خواص الدراسة الموازنة بين العامي والفصيح أنها توفقنا على تاريخ الانحراف اللغوي ، - أو الغلط كما يسمى أيضاً - للفظ من الألفاظ من حيث المعنى ، أو بحسب اصطلاح علم اللغة الحديث : من حيث (الدلالة) "Semantics" ، أو توفقنا على هذا الانحراف من حيث اللفظ ، وهو انحراف له آثاره في كلام الناس ، فمن ذلك كلمة (عجاص) التي هي ضرب من الفاكهة معروف مشهور في العراق ، فهذه الكلمة (مغربة) وكانت في الأصل القصيح بالهمز : (إجاص) ، ثم حدث الانحراف بإبدال أحد الضعفين في الجيم نوناً ، فصارت (إجاص) ، وذلك صنيع العوام في تلك العصور ، إذ هم يفرون من كل ما هو ثقيل على ألسنتهم إلى ما هو أخف من الأصوات اللغوية ، لذا ذكرها ابن فارس^(٣٣) في باب (ما فيه لغة واحدة) ، إلا أن المؤلدين غيروا فصارت ألسنتهم فيها بالخطأ جارية ، نحو قولهم : أصر - الله عنك كذا ، وإجاص... ، وهذا القانون اللغوي يعرف في الدراسات الصوتية الحديثة "قانون المخالفة" (Dissimulation) . ويراد به قلب أحد الصوتين المتماثلين إلى صوت آخر لنتم المخالفة بينهما ، وذلك لما في النطق بإحد المتماثلين من جهد عضلي تخففه المخالفة^(٣٤) . فهذا الإبدال هو الذي حدث قديماً ، ثم حدث إبدال آخر في العصر الحديث ، وهو قلب الهمزة عيناً ، وذلك لما في الهمزة من شدة بالغة ، إذ هي أقوى الأصوات وأشدّها في العربية ، ولذا يسمع منها عند النطق بها ذلك الصوت الذي يوصف بأنه انفجاري " (Plosive) ، ولذلك سهلها العوام بقلبها إلى صوت متوسط هو العين ، فقالوا : (عجاص) ، وبهذا فقد مرت اللفظة منذ تعريبها بثلاث مراحل وصور ، هي إجاص ، إنجاص ، عنجاص وإذا رجعنا إلى معجم (مختار الصحاح) وجدنا

مؤلفة أبا بكر الرازي (ت ٦٦٦هـ) يؤرخ عرضاً لهذا الانحراف ، بإبدال أحد الضعفين نوناً بقوله : 'إجاص .. ولا نقل : إنجاص' (٢٤) .

فيشعرنا أن هذا الانحراف والإبدال كان معروفاً في عصره - منتصف القرن السابع للهجرة - ولكن ليس بالضرورة أنه قد حدث فيه ؛ إذ قد يكون موروثاً من عصر قد سبقه - مثلما نجد الأغلط اللغوية المتداولة في عصرنا هذا ، يرجع كثير منها إلى عصور سابقة . فدراستنا إذاً لكلمة (عجاص) العامية العراقية المعاصرة جعلتنا ندرك التبدل الذي حدث للفظ (إجاص) عبر العصور ، وهي دراسة صارت يعني بها فقه اللغة الحديث (Philology) ، وبخاصة علم الأصوات اللغوية (Phonitics) . وفي هذا يقول الدكتور إبراهيم السامرائي في مطلع مبحثه الذي بعنوان (العربية التونسية) (٢٥) : 'ربما انصرف ذهن القارئ إلى أنني سأتكلم على اللغة العامية الدارجة في تونس ، ولكنني لا أقصد إلى هذا وإن كانت هذه الألوان العامية حرة بالدرس والبحث عملاً بالمنهج العلمي ففي درس اللغات دراسة تاريخية تعمل على فهم شيء من تاريخ فصيح اللغة' . وعلى هذا فإن دراسة العامية وموازنتها بالفصحى ليست دعوة في الواقع إلى العودة إلى العامية في الكتابة إذ أن هذه الدعوة مرفوضة جملة وتفصيلاً ، لأسباب كثيرة ، ليس هنا محل إيرادها وإنما نفي هذه الدراسة من عدة وجوه ذكرناها هنا .

د- إن من هذه الألفاظ العامية ما يموت بمرور الزمن ، وذلك للتقارب بين اللهجات المعاصرة والألفاظ والأساليب المستعملة في العامية ، نتيجة لانتشار التعليم والثقافة ووسائل الإعلام التي تقرب بين هذه الأساليب والألفاظ ، لتكرارها وشيوعها وانقراض تلك الألفاظ التي نسمعها اليوم في الريف والبادية ، بل وفي المدن ، بانقراض المتحدثين بها . فدراستها إذاً وتسجيلها أمر ضروري تمليه الدعوة إلى الفصحى لا العامية ؛ لأننا إذا علمنا بعد هذه الدراسة المستوعبة - ولا نقل المستقصية - أكبر عدد من الألفاظ أن لعاميتها أصولاً فصيحة من كلام العرب ، أبعد عن إهانتها انحرافه اللفظي أو الدلالي ، صار لنا ذلك العلم حافزاً على أن نستعيد لغة الآباء والأجداد ، وأن نعتز بهذا التراث في تحاورنا اليومي ، في الوقت الذي ننبذ فيه إلى الأبد ما أدخلته العجمية والبطانة من ألفاظ شرقية وغربية في العصر الحديث ، وبخاصة التركية والفارسية والإنكليزية .

هـ- إن تسجيل اللهجة العامية يحفظ الفصحى - في تقديرنا - من التذني إلى العامية ، ويقرب العامية من الفصحى . وذلك أن هذا التسجيل المقارن بالفصحى ، يوقف المتكلم على موطن الفصاحة أو العجمية في لغة التخاطب اليومية ، ويحدده بحدود معلومة في استعمال الألفاظ ، بحيث يمكن أن يصحب هذا التسجيل اللغوي نقد لغوي ، نقد الانحراف والإيغال في استعمال الأعجمي ، ويدعو إلى العودة إلى الاستمسك بالعربي الأصل من الكلام العامي ، عند الحديث ، وطرح الأعجمي تمهيداً للخطوة الحاسمة التي ستتأهلها الأجيال القادمة بالرعاية أيضاً ، وهي العودة إلى الفصحى في لغة التخاطب اليومية ، بعد أن تنهيا لها الظروف الموضوعية : الثقافية والنفسية والاجتماعية .. التي تحقق نجاحها . ولقد دعا بعض الباحثين اليوم إلى إحياء كل كلمة لها أصل فصيح والعمل على إعمامها في الوطن العربي (٢٦) . غير أن هذه الدعوة مشروطة في رأينا بعدم انحراف تلك الألفاظ عن الفصحى في الأصوات أو الصيغ أو الدلالات ، لأن إعمامها يعني جعلها جزء من اللغة . وهذا لا نجيزه في اللغة الفصحى ما لم يكن فصيحاً تماماً . والحق أنه جرى تسجيل لصور الانحراف الذي حدث في الفصحى على السنة العوام خاصة ، في عدة عصور ، بدءاً بجهود الكسائي (ت ١٨٩هـ) وانتهاءً بابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) ، وهي كتب عرفت باسم : كتب اللحن تارة ، والفصحى تارة ، أو إصلاح المنطق أو تنقيف اللسان أو تقويم اللسان .. وهي كتب ذات قيمة عالية بلا ريب ، ومهمتها سامية . إلا أنه لم يجر تسجيل للعامية يتناول مفرداتها وأساليبها وخصائصها ، في تلك العصور . ويرجع ذلك إلى عداوة اللغويين القدامى بالفصحى ، لغة القرآن الكريم والحديث الشريف والأدب العربي الرفيع بشعره ونثره ، ومسايرة منهم لأذواق الخاصة في العناية بما هو فصيح من الكلام دون غيره . فلم تسمح هذه النظرة لرواة اللغة وجامعيها والدارسين والمتأدبين أن يسجلوا نماذج مما جرى على السنة الناس ، وما يتأقلونه في اجتماعهم من نماذج لغوية تنطق على فطرتهم وسجيته دون تكلف أو عمل . وأنت لا تستطيع أن تحظى بشيء من ذلك إلا أن تكون ذا صبر طويل لتسقط أخبار العامة وما توحيه إليك من فوائد في هذا الباب (٢٧) .

وهذا الذي فات القدامى من عدم تسجيلهم للعامي نبه عليه غير واحد من اللغويين المعاصرين ، وبينوا أنه ضرورة يملها الحرص على الفصحى نفسها . فالدكتور إبراهيم

ثالثاً : منهج دراسة العامية

إن دراسة العامية دراسة لغوية دقيقة تقوم فيما نرى على مرحلتين رئيسيتين :

الأولى : رصد ألفاظها ذات الأصول العربية وحصرها حصراً مستوعباً لأكثرها . ولا نزع من أن ذلك يستقصيها كلها ، إذ هي موزعة في بيئات متباينة ومناطق متعددة من قطرنا وذلك لا يتأتى لكل دارس وهذا العمل العلمي اللغوي يتطلب دون شك مثابرة وجهداً وصبراً على التتبع إذ يحتاج إلى زمن غير قليل ، كما يحتاج إلى سماع متنوع في تلك البيئات والمناطق ، مع تسجيلها أولاً فلولاً لئلا تنسى . وهذا يوجب أيضاً تمييز ما هو عربي مما هو دخيل أجني ؛ إذ لا يتناول هذا الإحصاء ، وكذلك الدراسة من بعد ، إلا ما هو عربي . ويدخل في هذه الدراسة بطبيعة الحال (المعرب) ، وهو ما دخل العربية في عصور الفصحى من ألفاظ ليست عربية النجار ، ولكن العرب لم تستعمله كما هو من حيث صورة وصيغته ، وإنما طوعته بالسنتها ، وصاغته بحسب قوانينها الصوتية والصيغية المقررة في كلامها . وأما ما دخل العربية في العصور المتأخرة ، وكذلك العصر الحديث ، فلا يعتد بها في هذا المجال .

والثانية : دراسة هذه الألفاظ دراسة وصفية وتاريخية ، وذلك برصد العامية ذات الأصل والنصيح إلى ذلك الأصل ، مهما نأى عن الصورة الجديدة للفظه من حيث الدلالة أو الصوت أو الصيغة ، ثم بيان التغيير الذي طرأ عليها فيها ، إن كان أصابها شيء من ذلك التغيير ، قليلاً كان أو كثيراً ، مع وصفه وصفاً لغوياً مبنياً على أصول علم اللغة ومباحثه المختلفة . وبخاصة ما يتعلق بعلم الأصوات ، وما ينالها من قلب وإبدال ، وفك وإدغام وحذف ، وقصر ، ومد ، وما إليها يضاف إلى ذلك محاولة بيان مراحل هذا التغيير والتطور ، وصوره وعصوره - قدر الإمكان - ومن نبه عليه من اللغويين بقدر ما يتسع له البحث وتطاول له المادة العلمية المجموعة ، من المظان المختلفة . ولا بد للباحث أن يعتمد في جمع مادته الأولية في العامية على مصادرها الطبيعية ، ويتركها من أقرب الأبواب إليها وهم الناس الناطقون بها في البيئات العراقية المتعددة والمناطق المتباينة في شمال الوطن ووسطه وجنوبه ، على قدر ما تواتر فرص السماع وتسمح . ومهما يكن من أمر فإن عاميتنا مليئة بهذا النوع من الألفاظ ، مزدانة بها ، وما على الباحث إلا أن يحسن

أنيس مثلاً يشير إلى الانحراف الذي حدث في العامية الحديثة ، والذي أوغل في هذا المسير دون أن يجد رقيباً يقومه أو يعني بإصلاحه ثم يقول بعد ذلك : " وقد ساعد هذا التطور الخطير أنها لم تكتب ولم تسجل ، لأن الكتابة في بعض الأحيان من عوامل استقرار اللغات ومنعها أن تقع نهياً . لعوامل التطور اللغوي ، تفعل بها ما تشاء وهذا هو السر فيما نلاحظه من أن التغيرات في اللهجة المصرية ، يمكن أن تعزى في غالب الأحيان إلى أخطاء كلامية بين الناشئين ، تركت دون إصلاح أو لفت نظر . فتراكمت وبعدت عن الأصل بحيث أصبح من العسير إرجاعها إلى ذلك الأصل إلا بجهد ومشقة فنحن ننكر الآن كثيراً من كلمات اللهجة المصرية ، غير مدركين أن لها أصلاً عربياً صحيحاً ، وأنها تطورت في الأفواه دون عناية بإصلاحها من بادئ الأمر ، إذ اتجهت كل العناية إلى لغة الكتابة . وكلن المشتغلون بها قليلين جداً وتركزت الكثرة الغالبة من الناس يتخبطون في حديثهم . فننتقل الكلمات من صورة إلى أخرى ، دون أن تستقر على حال . كل ينطق كما يهوى ، ويقيس ما لم يعرف على ما عرف . وتتوارث الأجيال أخطاء من سبقهم ^(٢٨) . وهو كلام نفيس يدل على وعي تام لهذه المشكلة اللغوية التاريخية . ثم ضرب الدكتور إبراهيم أنيس مثلاً للانحراف اللغوي الصوتي الذي لم يقوم "كلمة (ألتغ) التي تطورت فيها الناء أولاً إلى ناء ، كمعظم الناءات ، وصارت (ألتغ) في عصر من العصور ، وأخيراً جهر ^(٢٩) بهذه الناء فأصبحت دالاً وصارت الكلمة على الصورة التي نألفها الآن يقصد مصر - وهي (الذغ) ^(٣٠) . ووضح أن الناء في هذه الكلمة أصابها انحرافان ، أو بحسب الاصطلاح اللغوي : تطوران ، أحدهما قلبها ناء ، والآخر قلبها دالاً وهي لفظة مستعملة عندنا في العراق أيضاً . وقد أصابها الانحراف الذي حدث لها في مصر إلا أنه قلب في لهجات الجنوب والوسط ناء ، وفي لهجة بغداد دالاً . وإبدال الناء دالاً وبخاصة في عيوب الكلام وعوارضه معروفة في العربية ، فقديماً كان يقال : قرأ فما تلعم وتلعم ^(٣١) فنحن نعرف (الأكغ) و (الذغ) وهو الذي في لسانه عيب كلامي ، ولا نعرف (الأكذغ) على أن أهل الموصل أيقوا أصواتهم على ما هي عليه من حيث الصورة ولكنهم قلبوا قليلاً مكانياً فقالوا فيمن يلتغ : (يلغث) .

السمع والتسجيل والتحليل والمقارنة ، ويجيد التخريج والتحليل اللغويين ، فيخرج بنتائج مرجوة ، ولن يخيب سعي من كان الصبر رائده والعلم همه .

ولا ينبغي لأحد أن ينكر لفظة سجلها باحث بدعوى أنه لم يسمعها ، إذ المثبت غير النافي ، وليس عدم السماع دليلاً على عدم الشيء ، اللهم إلا أن يكون ذلك عن إجماع لا يخرقه خبر الواحد ، إلا أنه لابد من تحديد منطقة السماع ، لنلا يكون قولاً بلا دليل .

وقد تكون اللفظة مستعملة في البيئة الريفية دون الحضرية أو العكس ، أو تكون في منطقة دون أخرى . وربما كانت محصورة في منطقة واحدة كميسان مثلاً ، أو في بيئة معينة منها كالبيئة الريفية ، مما يجعل إحاطة من يسكن شمال العراق أو وسطه بها أمراً ليس ممكناً دائماً ، ما لم تتوفر الظروف التي تهيئ له فرص السماع كالسياحة أو الخدمة العسكرية أو المدنية ، أو وسائل الإعلام التي تعني بالتراث الشعبي ، فتتشر المتميليات والقصص المكتوبة بالعامية ، وهو ما نسمعه اليوم فعلاً من المذيع (التلفاز) ونحوهما .

ولنضرب لذلك مثلاً كلمة (شجرة) فهي تنطق في أرياف جنوب العراق : (شيره) بإبدال الجيم ياء ، وهي لغة قديمة معروفة ينقل فيها المتكلم من الشدة إلى الرخاوة ^(٤١) وقد رواها الأصمعي عن العرب ^(٤٢) . فالذي لا يعلم كنه هذا الإبدال ولم يسمع هذه الكلمة تنطق بهذه الصورة ، يظن للوهلة أنها السكر المذاب في الماء المغلي وهو الذي يستعمله العراقيون وغيرهم لخمس الحلوى . فإذا انتقل الشخص إلى الموصل مثلاً سمعها بصورة أخرى فيها إبدالان لا إبدال واحد ، إذ ينطق (الشجر) هناك (سجغ) بإبدال الشين سيناً ، وهي لغة قديمة أيضاً فقد قالت العرب : سَمْتُهُ و سَمْتُهُ : إذا دعا له وجَرَسَ الليل وجَرَسُهُ ^(٤٣) ، وبإبدال الراء غيناً ، وهي ظاهرة صوتية تعرف باسم (اللغة) .

وبهذا نجد أن تطلق هذه الكلمة اختلفت في منطقتين ، إحداهما في الشمال والأخرى في الجنوب . وكثيراً ما يجهل المواطن في إحدى هاتين المنطقتين ماهية هذه اللفظة عندما يسمعها بصورتها التي طرأ عليها الإبدال كما وصفنا . وبذلك فإن دراسة التطور الصوتي أو الصيغي أو غيرهما من صور التطور الذي طرأ على العامية ، ليس أمراً هيناً على كل حال ، ولكنه أيضاً ليس بعسير ، وذلك إذا تهيأ له الباحث الفطن السدوب ، وبنى على الدراسة العلمية القائمة على ما ثبت في الدراسات اللغوية الحديثة : أقول ليس بعسير على

هذا النوع من الباحثين ، وذلك لأننا نستطيع أن نعرف الأصل والفرع بحكم بدهة ما سبق الفصحى للعامية من الناحية التاريخية . وإذا فحن في منهج هذه الدراسة نتخذ الفصحى أصلاً ، والعامية فرعاً ، وترد هذا الفرع إلى ذلك الأصل ، لنعرف ما طرأ من تطور صوتي في هذا الفرع ، وتعليقه وتبريره . على حين يعسر ذلك فيما يذكر الدكتور إبراهيم أنيس ^(٤٥) - في اللغة الفصحى في تلك الألفاظ التي كانت تنتقل بصورتين والتي ذكرها اللغويون القدامى مثل (صراط) و (سراط) و (لعل) و (رعل) و (أمغرت الشاة) و (أنغرت) و (تلغتم) و (تلغتم) ، وما إلى ذلك من ألفاظ لا يعرف الأصل منها من الفرع إلا ، بصعوبة بالغة قد توقع في خطأ ، وتؤدي إلى لبس . اللهم إلا أن نقاس عليه أو تنسب إليه كلجنة قريش مثلاً . إلا أن هذا الصنيع لا يخلو من عتية أيضاً - وهي أن روايات النحاة ناقصة مثبورة ، ويندر - والحق مع الدكتور إبراهيم أنيس أيضاً ^(٤٦) - أن تنسب هذا النطق إلى قبيلة من القبائل ، بل تكفي في غالب الأحيان بالقول : أن من العرب من ينطق كذا . على أن الأمر يهون وترفع عنا مؤونة هذا البحث والاستقصاء عن الأصل والفرع ، حين نعلم أن هذا التباين الصوتي كثيراً ما يرجع إلى تباين البيئات ، إذ ينطق الصوت الواحد مختلفاً في بيئات مختلفة ، دون أن يكون هناك أصل وفروع ، وهذا أمر تعرض له دراسة اللهجات وتطور الأصوات العربية ^(٤٧) .

المبحث الثاني

الظواهر اللغوية في العامية

تتسم العامية العراقية - كالفصحى تماماً - بظواهر لغوية متعددة ، حدثت فيها خلال سني تطورها وتغيرها بحسب الظروف التي مرت بها . وتنقسم هذه الظواهر إلى لفظية ومعنوية ، وتتناول اللفظية أمرين رئيسين : أحدهما يتعلق بالأصوات ، والآخر بالصيغ . كما تتناول المعنوية صوراً متعددة وخصائص متباينة .

الظواهر اللفظية

أولاً : ما يتعلق بالأصوات

هناك عدة ظواهر صوتية في العامية العراقية أظهرها :

١- الإبدال :

ويعني به إبدال صوت بآخر لضرب من التشابه أو التقارب بينهما في المخرج أو الصفة . وهو نوعان : أحدهما - إبدال صوت صامت^(٤٨) بآخر صامت ، كما في (صراحية)^(٤٩) و (صلاحية) ، وفي لهجة بغداد : (سراجية) ، و (بجل)^(٥٠) و (بشل) . والآخر إبدال صوت لين بآخر من صفته ، سواء أكانا قصيرين كإبدال الفتحة بالضم في (بصيص) و (نصيص) . أم كان أحدهما قصيراً والآخر طويلاً كما في (هنا) و (هوني) في كلام الموصليين .

ولعل أشهر إبدال في اللهجات العربية الحديثة ، إبدال القاف بأخرى ثقيلة هي (الكاف) التي تناظر في النطق الـ (G) الإنكليزية ، وهي صوت بين القاف والكاف ، وقد عرفته العرب قديماً في كلامها . ونسب النطق به إلى قبيلة تميم ، وله شواهد من أشعارنا وهي تسكن العراق اليوم ، فلا عجب أن تشيع هذه في أرجائه . قال أحمد بن فارس^(٥١) :
 "قأما بنو تميم فإنهم يلحقون القاف باللهاء حتى تغلظ جداً . فيقولون (الكيوم) فتكون بين القاف والكاف ، وهذه لغة فيهم . قال الشاعر

ولا أكون لكدر الكوم كد نصجت

وقد بينا سلفاً أن هذا الإبدال شاع في أقطار عربية كثيرة اليوم ، وبخاصة أقطار الخليج

٢- القلب المكاني :

كما في (حذق) و (نحق) ، و (أعطى) و (طعى) و (ياثغ) و (ياغث) في كلام الموصليين مثلاً .

٣- التخلص من الهمز :

وتلك بتسهيله بطرق أربع إحداها : حذفه كما في (آلية) و (لية) و (أوزة) و (وزة) وفي لغة البدو (إيل) و (يل)^(٥٢) . والثانية : قلبه إلى صوت صامت ، كالعين في (لأنه) و (لأنه) في لهجة ريف الجنوب ؛ إذ الهمزة أشد من العين ، بل هي أشد الأصوات في العربية ، ولذلك سبها العوام ، قال ابن جني^(٥٣) : "العين أخت الهمزة .. والهمزة أقوى من العين" ، وعلّة المؤاخاة بينهما أن العين تلي الهمزة مباشرة في مدرج الصوت ومكانة ، وإحلالها مكان الهمزة لهجة قديمة عرفت بـ (النعنة)^(٥٤) . فإذا علمنا أن هذا الإبدال عرف لدى تميم وقيس وأسد ومن جاورهم^(٥٥) ، وأن هذه القبائل تسكن العراق اليوم اتضح لنا سر هذا الإبدال الذي نسمعه اليوم على ألسنة العراقيين . وهذا الإبدال نجده بين لفظتين أخريين هما : (أربع)^(٥٦) و (بريع) ، التي تنطق في الوسط والجنوب . والثالثة : قلبه إلى صوت مصوت ، أي إلى ألف مثل : (بأس) و (باس) ، أو واو مثل (تثاوب) و (تثاوب) ، أو ياء مثل (رئة) و (ريه) ، والرابعة : قصر الممدود كما في (بيداء) و (بيدا) و (نشاء) و (نشا) و (بارياء)^(٥٧) و (باريا) .

٤- تخفيف المعشد :

وتلك أما بفك إدغامه ، كما في (شاد) و (شاند) و (قاص) و (قاصص) . أو بقلب أحد الضممين إلى صوت آخر ، كما في (ادعى) و (اندعى) و (مرقط)^(٥٨) و (مرنقط) ، وذلك وفق الإبدال المسمى : إبدال المخالفة .

٥- تشديد المخفف :

مثل (أمن) و (أمن) و (دبة) و (قراشة) و (قراشة) .

٦- همز ما هو غير مهموز :

وذلك كما في (عَهْد) و(أَهْد) في كلام الرافضيين في جنوب العراق . وقد مثل له أبو زيد الأنصاري بما سمعه من رجل من بني كلب : هذه دابة وهذه امرأة شأبة^(٥٩) . وروى ابن السكيت^(٦٠) أنه يُقال : عَبَدَ عليه وأَبَدَ عليه .. أي غضب . وهذا من إبدال الصوت بما هو أشد منه . وقد قالت العرب : الهَوْنُ : والأَوْنُ ، وهو المشي الرقيق^(٦١) وهذا الإبدال يسميه علماء اللغة المحدثون (Glottalization) أي (التهميز) ، وهو يثار الهمز في كثير من الكلمات^(٦٢) .

٧- الإمالة :

وهي محصورة بنحو منطقتين ، كالموصل وتكريت ، وتبدو خفيفة قليلة في مناطق من بغداد . ولها صورتان مشهورتان : إحداهما : الإمالة من الألف إلى الياء ، والأخرى : إمالة ما قبل تاء التانيث بسبب الوقف . وقد مرّ الحديث عنهما في كلام سابق .

ثانياً : ما يتعلق بالصيغ

١- صيغ الفعل :

يستعمل العوام عندنا في العراق صيغة الفعل في كثير من الأحيان بصورة دون أخرى ، كما في فعل وأفعل ، إذ نراهم يقولون مثل (كُرى) بمعنى استأجر ، بدلاً من (أكرى) الفصيحة .

قال الرازي^(٦٣) (ت ٦٦٦هـ) : "أكرى الدار فهي مُكْرَاة ، والبيت مُكْرَى ، واكسرى واستكرى وتكارى ، بمعنى " . كما يقولون : (جَبَر) بمعنى أكره ، بدلاً من (أَجْبَر) ، مع أن الأولى بمعنى سدّ الخلة والنقص ، وليس أكره . قال الرازي^(٦٤) : "جبر الله فلاناً فلجبر ، أي : سدّ مفارقة وأجبره . على الأمر أكرهه عليه" . ونجد مثل ذلك في صيغتي فَعَلَ وفَعَّلَ إذ نجدهم يستعملون المضعف المزيد بدل الثلاثي المجرد ، فيقولون مثلاً عَيَّبَ وتَيَّه ، بدل عاب وتاه . كما يستعملونه بدل أفعل المزيد بالهمزة فيقولون : بَدَّع ، بدلاً من أَبَدَعَ .

٢- صيغ اسم المفعول :

ويضع العوام العراقيون في كثير من الأحيان صيغ الأوصاف بعضها في موضع بعض ، وبخاصة اسم المفعول ، إذ نجدهم يضعون صيغة المشتق من الثلاثي بدلاً من المشتق من الرباعي . فهم يقولون للمكره على شيء (مجبور) ، وهو في الفصحح حسب الاشتقاق (مُجْبَر) ؛ لأن فعله أجبر وليس جبر كما تقدم . كما يضعون في المشتق من الثلاثي صيغة بدل أخرى ، كصيغة مفعول بدل فاعل ، لما فيه خلل وعيب من الأشياء فيقولون (مَعْيُوب) ، وللمتروك المكروه : (مَعْيُوف) . وهما الفصحح (معيب) و(مُعِيف) . ويقولون كذلك : مَصْيُوع ومقيوس بدلاً من مَصُوع ومقيس .

٣- اختزال الصيغ :

وهذه ظاهرة شائعة في اللهجات العراقية اليوم ، بل وفي بقية اللهجات العربية أيضاً فصيغ العامية تقصر أحياناً وتطول أخرى ، إذ الإيجاز في الصيغ من سمات التطور والتغيير فيها . فمن الرافضيين العراقيين من يقول (مَدْرِي) بدلاً من (ما أدري) فيسقط بذلك أيضاً أداة الاستفهام اختصاراً . ومثلها قولهم متسائلين : (إنهْساعة) ؟ أي : أبهذه الساعة ؟ وقولهم : هساعة ، أي هذه الساعة . وأهل الموصل يسقطون الألف التاء ، في المثال الأخير ، فيقولون (هسغ) ، بل أن أغلب العراقيين يبالغون في إسقاط الأصوات منها فيقولون (هسا) .

ومن اختزال الصيغ قول العوام لمن تكلم بكلام مؤذٍ لفرد أو جماعة (خَرَطَ عليهم) وهو في الفصحح : (انخرط عليهم) ، قال أبو عبيد^(٦٥) : "انخرط فلان علينا : إذا أفسدنا عليهم بالقول السيئ وبالفعل" .

٤- إطالة الصيغ :

وهي من أساليب العرب في التعبير ، وقد سماها أبو الفتح ابن جني^(٦٦) : "مطيل الحركات" وذلك كمد صوت اللين القصير وجعله صوت لين طويل ، على نحو ما نجد في كلمة (هُوني) الموصلية ، إذ هي في الأصل : (هُنا) الظرفية ، فأشبهت الضمة التي على الهاء حتى غدت واواً ، ثم ميل بالألف إلى الياء ، على طريقة الموصليين في إمالة كثير

من الألفات في حشو الكلمات أو آخرها ، ومن ذلك مد فتحة الواو في كلمة (وَي) التعجبية وتكرارها - وهذا ضرب آخر من صور الإطالة بقولهم : (وَي وَي) وفي لهجة بغداد (وأي وَي) ، وقد انتقلت الأخيرة إلى الموصل . ومعلوم أن هذه اللفظة فصيحة ومعناها التعجب (٦٧) وقد تدخل على كَان المخففة والمشددة تقول : ويكأن ، وكان الخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ) يرى أنها مفصولة ، وَي ، ثم تبدئ فتقول كَان (٦٨) " وقد وردت في التنزيل متصلة ، قال عز وجل : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ يَتَسَطُّ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بَنَاهُ وَيَكُونُ لَكُمْ أَنْ يَفْلَحَ الْكَافِرُونَ ﴾ (القصص: من الآية: ٨٢) . وقد تكون إطالة الصوت بإضافة صوت صامت قبل فاء الكلمة أو بعد لامها أو في حشوها . فمن الأولى إضافة الهاء في الإشارة إلى البعيد بقولهم (هَذَا) بدلاً من (ذَاكَ) ، فكأنهم أرادوا بهذه الهاء التنبيه وزيادة لفظ المخاطب إلى المشار إليه ؛ إذ الهاء تصلح لهذا القصد على نحو ورودها في (هَذَا) و(هَذِهِ) ، والأصل (ذَا) و(ذِهِ) على ما هو مقرر في علم النحو ويحتمل أن تكون (هَذَا) : (هَذَاكَ) في الأصل ، ثم قصر المد ، فصارت صوت اللين الطويل . (ألف) صوت لين قصير هو الفتحة ، كما قصر القدامى من العرب المد في هاء (هؤلاء) ، فقالوا (هؤلاء) ، وهي لغة من لغاتهم التي رويت عنهم ، وأنشد بعضهم قول الشاعر :

تَجَاذَى لَا يَقُلْ هَؤُلَاءِ هَذَا
بَكَى لَمَّا بَكَى أَسْفَاً وَغِيّاً (٦٩)

ومن إطالة الصيغ إضافة ألف الوصل قبلها في قولهم (أَكْرِضْ) بدلاً من (كَرِضْ) ، وذلك أنهم لما أسكنوا الكاف لم يكن من المستطاع البدء بها . إذ لا يبدأ بالعربية بالسكان فجاءوا بألف الوصل قبلها ، هذا في لهجة غير الموصلين . أما الموصلون فينطقونها بغير ألف الوصل ، ولكنهم يطيلون اللفظة من موضع لآخر ، إذ يمدون صوت اللين القصير (الفتحة) التي على الراء ، ليكون ألفاً ، فيقولون : (كَرَافِس) . ولا أحسب أنهم يذهبون في ذلك إلى الجمع .

ومن الثاني - وهو إطالة الصيغة بإضافة صوت في حشرها - قولهم في (خَمْسْ) (خَرَمْسْ) ، وفي (خَبَطْ) : (خَرَبَطْ) ، وفي (دَفَعْ) : (دَرَفَعْ) . فأضافوا راء كما ترى . وقد يضيفون لاماً كما في (طَمَسْ) و(طَلَمَسْ) و(خَبَصْ) (٧٠) و(خَلَبَصْ) . وقد تكون هذه الإطالة

الحشوية إضافة صوت مد طويل كالألف أو الواو كما في (عَمُود) و(عَامُود) (٧١) ، و(سَالِفَة) و(سَالُوفَة) ، للقصة الماضية التي يتحدثون بها في أسماهم (٧٢) . ومن الثالث : (بَلَع) و(بَلَعَم) ، و(نَرَعَ) و(نَرَعَم) . وإلحاق الميم على هذا النحو في آخر الكلمة يطلق عليه في الاصطلاح اللغوي اسم الكسع (Suffix) (٧٣) .

الظواهر المعنوية في العامية

لم تبق العربية الفصحى والعامية على نمط واحد من المعنى ، بل حدث فيها تغيير وتطور في الدلالات ، مثلما حدث ذلك في الصيغ . وليست هذه الظاهرة وقفاً على العربية وحدها بل هي عامة شائعة في اللغات كلها . وقد أكد ذلك دارسو التطور التاريخي للغة ، ومراحل نموها المختلفة فاللغة ليست جامدة ساكنة بحال من الأحوال ، على الرغم من أن تقدمها قد يبدو بطيئاً في بعض الأحيان (٧٤) .

وإذا بحثنا عن الدلالة من زوايا وشيجة العامي بالفصحى ، وجدنا أن لها صوراً متعددة أظهرها :

- ١- أن يكون للعامي عين دلالة الفصحى من دون أن يطرأ عليها تغيير ، ذلك نحو (رَطَن) إذا تكلم بغير العربية ، و(رُطِب) ، وهو ثمر النخل المرعوف ، و(رَعَف) بمعنى سال السهم من أنفه ، و(الحص) بمعنى الصوت ، ونحو ذلك كثير .
- ٢- وقد يكون ثم ارتباط معنوي بين العامي والفصحى مع شيء من التباين في الدلالة كتخصيص ما هو نحو (دَفَر) التي تعني في الفصحى مطلق الدفع ، قال القالي (٧٥) : "الدَفَر يتسكين الفاء : الدفع ، يقال : دَفَر في عنقه" . وليس قوله (في عنقه) ، يعني أنه مخصوص باليد ، بل هو عام ، وإنما كان من جملة وصوره الدفع في العنق . ويدل على عمومية قول أبي عمرو الشيباني (٧٦) (ت ٢١٣هـ) : قال أبو الموصّل : دَفَرْتُ فلاناً عني : دفعته ، يدَفَر نفرأ قال :

لعمرك ما أغنيت يسار لسالم ولا سالم نَقّاً ودَفَرّاً لسالم

على حين جعل العولم الدَفَر دفعاً بالرجل ، وخصوه بذلك . والقدر المشترك بين هذين الاستعماليين وهاتين الدالتين هو الدفع . والتباين بينهما في الوسيلة والصورة . وهذه هي

الوشيجة التي ربطت الاستعمال العامي لهذه اللفظة بالفصح ، ومن ثم سوغت للتغاير الجزئي بينهما على الوجه الذي وصفنا .

٣- وقد يكون للفظ أكثر من دلالة حقيقية ، أو يكون لمجال دلالاته أكثر من مظهر فيخصه العوام منها ويهملون ما سواه ، ثم يبقى ذلك الاختيار في اللغة اليومية مع طول الاستعمال وينسى ذلك الذي أهملوه فكلمة (خَرَط) التي خصوها بالكلام المؤذي الجارح هي في الفصح أشمل من ذلك ، إذ تتناول الكلام والفعل معاً . ومنه قول الإمام علي كرم الله وجهه أرجل : "إنك لخروط ! أتؤم قوماً لك كارهون" ؟! قال أبو عبيده (٧٧) في تفسيره لهذا الحديث : "خروط : يعني الذي يتهور في الأمور ويركب رأسه في كل ما يريد ، بالجهل وقلة المعرفة بالأمور . ومنه قيل : انخرط فلان علينا ، إذا انزراً عليهم بالقول السيئ وبالفعل " .

٤- وقد يكون للفظ في الفصح استعمالان أحدهما حقيقي والآخر مجازي ، فيترك العوام أحدهما ويستعملون الآخر ، بل قد يعمدون إلى توليد معنى جديد في مقابل المعنى القديم الأصيل ، وذلك ظاهر في توليدهم للمعنى المجازي في عدد من الكلمات واستعماله وحده ، وإهماله المعنى الحقيقي ، بعد تناسبه لكثرة استعماله الثاني . على نحو ما نجد في كلمة (خزم) التي ترد في الفصح بمعنى شك الشيء بما هو مؤذ . ولذا يقال : تخزم الشوك في رجله : إذا شكها ، وخزم البعير : إذا وضيع والخزامة في أنفه (٧٨) ليشد بها الزمام . ولكن العوام عندنا اليوم أهملوا هذا الاستعمال الحسي الحقيقي وتجاوزوا فيه مستعملين إياه للدلالة على إسكات المتكلم وقطعة ومنعة من إبداء الرأي . أو قل : إنهم استعاروا الشك الحسي للشك المعنوي ، فكان ذلك وخز له وإخضاع .

٥- وربما تضعف الوشيجة التي تربط بين الدالتين العامية والفصحى ، وذلك عندما يتباعد الاستعمالان تباعداً غير قليل ، وذلك في نحو كلمة (ختل) التي تعني في لغة بغداد (٧٩) وما جاورها من محافظات : أخفى نفسه . وهي في الفصح بمعنى خدع وكاد . قال الشاعر :

حننتي حانياتُ الذهر حتى كأنني خاتل يدنو لصيد (٨٠)

وإنما (ختل) الصائد للصيد مخادعة له ليتمكن منه . وكذلك المخادع إذ هو لا يعدم إخفاء مخادعته ، لئلا تتكشف حاله . وهذا هو الحبل الواصل بين المعنيين العامي والفصح مع تغايرهما الذي وصفنا .

٦- وقد يتعد المعنى العامي عن أصله الفصح بمرور الزمن حتى يغدو غريباً عنه . ولكن لهذا الابتعاد في الواقع مبررات وأسباب ، وإن كنا في كثير من الأحيان لا ندركها ؛ وذلك لأننا لا نستطيع أن نواكب مع تطاول هذه الأزمان التي تقلبت فيها اللفظة على الألسنة- تغير دلالاتها وتطورها بحسب الظروف الموضوعية التي مرت بها الأمور العربية الإسلامية ، من اجتماعية ونفسية وعقيدية واقتصادية .

ولنضرب لذلك مثلاً كلمة (ربيع) في جنوب العراق وغيره - فهي تعني هناك محصول الحبوب كالحنطة والرز والشعير والمائش وغيرها . وهي في الفصح تعني الزيادة . كأنهم لاحظوا الزيادة التي حدثت فيه حين صار زرعاً حصيداً يعد أن كان حباً مبدوراً . أو أنهم بدافع نفسي بحث- سموه هذه التسمية تفاؤلاً بنمائه وقرب إتيانه أكله . كما سمعت العرب قديماً فاطمة وعائشة . ومما يدل على أن (الربيع) يفيد الزيادة في اللغة ، ما روى في حديث عمر رضي الله عنه : "املكوا العجين فإنه أحد الربيعين" ، وقد فسره أبو عبيد بقوله : "املكوا العجين ، أي : أجيّدوا عجنه وأنعموه . والربيع الزيادة ، فالربيع الأول الزيادة عند الطحن ، والربيع الآخر عند العجن" (٨١) .

٧- وربما يتعد اللفظة في استعمالها العامي عن دلالاتها الفصحى تماماً ، أخذ مدلولاً ذا طابع نفسي واجتماعي مغاير لما كان عليه الفصح ، وذلك مثل : (ول) ، فهي في العامية العراقية زجر وطرود وتأنيب . وهي في الفصح تعني مطلق التوجيه إلى جهة ما ، وليس لها بأية حال هذه الدلالة عند الإطلاق إلا بقرينة السياق . وقد وردت في التنزيل مفيدة مجرد التوجه إلى بيت الله الحرام ، قال تعالى في مخاطبة نبيه الكريم محمد ﷺ ﴿قُلْ وَجْهَكُمُ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ (البقرة: من الآية: ١٤٤) ، وقال : ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (البقرة: من الآية: ١٤٩) ، وليس في توليه النبي ﷺ والمسلمين وجوههم جهة المسجد الحرام إلا تكريم لهم من ربهم ، إذ جعل لهم قبلة خاصة بهم بعد أن كانوا يتجهون في الصلاة إلى بيت المقدس (٨٢) .

وهذا يشعرنا أنه ليس لكلمة (ول) الفصيحة تلك الدلالة الحادثة المنحرفة التي كساها إياها العوام في هذه الأيام .

على أنها في بعض الأحيان الاستعمالات تفيد الهزيمة ، في مثل قولهم : "ولى فلان دبره" وقد ورد في التنزيل ، قال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُلَاقُوهُمْ الْقَدَارَ﴾ (الأنفال: ١٥) . وقد تفيد الإعراض والتجافي عن الشيء حسياً كان أو معنوياً كما في قوله تعالى : ﴿فَإِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ﴾ (الروم: ٥٢) . فلا يستبعد أن يكون لهذين الاستعماليين أثر في اكتساب هذه اللفظة مدلولها الذي بيناه آنفاً لدى العوام .

ومن ذلك أيضاً كلمة (سائب) التي سهل العوام همزتها بقلبها حرف لين هو الياء ، فقالوا : (سايب) ، وأرادوا بذلك من لا ضابط لتصرفاته ولا رادع ، أو من لا مأوى له ولا بيت يستقر فيه . وهي دلالة تشعر بتم الموصوف وانتقاصه ، مع أنها في الفصحح لا تعني ذلك بحال ، وإنما تعني التسرع في الشيء أو الجاري^(٨٢) ، وإنما جعلت العرب (السائبة) اسماً للناقة التي تهمل في الجاهلية ، فتسبب لنذر أو نحوه ، أو غير ذلك مما ذكرنا من أسباب ، فإذا قال : هي سائبة لم تمنع عن ماء ولا كلاً ولا تركب^(٨٤) وهو ما حرمه القنوان وأنكره على الجاهليين في (الآية ١٠٣) من سورة المائدة .

• من العامي ذي الأصل الفصحح

ولابد لنا بعد هذه الدراسة المفصلة نوعاً ما لعلاقة العامي العراقي بالفصحح ، وأهمية دراسة هذا العامي مقارناً بأصوله التي انحدر منها ، ثم بيان أهم الظواهر اللغوية اللفظية والمعنوية المتعلقة به ، لابد لنا بعد هذا الذي بيناه من عرض نماذج من الألفاظ التي تتردد على ألسنة العراقيين اليوم ، وإيضاح أصولها الفصيحة ، وما طرأ عليها من تغيير وتطور لفظي أو دلالي ، معللاً تعليلاً مبيناً على ما ثبت علم اللغة ، وبخاصة علم الأصوات اللغوية الحديثة ، ومعززاً بالمصادر المتنوعة ، وهو عمل لغوي جديد ومتطور . ولا بد أيضاً من انتهاز الصورة المعجمية في هذا الإيراد . ولما كان ممن غير الممكن في هذا البحث إيراد كل ما أمكن جمعه في هذا الموضوع ، نظراً لكثرة ، فقد كلن

لابد من الاجتزاء بشيء منه في هذه المعجمية ، التي هي كالتطبيق لما قدمناه في هذه الدراسة وكان الاكتفاء بكلمات من حرف الهمزة يبدو شيئاً معقولاً .

(أ ب هـ)

أبهة : الأبهة عند العوام العراقيين : الفخامة والعظمة والرفعة وما شاكلها . وبها يصفون عادة ذوي النعم الوافرة والمناصب العالية . وهي في الفصحح دالة على هذا المعنى وعلى معان أخرى كالنخوة والكبر ، قال الفيروز آبادي^(٨٥) : " الأبهة - كسكرة - : العظمة والبهجة والكبر . وبأنه : تكبر ، وعن كذا : تنزه وتعظم " .

ويلحظ العوام تركوا هذه المعاني الأخيرة ، واكتفوا بالمعنى الأول في استعمالهم للأبهة وهو الفخامة والعظمة ونحوهما . ويلحظ أيضاً أن العوام يلفظونها بصيغتها التي وردت في الفصحح ، ومعنى ذلك أن التغير والانحراف لم يصيبها .

(أ ث ت)

أثاث : الأثاث عندهم متاع البيت وحاجاته المستعملة في النوم والجلوس وحفظ الملابس والأشياء الثمينة وما إليها ، وذلك كالموائد والأرائك والسرر والكراسي .. وهم يلفظونها عادة بصورتها التي وردت في الفصحح بفتح همزتها ، ومنهم من يمد هذا الصوت اللين القصير فيجعله صوتاً ليناً طويلاً هو الألف فيقول : (أثاث) . وهذا التغير الصوتي له نظائر في عاميتنا أشربنا إلى شيء منها سالفاً والأولى هي الواردة في الفصحح - ، غير أن دلالتها أعم مما يخصه العوام اليوم ، إذ معناها كما ذكر أبو زيد الأنصاري : "العال أجمع ، من الإبل والغنم والعبيد والمتاع ، وهي جمع مفردا أثاثه"^(٨٦) .

واللفظة بعد هذا قرآنية وردت في موضعين من الكتاب المبين . فهي إذاً في غايه الفصاحة قال تعالى : ﴿وَمِنْ أَصْنَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَاثًا وَمَتَاعًا إِلَى حِينٍ﴾ (النحل: ٨٠) وقال في (سورة مريم: ٧٤) ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَخْسَنُ أَثَاثًا وَرَبِّثًا﴾ وقد استعمل العوام الفعل والوصف والمصدر منه ، فقالوا : "أثث ، وبينة مؤثث وتأثيث البيت" وذلك مما ورد في الفصحح من قبل إذ يقال "أثث الشيء - إذا - وطأه ووثره"^(٨٧)

(أ ث ف)

إتقي - إتغاية - إتقيي : لفظة يستعملها الحضر من أهل الموصل ؛ ويريدون بها ما توضع عليه القدر ونحوها . وهي تصنع عندهم من شيء مدور من الطين مفتوح من الأمام ، وهذه دلالتها في الفصح (٨٨) أيضاً ، وإن تغيرت نوعاً ما صورة المادة التي تصنع منها وتعد . إذ كانت عادة ثلاثة أحجار تسمى (الأثافي) . أما غير الحضر من الموصلين فيقولون (اتغاية) وهي في الفصح (أثفة) .

ويلحظ أن ظاهرين صوتيين طرأتا على هذه اللفظة . أولهما : إبدال التاء تاء وذلك لقرب مخارجهما (٨٩) والأخرى : إمالة ما قبل تاء التانيث غي الأتقي - لوقوفهم عليها فشابوا فتحة ما قبلها بالكسرة حتى غدت تلفظ بما هو قريب من الياء ، لتناسب ذلك الكسر وقلبوا أحد الضعفين في (الأثفة) وهو الياء إلى صوت طويل ، هو الألف فراراً من التشديد وهو المسمى لدى اللغويين المحدثين بقانون المخالفة ، على ما بيئنا سالفاً . وبذلك خلت اللفظة في صورتها الريفية من الإمالة التي طرأت عليها في صورتها الحضرية ومعلوم أن هذه الإمالة عرفت في القراءات القرآنية . وقد قرأ بها الكسائي عند الوقف على مثل هذه اللفظة كما في (خليفة) و(رافة) و(وليعة) (٩٠) .

(أ ث ل)

الأثل : عند العوام العراقيين شجر معروف ، مفردة (أثلة) . وفي مدينة البصرة منطقة شهيرة تعرف بـ (الأثل) ، لكثرة ما فيها من هذا النبات . وهذه الكلمة من العربي الفصح ، وآية ذلك أنها وردت في كتاب الله المبين قال تعالى في حديثه عن سبأ ﴿وَبَنَيْنَاهُمْ جَنَّاتٍ جُنتَيْنِ ذَوَاتِي أَكْلٍ خَمْطٍ وَأَثَلٍ وَشَيْءٍ مِنْ سِنْدٍ قَلِيلٍ﴾ (سبأ: من الآية: ١٦) وقال الرازي (٩١) : "الأثل : شجر ، وهو نوع من الطرفاء ، الواحدة أثلة ، والجمع أثلاء" . وفي مجالس ثعلب عن رجل من العرب يصف امرأته ويثنى عليها ، وقد سألته أمه عن حالها : "ظِلُّ أَثْلَةٍ وَلَيْنُ رَمْلَةٍ وَجُنَى نَحْلَةٍ" (٩٢) .

(أ ج ح)

وج : يقصد العوام بكلمة (وج) : أشعل . وأكثر ما يستعملونه ذلك في النار ، وقد استعملوه أيضاً في إضاءة المصابيح الكهربائية ، فيقولون : وج النار ، وج الضوء ، وهي في الفصح بالهمز : (أج) ، فسهلوه بقلبه واواً على طريقتهم في كثير من الكلمات المبدوءة بالهمزة مثل : (أَنْ يَتَن) ، و(الآثم) ، وذلك لما في الهمزة من شدة ، وما في الواو من لين ورخاوة . ومما يدل على أن فصح هذه الكلمة مهموز التاء قول ابن منظور (٩٣) : "الأجيج : تلهب النار .. والأجوج المضىء" . وقول الرازي (٩٤) : "الأجيج : تلهب النار ، وقد أججت أجيجاً" .

(أ ج ن)

إنجانة : الإنجانة : وعاء كبير مصنوع من الألمنيوم أو النحاس أو شبه من المعادن ، يوضع فيه العجين أو الخبز أو غيرهما مما يؤكل . ويلفظها حضريو الموصل بإمالة : "إنجالي" وهي في الفصح (إنجانة) ، وقد وردت في نصوص إسلامية قديمة . ففي حديث سعد بن أبي وقاص حين عاد سلمان في مرضه "وما حوله إلا مطهره أو إنجانة أو جفنة" (٩٥) . وقال أبو عبيد : "المخضب : هو مثل الإنجانة التي تغسل فيها الثياب ونحوها" . وبذلك يتبين أن هذه اللفظة من العربي الفصح ، وأنها كانت تستعمل إذ ذاك لغسيل الملابس ، أو ربما استعملت اليوم لهذا الغرض في جملة ما تستعمل ، غير أن المتعارف عليه استعمال الطست . هذا من الناحية الدلالية ، أما من الناحية اللفظية ، فقد طرأ على اللفظة تغير صوتي ؛ إذ قلب أحد الضعفين في الجيم نوذاً ، وهي صوت متوسط شبيهه بأصوات اللين ، يطلق اللغويون المعاصرون على مجموعته (الميم والراء واللام والنون) (اسم الأصوات المائلة) (٩٦) أو (المائعة) : "Loquids" ، وهذه الأصوات يبدل بعضها من بعض كثيراً في اللغات السامية (٩٧) وقد جرى القلب في هذه الكلمة وفق قانون المخالفة بين الأصوات . وذلك لشدة هذه الجيم بالتضعيف ، ومن ثم ثقلها على اللسان . فخفف العوام ذلك بهذا الإبدال فقالوا : (إنجانة) . وفي اللغة الأكديّة كلمة فيها شيء من القرب من العربية وهي (أكنو) "Agannu" (٩٨) وليست العربية بالضرورة مأخوذة من الأكديّة بل يصح

القول أن اللفظة متداولة في اللفظين كليهما ، إذ كثيراً ما تشترك اللغات في مثل ذلك ، فتتطوق الكلمة في هذه اللغات بصورة متقاربة ، وذلك مثل (جَهَنم) في العربية و (جي هَنَم) في العبرية^(٩٩).

وهذه ألفاظ اقتطفناها من لهجاتنا العراقية المعاصرة ، لتكون نليلاً وحجة لما قدمناه من أصالة كثير من ألفاظنا العامية ، وصلتها الوثيقة بفصيح كلامنا العربي القديم مما يدل على أن هذه اللغة الكريمة التي تحدثنا بها سابقاً كانت ولا تزال نبعاً لكلامنا.

وبهذا يبعد عن الخواطر المتعجلة في التأمل والحكم ، أن هذه اللهجات فقيرة إلى روح الفصاحة الأولى ، إذ أثبتنا في هذه الدراسة وما تلاها من تطبيق أنها مزدانة بما هو فصيح ، أو يمت إلى الفصيح بوشيجة .

الهوامش

- ١- قسم علماء اللغات في دراساتهم التي بدعواها في القرن التاسع عشر اللهجات العربية إلى خمس مجموعات ، وتشمل كل مجموعة منها على لهجات متقاربة في الأصوات والمفردات والأساليب والقواعد ومتقنة في المؤثرات التي خضعت لها في تغيرها وتطورها ، إحداهما مجموعة اللهجات الحجازية وتشتمل على اللهجات العربية في (الحجاز ونجد واليمن) ، وثانيتهما مجموعة اللهجات السورية في (سوريا ولبنان وفلسطين والأردن) ، ثالثتها العراقية وتشتمل على مجموعة اللهجات العربية في العراق ورابعتها المصرية وتشتمل على مصر والسودان ، وخامستها المغربية ، وتشتمل على اللهجات العربية في شمال أفريقيا بما فيها (المغرب والجزائر وتونس) ، ينظر : علي عبد الواحد والي : فقه اللغة ص ١٤٣ .
- ٢- فقه اللغة ص ١٤٥ .
- ٣- فقه اللغة : ص ١٤٦ .
- ٤- محي الدين توفيق : أصول اللهجات الحديثة ، مقال في مجلة كلية الآداب ببغداد ، ص ٥٠٥ .
- ٥- ابن فارس : الصحاحي في فقه العربية ص ٥٤ ، والسيوطي : المزهري ٢٢٢/١ ، وانظر : عبد العزيز مطر : لحن العامية في ضوء الدراسات الحديثة ص ١٤٨ .
- ٦- الصحاحي ، ص ٥٤ .
- ٧- تقي الدين اللسان ، ص ٩٤ ، وانظر لحن العامية ص ١٤٨ .
- ٨- الراوي : نظرات في اللغة والنحو ، ص ٦١ . وقد أقر فيه مقالاً بعنوان (اللغة للوسطى) .
- ٩- فقه اللغة : ص ١٤٦ .
- ١٠- السامرائي : التوزيع اللغوي الجغرافي ، ص ٩٥ وما بعدها .
- ١١- قال في اللسان : والغضي من ثبات الرمل له مذهب مادة غ ض ١ ، ١٩/٣٦٤ .
- ١٢- وأنشد أبو حنيفة : لنا الجيلان من أزمان عاد . ومجتمع الألاءة والفضاة (المصدر نفسه : المكان نفسه) .
- ١٣- وهو معروف في مناطق كثيرة في العراق ، وشائع جداً في السودان ، ولهجتهم فيه قلب اللقاف غيناً .
- ١٤- عبد المجيد عابدين : التدخل إلى النحو العربي على ضوء اللغات السامية ، ص ٨٧ .
- ١٥- ينظر في هذا : الزمخشري : للكشاف ٣/٣٤٥ .
- ١٦- كتاب (اللغات في القرآن) ، ص ١٦ .
- ١٧- مجاز القرآن ١٧/١ .
- ١٨- جامع البيان في تأويل آي القرآن ٨-٧/١ ، طبعة بولاق .
- ١٩- من تراثنا اللغوي القديم : ما يسمى في العربية بالدخيل ص ٧-٨ .
- ٢٠- قاموس رد العمالي إلى الفصيح : المقدمة ، ص ٩ .
- ٢١- طبع هذا الكتاب في مطبعة المرسلين اللبنانيين - جونبة - لبنان .
- ٢٢- الصحاحي : ص ٢٠٢ .

- ٢٣- السيوطي : المزهري ٤٧٦/١ .
- ٢٤- ابن جني : الخصائص ٧٠/٢-٧٣ .
- ٢٥- المزهري ٤٨١/١ .
- ٢٦- المصدر نفسه : المكان نفسه .
- ٢٧- السامرائي : التطور اللغوي التاريخي . ص ٧٣-٧٤ .
- ٢٨- السامرائي : التطور اللغوي التاريخي . ص ٧٣-٧٤ .
- ٢٩- شرح السمودي على متن الدرّة النعمة للقراءات العشر لابن الجزري ص ١٩ واللهجات العربية ص ٤١ .
- ٣٠- ابن الجزري : تقريب النشر في القراءات العشر . ص ٥٥ .
- ٣١- المصدر نفسه : ص ٦٩ .
- ٣٢- الصاحبسي . ص ٧٣ .
- ٣٣- إبراهيم أنيس : الأصوات اللغوية . ص ٢١٠-٢١١ .
- ٣٤- الرازي : مختار الصحاح : مادة (أ ج ص) .
- ٣٥- إبراهيم السامرائي : التطور اللغوي التاريخي . ص ٧٤ .
- ٣٦- ينظر مقال الدكتور عبد العزيز بن عبد الله : "ملاحظات حول بحث : (أنوات التعريب المواقب)" للدكتور عفيف يمشقية . مجلة اللسان العربي . ص ١٧٩ . من المجلد ١٩ . ج ١ . سنة ١٩٨٢ .
- ٣٧- السامرائي : التطور اللغوي التاريخي . ص ١٥٤ .
- ٣٨- إبراهيم أنيس : اللهجات العربية . ص ١٧٢ .
- ٣٩- لقاء صوت مهموس ، والدال صوت مجهور .
- ٤٠- اللهجات العربية . ص ١٧٣ .
- ٤١- ثعلب : مجالس ثعلب . ١٠٠/١ .
- ٤٢- إبراهيم أنيس : الأصوات اللغوية . ص ٢٠٩ ، رمضان عبد التواب : فصول في الفقه العربية . ص ٦٠ .
- ٤٣- قال : "باهجت الرجل وبهايته ، وبارجته وباريته بمعنى واحد" اللسان : ٩٣/٣ (بنهج) .
- ٤٤- المزهري ٥٤٨/١-٥٤٩ ، وسننه وشيئته : دعا له ، وجرس الليل وجرشه : أوله .
- ٤٥- الأصوات اللغوية : ص ٢٠٩ .
- ٤٦- الأصوات اللغوية : ص ٢٠٩ .
- ٤٧- الأصوات اللغوية : المكان نفسه .
- ٤٨- الصوت الصامت أو الساكن هو ما عدا الألف والواو والياء والفتحة والضمة والكسرة ، إذ يطلق على هذه الأصوات : الصائتة أو المصوتات ، وهي حروف السين الطويلة والقصيرة .

- ٤٩- الصراحية - بتشديد الياء - آنية الخمر (قاموس ٣٤/١ : صرح) ، واستعملها العوام لإتاء زجاجي يوضع فيه الماء ، أو اللبن ، أو نحوهما .
- ٥٠- اليجل : داء جلدي وبيل .
- ٥١- الصاحبسي : ص ٥٤ .
- ٥٢- السامرائي : التوزيع اللغوي الجغرافي . ص ١٠١ .
- ٥٣- الخصائص : ١٤٦/٢ .
- ٥٤- ثعلب : المجالس ص ٨١ ، والصاحبسي ص ٥٣ . وذكر أنها من اللغات المنمومة وأوردتها ابن السكيت في (الإبدال) ص ٨٤ .
- ٥٥- إبراهيم أنيس : اللهجات العربية . ص ٩٢ .
- ٥٦- أربع القوم إيلهم : إذا رعوها ، أمالي القاني ١٤٥/١ . (وبرعوا) في العامية : إذا عاشوا في رغد وهناءة .
- ٥٧- الباريا : شيء يصنع من القصب يفرش في الأرض ، وهو مشهور ، وبخاصة في الوسط والجنوب .
- ٥٨- أي ملون : وفي كتاب (العين) للخليل ٣٧/٥ أن الشقرات : طائر مرقط بحمرة وخضرة وسواد وبياض .
- ٥٩- اللسان ١٤/١ فصل الهمزة حرف الهمزة .
- ٦٠- الإبدال : ص ٧٦ .
- ٦١- اللسان ١٨١/١٦ مادة (أ و ن) .
- ٦٢- الأصوات اللغوية . ص ٩٩ .
- ٦٣- مختار الصحاح : (ك ر ي) .
- ٦٤- مختار الصحاح : (ج ب ر) .
- ٦٥- غريب الحديث ٤٥٦/٣ .
- ٦٦- الخصائص ١٢١/٣ قال : "وإذا فعلت العرب كذلك أنشأت عن الحركة الحرف من جنسها فتقتضى بعد الفتحة الألف ، وبعد الكسرة الياء ، وبعد الضمة الواو ، وأنشد لابن هرمة :
فانت من الغرائل حين ترمي
ومن ثم الرجال بمنزراح"
- ٦٧- الرازي : مختار الصحاح ، مادة (واي) .
- ٦٨- الرازي : مختار الصحاح ، مادة (واي) .
- ٦٩- الطوسي : التبيان ١٤١/١ .
- ٧٠- خبيص : أي خلط ، ومنه الخبيص المعمول من التمر والسمن (لقاموس ٣٠٠/٢ خبيص) .
- ٧١- ذكر الدكتور إبراهيم السامرائي في كتابه : فقه اللغة المقارن . ص ٤٥ . أن عامود هي الأصل وعود مخففة - أي بغير مد - مأخوذة منها ، ورأى أنها ليست عامية مثل شاقول وتاعور ثم ذكر في ص ٢٤٩ من الكتاب نفسه أن "المد من إطالة الفتحة جرياً على الذوق العامي" ، وهو ما ذهبنا إليه هنا وفي

- كلمة لاختلاف واضح . والصيغة التي نذكرها (فاعول) قديمة ولها في العربية نظائر مثل كلمة (جاسوس) ولم يقع فيها هذا التخفيف قديماً . وليس له نظائر مخففة حديثاً . ليصح القول بما ذهب إليه .
- ٧٢- القاموس المحيط ٢٠/١ (هـ ر ع) .
- ٧٣- السامرائي : التوزيع اللغوي الجغرافي . ص ١٨٦ .
- ٧٤- سيقن أولمان : دور الكلمة في اللغة ص ١٥٣ والنظر : لحن العامة للكتور عبد العزيز مطر ص ١٧٩
- ٧٥- الأمالي ١٢٨/١ .
- ٧٦- الجيم ٢٨١/١ (باب الدال) .
- ٧٧- غريب الحديث ٤٥٦/٣ .
- ٧٨- اللسان ٦٥/١٤ ، والقاموس ١٠٥/٤ ، مادة (خزم) .
- ٧٩- وفي كلام كثير من سكان الوسط والجنوب (لبد) ولها وشيجة بالتفصيح أيضاً .
- ٨٠- القالي : الأمالي ١١٠/١ .
- ٨١- أبو عبيد : غريب الحديث ٣٢٩/٣ .
- ٨٢- الزمخشري : الكشاف ٢٤٤/١ ، والسيوطي : لباب النقول في أسباب النزول . ص ٢٠ .
- ٨٣- الفيروز آبادي : القاموس المحيط ٨٤/١ (السيب) .
- ٨٥- نفسه ٤/١ (أبيته) .
- ٨٦- ابن قتيبة : أدب الكاتب . ص ٤٩ ، وحكاة عن أبي زيد وعن الفراء ابن منظور في اللسان ٢/١٥٠ .
- ٨٧- لسان العرب ٤١٥/٢ : (أثث) .
- ٨٨- ينظر القاموس المحيط ١١٦/٣ (الأثنية) .
- ٨٩- ينظر في قرب مخرج الثاء من القاء : إبراهيم أنيس : الأصوات اللغوية . ص ٤٦ .
- ٩٠- ابن الجزري : تفسير النثر في القراءات العشر . ص ٦٩ .
- ٩١- مختار الصحاح (أ ث ل) .
- ٩٣- اللسان ٢٧/٢ مادة (أجج) .
- ٩٤- مختار الصحاح : (أ ج ج) .
- ٩٥- أبو عبيد : غريب الحديث ٩١/٣ .
- ٩٦- كامل مراد : اللهجات العربية الحديثة في اليمن . ص ٦١ .
- ٩٧- رمضان عبد التواب : فصول فقه العربية . ص ١١٠ .
- ٩٨- طه باتر : من تراثنا اللغوي القديم من ٥٣ .
- ٩٩- حسن ظاظا : الساميون ولغاتهم . ص ١٥٠ .

الباب الثاني

دراسات نقدية في النحو

- الفصل الأول : (مشكلات النحو بين القديم والجديد)
- الفصل الثاني : (نحو القرآن بين تقصير القدامى وقصور المعاصرين)
- الفصل الثالث : (النحو .. في معاصنا التعليمية ..
طرائق تدريسه ومادته)

الفصل الأول

مشكلة النعويين القديم والجديد

المبحث الأول

تشعب المشكلات النحوية

تمهيد :

لا تخلو لغة من لغات العالم ، قديماً وحديثاً ، من مشكلات تحيط بها أو تنفض إلى صميم كيانها ، فاللغة ظاهرة اجتماعية يصيبها ما يصيب المجتمع من آفات ، وتحف بها في كثير من الأحيان ما تحف به من معضلات . وليست العربية بدعاً في هذا الموضوع من اللغات ، فإن حياتنا اللغوية التي نحياها إنما هي ثمرة ونتيجة لذلك الماضي الطويل الذي تعرضت فيه اللغة العربية لعوامل ومؤثرات شتى ، ولرحلات وانتقالات بعيدة المدى ، وصراع مع لغات أخرى ، وثقافات متنوعة انتصرت فيها عموماً وبقيت حية طوال هذه القرون .

غير أن تلك الثقافات تركت طابعها في كيانها وعلومها ومناهج دراساتها ، وكان النحو أحد علومها التي عرض له مثل هذا التأثير ، ومن هنا فلا بد لمن أراد فهم المنهج النحوي فهماً صحيحاً ، أن يُعنى بدراسة هذا الماضي السحيق كله وتتبع آثاره ، ومعرفة تلك المؤثرات التي حدثت فيه ، فله بعد ذلك الدرس يستطيع أن يفهم من غوامض هذا المنهج وخفاياه حقائق كثيرة ، ويتبين من خطئه وطرق تحريره ما لا يصل إليه قط المتناول المستعجل^(١) .

وفي رأينا أن هذه اللغة حظيت بعناية ربانية ؛ إذ أن ما سدد إليها من سهام الحقد والتسبب والجهل في عصور متباينة ، ومنها عصرنا الحديث ، لو سدد لأي لغة من لغات العالم ، لامتحت منذ زمن طويل ، ولم تبق إلا أثراً بعد عين ، كما انمحت من الوجود كثير من اللغات بفعل الصراع اللغوي والاحتراب بين الشعوب .

غير أن هذه اللغة بقيت حية نامية مزدهرة بفضل القرآن الكريم ، فلولا هذا الكتاب المجيد ، لما غمرت كل هذا العمر الطويل ، غير أنها برغم ذلك كله تنوء بمشكلات لم تغب عن عيون الساهرين على رعايتها وخدمتها ، وبعض هذه المشكلات هيّن لا تثير قلقاً ، وبعضها ليس بالهين الذي لا يؤبه به ؛ لما له من تأثير مباشر وفعل في حياتنا اللغوية اليوم ، وفي استيعابنا لهذه اللغة الكريمة . وكانت قواعد النحو إحدى هذه المشكلات التي استأثرت بهم الباحثين والدارسين المحدثين . ومع أن هذا

الهم قديم كما سنرى ، إلا أنه بقي على ما هو عليه إلى هذا اليوم ، ومع أن أصوات الشاكين تتعالى في كل مناسبة ، إلا أن هذه القواعد بقيت كما كانت - في صورتها وجوهرها وأساليب تنوينها - في كتب النحو القديمة . وعلى الرغم مما صنّف من مؤلفات لإصلاح النحو وتيسيره قديماً وحديثاً ، وما ألف من لجان في العصر الحديث إلا أن المشكلة ما زالت كما هي ، وما زالت الصيحات تتعالى والشكاوى تتكاثر من النحو وصعوبته وجفافه ، وأحسب أن المشكلة النحوية أولى المشكلات اللغوية بالدرس والبحث . وهذا ما حمل صاحب هذا البحث بها ، بعد أن كانت النية ابتداءً منعقدة على تناول أكثر من مشكلة ، كفوضى المصطلحات ، وتسويغ اللحن بدعوى الحدائق وعدم الكفاية اللغوية للمُحرّرين ، وشيوع الأساليب الصحفية في كتابات المختصين الجامعيين وما إلى ذلك ، وهي المشكلات التي يعني بدراستها طلبة الدكتوراه اللغوية في قسم اللغة العربية عندنا .

ولما كانت المشكلة النحوية متشعبة ، فقد وفّت بالمقصود من هذه الدراسة ، بل زانت مادتها المعدة في المسودة على ما هو مقدر لها من صفحات حتى اضطررنا إلى اختصارها وحذف شيء غير قليل منها .

تحكيم القواعد المنطقية :

يوجب المنهج العلمي السليم عند وضع قواعد اللغة ، استقراءً دقيقاً وشاملاً للمادة اللغوية ، من أجل صدق تلك القواعد وانطباقها على الواقع اللغوي .

غير أن النحاة تأثروا بالمنطق الأرسطي ومقولاته ، فانتقلت عدوى هذا التفكير الذي يخلط بين الدراسات اللغوية والدراسات المنطقية والميتافيزيقية ، إلى اللغة العربية ودراساتها ، وبالأخص أصل اللغة والدراسات النحوية^(٢) ، فعمدوا إلى المنطق القياسي مع أن هذا المنطق (غير صالح للدراسات العلمية) ، لأنه يعكس القضية ؛ إذ (يوجد القاعدة أولاً ثم يفكر في ما يمكن أن يدخل تحتها من مفردات ، مع أن البحث العلمي يستخدم المنطق الاستقرائي ، الذي يستقصي المفردات أولاً ، فيوجد جهة المشتركة بينها ليتخذها نتيجة البحث أو قاعدته)^(٣) . مما أدى إلى صعوبة النحو على

في صياغة الجملة ، وكانت أبوابه لا تتوحي حدود المنطق الأرسطي ورسومه بقدر ما تتوحي ما فيه الكفاية لتقويم الأسماء^(٤) .

وقد انتهى هذا المنهج بالنحاة إلى مزج النحو ولا سيما علله بالمنطق ، واشتهر بذلك منهم في القرن الرابع علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ) حتى إن أبا علي النحوي (ت ٣٧٧هـ) قال فيه : "إن كان النحو ما يقوله الرماني ، فليس معنا شيء منه وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء"^(٥) ، وذلك أنه كان يمزج كلامه بالمنطق^(٦) وقد انتهى بهم ذلك إلى تحكيم هذه القواعد المجردة ، في النصوص القرآنية فحملوها ما لا تتحمل موافاة لقواعدهم التي وضعوها ابتداءً ، عامدين إلى التأويلات البعيدة ، غير أبيين في كثير من الأحيان بما قد تحدث هذه التأويلات من جور على صور التعبير القرآني وروعة تركيبه ومعناه .

فمن هذه القواعد قولهم "إن الأداة لا تعمل حتى تختص" ، وبنوا على ذلك أن الحرف لا يعمل في نوع من الكلمات حتى يكون مختصاً به^(٧) ولذلك لم يجيزوا عمل (ما) الاستفهامية ، لدخولها على الاسم تارة وعلى الفعل أخرى . وانتهى بهم هذا المنهج إلى تقدير (أن) الناصبة بعد (حتى) و (لام التعليل) أو (لام كي) كما يسمونها^(٨) و (لام الجحود) ، للسبب نفسه ، وهو عدم الاختصاص . وتكلفوا تأويلاً ما أنزل الله به من سلطان ، حين جعلوا أدوات الشرط : مثل (إن) و (إذا) و (لو) ، داخلات على أفعال باستمرار ، فإن لم تباشرها قدروها ، وجعلوا الأفعال الظاهرة في الكلام مفسرة لها على أساس أن حرف الشرط يقتضي الفعل ويختص به^(٩) ، جاعلين ذلك المحذوف المقدر واجب الحذف^(١٠) .

وامتد بهم هذا إلى أي الذكر الحكيم ، فقد روى هذا التقدير العجيب في مثل قوله تعالى : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾^(١١) ، فجعلوه التقدير : وإن استجارك أحد من المشركين استجارك . وأغربوا في الإعراب حين جعلوا الجملة المذكورة في النص لا محل لها من الإعراب بعد هذا التقدير - لأنها مفسرة^(١٢) لتلك المقدرة موافاة لأحد أصولهم : "أن أدوات الشرط لا يليها إلا الفعل ، ويصرون على هذا الأصل بإصرار المكابر" كما يقول أستاذنا الجوارح رحمة الله - بحق^(١٣) .

ومثل ذلك قالوه في الآية : ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾^(١٤) والآية الكريمة ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾^(١٥) ، فنجد الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) وهو

النحوي البليغ ينساق مثل غيره من النحاة ، فيقدر فعلاً بعد (لو) الشرطية هنا ، هو (بَيَّنْتَ) ، ويجعل المصدر المؤول من ﴿أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ فاعلاً له^(١٦) ، موافاة لتلك القاعدة التي وضعوها ابتداءً ، وهي : اختصاص الشرطيات بالدخول على الأفعال^(١٧) . مع أن جملة الشرط هنا اسمية هي : (أَنَّهُمْ صَبَرُوا) ، وهي بالإجماع في محل رفع ، ولكن على أنها مبتدأ ، ولا خبر لها عند سيبويه ؛ لاشتمال صلة (أَن) على المسند والمسند إليه ، أو بعبارة أخرى : إن المصدر المؤول من أن واسمها وخبرها في محل رفع بالابتداء ، وقيل : إن خبرها محذوف ، وذهب آخرون إلى ما ذهب إليه الزمخشري مع تقدير اسم بدل الفعل ، فقالوا : "يقدر الخبر مقدماً ، أي ولو ثابت إيمانهم ، على حد : ﴿وَأَيَّةَ لَهُمْ أَنَا حَمَلْنَا﴾"^(١٨) .

وحكى ابن هشام الأنصاري أن المبرد والزجاج والكوفيون كانوا يذهبون إلى ما ذهب إليه الزمخشري من بعد ، من أنها مرفوعة على الفاعلية والفعل مقدر بعدها ، أي ولو ثبت أنهم آمنوا . وبين ابن هشام أن هذه الوجه "رُجِّحَ أن فيه إبقاء لسو على الاختصاص بالفعل"^(١٩) .

وهكذا سيطرت فكرة اختصاص (لو) وغيرها من الشرطيات بالدخول على الأفعال ، فجرى توجيه الإعراب والترجيح على هذا الأساس المبني على المنطق من أن الأداة لا تعمل حتى تختص كما قدمناه . والغريب في الأمر ، ما يحكيه ابن هشام من موافاة الكوفيين في هذا التقدير للبصريين ، ممثلين يائنين من كبارهم هما المبرد (ت ٢٨٤هـ) والزجاج (ت ٣١١هـ)^(٢٠) . مع أن هذا التقدير مخالف لأصول الكوفيين في عدم تقديم فعل بعد أداة الشرط ، مثل (إن) و (إذا) .

وكان الكوفيون أقرب إلى الفهم اللغوي السليم ، وأكثر أصليه للحق ، حين جعلوا (حتى)^(٢١) ، و (اللام)^(٢٢) بنوعيهما : التي للتعليل والتي للجحود ناصبة للمضارع بأنفسها وكان استقرارهم الدقيق للغة جعل لهم حجة في ذلك ، إذ احتجوا لنصب هاتين اللامين بأنفسهما من دون تقدير (أن) بعدهما ، بظهور هذه الأداة في الكلام^(٢٣) بعدها ، فلو كانت اللام ناصبة بأن لما صح ظهورها بعدها . وكانت نظرية الكوفيين بنصب (حتى) بنفسها بمعزل عن تحكيم قاعدة اختصاص الأداة التي اعتمدها البصريون ، فقد قالوا : إنا وجدناها حرف نصب تنصب المضارع تارة ، ووجدناها حرف جر تارة

أخرى ، فلم نقدر بعدها حرف جر . وخالفهم - في ما ينقل أبو البركات الأنباري -
الكسائي ، إذ عدّ الاسم مجروراً بإلى مضمرة أو مظهرة^(٢٤) .

وكان الكوفيون كذلك مصيبين حين لم يقدروا فعلاً بعد الشرطيات ، فيجعلوا
الاسم المرفوع بعدها فاعلاً له ، كما رأى البصريون ، بل جعلوه فاعلاً للفعل المذكور
بعده ، أو على حدّ صياغة أبي البركات الأنباري له : "يرتفع بما عاد إليه من الفعل من
غير تقدير فعل" ، إذ كان الكوفيون يرون المسند إليه فاعلاً تقدم على الفعل أو تأخر
عنه ، كما بيّنا ذلك سابقاً في قولنا : محمّد جاء ، وجاء محمّد وأحسب أن من ظن أنهم
يروونه مبتدأ لم يصيبوا ، لأن هذا التقدير يلائم مذهبهم في الجملة الفعلية ، ويدل عليه
أيضاً تعليلهم لهذا الإعراب بقولهم : "إليه يرتفع بالعائد ، لأن المكنى المرفوع في الفعل
هو الاسم الأول ، فينبغي أن يكون مرفوعاً به ، كما قالوا : جاءني الظريف زيد - وإذا
كان مرفوعاً به ، لم يفتقر إلى تقدير فعل"^(٢٥) .

وكان الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) وهو إمام في اللغة والنحو ورأس مدرسة
البصرة في عصره ، قد تجافى عن منهج أصحابه البصريين ، فلم يقتر بعد أدوات
الشرط الداخلية على الاسم ما قدروه بل جعله مبتدأ^(٢٦) وما بعده خبر له . ولما لم يقتر
الكوفيون وآخرون غيرهم بعده (إذا) فعلاً في مثل : ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ ، لم يرق ذلك
لأبي البركات ، ومن هو على منهجه ممن يصح وصفهم بحق بأنهم أكثر بصرية من
البصريين ، بل ذهب إلى أن (إذا) فيها "معنى الشرط ، والشرط يقتضى الفعل ، فلا
يجوز أن يحمل على غيره"^(٢٧) . وهكذا نجد القاعدة تتحكم ابتداء بالتخريج والفهم
النحوي ، فتحولت عن سنن الصحيح ، وتلوي به إلى غير وجهته ، ونحن اليوم ما زلنا
نمضي على السبيل نفسها .

وفد ينصور المرء أن الصعوبة تقف عند حد معين بناءً على تركيب نحوي
معين ، ولكن الحق غير ذلك ، فإن اختلاف تراكيب الجمل وأساليبها بعد أدوات
الشرط يوّاد صعوبات أخرى بقدر تلك الاختلافات . وآية ذلك أن القوم حين أعياهم
الأمر في دخول (إذا) على الطرف لا الفعل ، قدر بعضهم بعدها (كان) وبعضهم
(استقر) ، وذلك في مثل قول الشاعر :

إذا باهلي تحته حنظلية
له ولد منها فذاك المنزع

فالتقدير فيه عندهم : إذا كان الباهلي ، أو إذا استقر باهلي . ثم بحثوا عن المفسر -
على الوجهين- فعملوا العامل في حنظلية ، وكأنهم أراثوا به الطرف (تحت) ، ثم
ردّوه على أساس أن فيه حذف المفسر والمفسر جميعاً وسهلوه بأن الطرف يدل على
المفسر فكأنه لم يحذف^(٢٨) .

وكل هذا العناء الذي تكلفوه ، من أجل أن تستقيم لهم قاعدتهم في اختصاص
هذه الشرطيات بالدخول على الأفعال ، وإلا فإن دخول (إذا) هنا مثلاً على الجملة
الاسمية واضح ، ومن العجيب أن نحويًا حاذقاً كابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) -
يقع في تكليف هذا التقدير البعيد المشتط ، ويرتضيه في أي القرآن ، مع ما له فيه من
بقة الفهم وسداد القول ، قيري أن (إذا) الشرطية إنما دخلت في مثل قوله تعالى : ﴿إِذَا
السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ ، لأنه فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير لا مبتدأ ، خلافاً
للأخفش^(٢٩) من البصريين . فكان ابن هشام يرى هذه الأداة "مختصة بالفعلية"^(٣٠) .

وإذا عرضنا هذا المنهج الذي اعتمد هؤلاء النحاة ومن سبقهم ، على الدرس
اللغوي الحديث ألفيناه مجافياً للمنهج الوصفي ، وهو المنهج الذي دعا إليه قديماً نحوي
أندلسي قديم هو ابن مضاء القرطبي ، إذ "دعا إلى اعتبار ما هو مستعمل فحسب من
صيغ اللغة ، دون الحاجة إلى التقدير والتعليل"^(٣١) . كما دعا إليه غير واحد من
المعاصرين وفي مقدمتهم إبراهيم مصطفى . ومما تكلفوه من تقدير وتأويل ، وتقديرهم
فاعلاً لفعل له فاعله في الكلام نفسه ، لكنه لم يرد صحيحاً ، مع أن هذا وارد في نص
قرآني "وللفعل في القرآن قوة الاسم" كفاعل (بدا) في قوله تعالى : ﴿لَمَّا بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ
مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنْدًا﴾^(٣٢) إذ قدروه : (أمر) ، مع أن في معنى (ليس جُنْدًا)
غنى عن ذلك ، فكأنه قال : (سجنه) ، إلا أن - ضوا عن ذلك لكونه فعلاً ،
وتسوا أن الاسم والفعل فرعان من أصل واحد^(٣٣) ، ألا تراهم قد عللوا إعراب الفعل
المضارع بمضارعته للاسم^(٣٤) ، وجعلهم اسم الفاعل بمنزلة الفعل ، حتى إن الكوفيين
سمّوه (الفعل الدائم)^(٣٥) . ومما يشعرون بهذه السمة التي يلتقي فيها الفعل بالاسم ، أننا
نرى في بعض نصوص الحديث النبوي الشريف ما يدل على ذلك . فقد قال ﷺ : "ما
رأيت أكلة خير تعاديني ، فهذا أوان قطعت أبهري"^(٣٦) . فأضاف (الأوان) وهو اسم
إلى (قطعت) وهو فعل في (أوان قطعت أبهري) . وإنما جاء بصيغة الفعل فيما يبدو -
لها في الفعل من بيان قوة الحدث . والتعبير بالماضي عما لم يقع بعد من الأحداث يرد

به في البيان العربي تحقق ذلك الحدث وتأكيدته حتى كأنه قد وقع . ومثل هذا كثير في مشاهد يوم القيامة من مثل قوله تعالى: ﴿ وَنَفْخُ فِي الصُّورِ ﴾ (٣٧).

المبحث الثاني

سلب النحو معانيه والقياس على غير أساس

وهو من أكثر مشكلات النحو إضراراً بالنحو ، ومن أهم أسباب جشويته وصعوباته التي يعاني منها الدارسون في عصرنا والعصور التي سبقت . ونعني بها العصور التي ضعفت فيها صلة النحو بمعانيه ، ثم لم تزل تضعف حتى صارت المعاني بمنأى عنه ، وانتهت إلى علم البلاغة .

فقد كان المعنى قبل هذا الفصام ، الذي أصفه دائماً بأنه (الفصام النكد) ، قرين النحو يمتزج به ويدل عليه ، ويوضح صورته التركيبية ، من تقديم وتأخير ، وإثبات ، ونفي ، وتوكيد ، ودعاء ، وتمن ، وترج ، وتعريف ، وتكثير ، وما إليها من أساليب التعبير التي أعرض عنها النحاة - للأسف - ولم يعنوا منها إلا بما كان ماساً بالإعراب أو متصلاً بأحكامه ، وفاتهم لذلك كثير من فقه العربية وتقدير أساليبها (٣٨) . مع أن هذه الأساليب تمثل المعنى الذي هو المقصود من الكلام .

لقد اكتفى النحاة بالإعراب وحده من دون النظر إلى المعاني ، مع أن الإعراب كان باباً من أبواب النحو وليس النحو كله ، ثم ما لبث أن استأثر بالنحو (٣٩) ، حتى طغى عليه ، وصار لدى المعاصرين - في التدريس خاصة - هم الدارس وغاية المدرس . مع ما داخله من تعليقات وتلفس ، أدت إلى تشقق الكلام ، والجدل الذي لا طائل وراءه في كثير من الأحيان ، "مفضين في جدلهم إلى فروض وهمية حتى عقدوا مصنفاتهم النحوية تعقيداً شديداً ، وحتى غدا كثير من مباحثها شيئاً عسيراً" (٤٠) .

وإذا كان فردينان دي سومير ، أبو علم اللغة ومؤسسه الحقيقي في العصر الحديث ، قد شبه وصور قوة الارتباط بين الدال والمدلول بوجهي عملة ، من حيث أنه لا يمكن قطع أحدهما من دون قطع الآخر ، (٤١) فإن هذا التشبيه يصدق كذلك على النحو ومعانيه . لذلك فإن علم البلاغة حين استأثر بالمعاني وملخصها من النحو غدا النحو كشجرة قطع عنها الماء الذي يمددها بالحياة والرواء ، حتى غدت كالجذع اليابس الميت .

على أن بيان الوشيجة بين الإعراب والمعنى لدارس النحو ، وتنبهه عليها في التراكيب والأساليب المختلفة ، أخرى بأن تكون منه منزلة السليقة (٤٢) ، وذلك إذا مارسها واعتاد بالدربة والمران تذوقها . ولذلك دعا المرحوم إبراهيم مصطفى المستغنيين بالنحو اليوم إلى أن يعودوا إلى اللغة ويطلبوا فحصها وينعموا في مراقبة أساليبها ، ليجمعوا خصائصها في التصوير والتعبير ، ويبينوا أساليبها : من النفي ، والإثبات ، والتأكيد ، والتوقيت ، وغيرها من أغراض اللغة . "إلا أنه يرى مع ذلك أنه لمن ينال من ذلك شيئاً إلا من وهب ذوقاً في اللغة وحساً بأساليبها وأنواع الدلالات المختلفة فيها" (٤٣) .

فكان المرحوم إبراهيم مصطفى يرى أن من ينهض بهذه المهمة ينبغي أن يجمع بين ملكتين : ذوق في اللغة وحس بأساليبها وأنواع الدلالات المختلفة فيها (٤٤) . وهو لذلك لا يجد المتمكن من ذلك "إلا أديب مرهف الحس ، صحيح الذوق ، حتى تدون القواعد الجديدة" (٤٥) .

ولم يفت هذا النحوي الثأب المعاصر بطبيعة الحال ، أن القرآن الكريم هو النص الأول الذي ينبغي أن يعول عليه في هذه المهمة الدقيقة ، والمادة الغنية التي ستمدّهم بما يريدون ، يقول : لأنه "سيكون لهم البادية والحاضرة السليمة النقية ، يتقنعون فيه أحكام العبارة وأساليب الأداء وينتفعون بقراءته وروايته" (٤٦) ، بصرف النظر عن صحتها وشذوذها ، فقد يكون ما سمى شاذاً "أسلم وأوثق مما رووه في الأدب ونصوصه والشعر وقصائده" (٤٧) .

وهو يرد بهذا ما نبّه عليه قديماً أبو الفتح بن جني (ت ٣٩٢هـ) في مقدمة كتابه : (المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها) ، من أن القراءات التي سماها أهل زمانه شاذة كلها "ضارب في صحة الرواية بجرانه ، أخذ من سمت العربية مهلة ميدانه" ، وأن "الرواية تنمية إلى رسول الله ﷺ والله تعالى يقول: ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ ﴾ ، وهذا حكم عام في المعاني والألفاظ" (٤٨) . فهذا ما يرى وهو يصدق على كثير مما عدّه شاذاً في عصره ؛ إذ منه ما لا يصح القراءة به ثم بين ابن جني أن الشاذ من القراءات ، وإن لم يقرأ به في التلاوة ، إلا أنه مقبول في الإعراب ، ولو كان مجمع عليه أقوى منه إعراباً .

وهذا الذي نبّه عليه وعنى به المرحوم إبراهيم مصطفى ، لم يفت قدامي النحاة في الواقع ، بل كان ضمن منهجهم في الدرس النحوي في كثير من كلامهم ، وقد اعتاد الباحثون اليوم - ومنهم إبراهيم مصطفى - أن يجعلوا الأولوية في هذا المنهج العنل المتكامل لعبد القاهر الجرجاني في (دلائل الإعجاز) ، مع أنه مسبق بذلك ، حتى إننا نستطيع أن نعدّ مبتدأ هذه النظرة المتكاملة في عدم فصل المعاني عن النحو لدى الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه ، ثم لدى غير واحد ممن ألف في إعجاز القرآن أو مجازة ، كأبي عبيده ، والقاضي عبد الجبار (ت ٤١٥هـ) ، وعبد القاهر الجرجاني ، وجار الله الزمخشري ، وابن هشام الأنصاري .

فنحن إذا رجعنا إلى كتاب سيبويه ، وجدنا الخليل وسيبويه سابقين إلى هذا المنهج (التكاملي) في النحو في طائفة من عللها النحوية . فقد علل الخليل التعبير عما لا يعقل بضمير العقلاء (واو الجماعة) في مثل قوله تعالى: ﴿كُلُّ فِي قَلْبِكَ يَسْتَبْخُونُ﴾^(٤٩) وقوله: ﴿رَأَيْتَهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾^(٥٠) ، وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّملُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾^(٥١) ، علله بظاهرة (التشخيص) الأسلوبية " Personification " ، وهي خلع صفة العاقل على غير العاقل من المخلوقات ، فقال: "أنه بمنزلة ما يعقل ويسمع ، لما نكرهم بالسجود ، وصار النمل بتلك المنزلة حيث حدث عنه ، كما تحدث عن الأناسي وكذلك في ﴿فِي قَلْبِكَ يَسْتَبْخُونُ﴾" ، لأنه جعلت في طاعتها ، وفي أنه لا ينبغي لأحد أن يقول مطرنا ينوء كذا ، ولا ينبغي لأحد أن يعيد شيئاً منها ، بمنزلة من يعقل من المخلوقين ويبصر الأمور^(٥٢) . وهذا التعليل النحوي بناء الخليل وسيبويه -رحمهما الله- دون شك على المعنى الذي دل عليه التركيب والأسلوب .

ومن هذا الوادي تعليل سيبويه لتقديم الآدميين على الحيوانات والجمادات ، أو كما سماها (الموات) ، بالأولوية في الخلق ، وبالفعل . إذ الآدميون خلق الله الأول الذي خلق كل شيء لمنفعتهم وصالحهم ، وهم أيضاً المفضلون بالعلم والعقل على غيرهم^(٥٣) وهذا التعليل وذلك جفاهما النحو اليوم للأسف ، تاركاً إياهما لعلم البلاغة ، بعد أن لحق به العلم المعروف بعلم المعاني . فهذا في علم البلاغة يتعلق بالتقديم والتأخير وأسبابهما وهي أسباب كثيرة^(٥٤) . وهذا ضرب منها ؛ إذ هي يتناول الأولوية في ترتيب الأسماء والأشياء في سياق الكلام ونسقه ، ويتقيد ما هو أولى وأفضل على ما دونه في الأهمية .

على أن النحو القديم لدى بعض النحاة كان ينتظم أسلوباً رائداً ومهماً في الكلام العربي ، ألا وهو (الالتفات) ، وهذا الأسلوب فصيح كذلك على النحو وصار من موضوعات البلاغة . فلو رجعنا إلى (مقدمة خلف الأحمر في النحو) (ت ١٨٠هـ) وهو خلف بن حيان البصري ، ألفناه نبّه على ظاهرة تغليب المذكر على المؤنث أو العكس . إذ لاحظ أن القرآن الكريم جمع بين أربع آيات من آيات الله الدالة على وجوده وقدره ، وهي أسماء مذكّرة ، ثم جاء بالضمير الدال على جمع الإناث بعد ذلك ، بدلاً من الضمير الدال على جمع الذكور ، فقال تعالى: ﴿لَوْ مِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ﴾^(٥٥) فبين خلف الأحمر أنه سبحانه "جمع ههنا بين المذكر والمذكر والمؤنث ، فجعل المخاطبة للمؤنث" وأن "هذا غير ما أملاه النحويون"^(٥٦) . يريد الذين يغلبون الرجال على النساء إذا اجتمعوا في سياق واحد ، على أساس الأولوية في الخلق أو الأفضلية .

ثم بين أنه نظر في النص الكريم ملياً ، فتبين له أنه سبحانه رد الضمير على الآيات ، لا على المخلوقات السماوية الأربع المتقدمة في السياق ، فقال "كل ذلك من آيات ، والمؤنث والمذكر من آياته ، والآيات مؤنثات ، فرد ذلك على الآيات فأراد : واسجدوا لله خلف الآيات"^(٥٧) .

أما أبو عبيدة ، فقد عدّه إبراهيم مصطفى رائداً في هذا المضمار ، وهو مزج النحو بالمعاني ، على أساس أنه حاول "أن يبين ما في الجملة العربية من تقديم وتأخير أو حذف أو غيرها" ، ويقول الأستاذ^(٥٨) : "وكان باباً من النحو جديراً بأن يفتح ، وخطوة في درس العربية حرية أن تتبع الخطوة الأولى في الكشف عن علل الإعراب ، ولكن النحاة - والناس من روايتهم - كانوا قد شغلوا بكتاب سيبويه ونحوه وفتلوا كل الفتنة" .

والذي تبين لنا من مجاز أبي عبيده أنه كتاب شامل في معاني القرآن ، لا في معاني النحو وحده ، وأن اشتمل على شيء منه . كما اشارته في مقدمته إلى ظاهرة (التغليب) كتغليب المذكر على المؤنث الذي رآه في قوله تعالى: ﴿لِلنَّاسِ اتَّخَذُوايَ وَأُمِّي إِلَهَيْنِ﴾^(٥٩) فقال "إذا أشرك فعل ذكر على فعل أنثى ، غلب الذكر وذكرتهما"^(٦٠) يريد بذلك قوله (إلهين) بصيغة التذكير ، مع أن أحدهما وهي أمه أنثى ، فغلب الذكر على الأنثى ومن عناية أبي عبيده بمعاني النحو ، اشارته إلى ظاهرة (الالتفات)^(٦١) ،

و(التكرار) لغرض التوكيد ، وإلى (التقديم والتأخير) . ثم يبين أن كل هذا جازم قد تكلموا به^(٦٢) يريد أنه مما ورد في كلام العرب أيضاً ، مثلما ورد في القرآن الكريم . ومما عني به أبو عبيده (أسلوب الاستفهام) ومعانيه المختلفة التي يخرج إليها ، كالاستفهام المراد به النهي ، والتهديد^(٦٣) . ولا نريد أن نطيل في تقصي ما في مجاز أبي عبيده من النحو مرقوداً بمعانيه ، غير مجرد منها ، فقد كان الرجل من أوائل من كانوا يجمعون بين العلم النحوي والتذوق الفني . والمجاز للم تأمل فيه مليء بهذا التذوق وهو أحد ما أثار عليه غير واحد من معاصريه كالقراء ، والأصمعي ، وأبي حنبل ، أو ثالبه ، كالزجاج والنحاس والأزهري^(٦٤) ، لأنهم وجدوه ضرباً من الرأي الذي لم يكن يسمح به في تفسير القرآن إذ ذاك ، على هذه الشاكلة .

فالذي لا يجهذ صوابه في منهج أبي عبيده النحوي : "أنه كان يعتمد على حسه اللغوي الخاص في إعراب آيات أو أشعار بدون أن يقدر ما كانت تؤسسه المدرسة النحوية في عهده من قواعد تلتزم بها ولا تتعداها . ومن هنا جاء تكثيرهم عليه^(٦٥) .

ثم ظهر على رأس السنة الخامسة للهجرة كتاب للقاضي عبد الجبار الهمداني (ت ٤١٥ هـ) ، وهو (إعجاز القرآن) الذي يعد الجزء السادس عشر من موسوعته الكلامية (المعنى في أبواب العذل) ، وكان القاضي رأس المعتزلة في عصره ، وأحد كبار مفكري الإسلام ومتكلميهم في العصر العباسي . وقد سبق القاضي عبد القاهر الجرجاني في بيان علاقة النحو بالمعاني ، وفي هذا يقول أستاذنا الدكتور شوقي ضيف في النظم : "وحقاً إن عبد القاهر حاول تفسيره بتوخي معاني النحو فحسب ، ولكن حين تحلل هذه المعاني نجدها تنحل إلى نفس الكلام الذي حاول به عبد الجبار أن يشير إليه صراحة إلى حركات النحو ما ترسم من فروق في العبارات ، ولا شك أن مثله في ذلك مثل عبد القاهر ، فهو لا يريد الحركات الظاهرة ، إنما يريد معنى أعمق هو نفس المعنى الذي أراده عبد القاهر ، هو النظام النحوي للكلام^(٦٦) .

غير أن عبد القاهر على الرغم من اعترافه بالتفات القاضي عبد الجبار إلى معاني النحو ، لم يجعل ذلك منه مقصوداً ، بل جعله كأنه حدث من دون قصد ، وحمله عليه حملات من دون أن يعترف بفضل^(٦٧) . وكان حقاً يكفيه ، كما قال أستاذنا الدكتور شوقي^(٦٨) أيضاً : "أن يدع له أصل النظرية ، ويحوز فضيلة تفسيرها تفسيراً

دقيقاً بحيث أصبح فعلاً صاحبها الذي صورها وطبقها واستخرج على أساسها علم المعاني المعروف بين علوم البلاغة العربية " .

وكان عبد القاهر قد رد -بتفصيل وبيان- إلى علم النحو ما أهمل من معانيه ، وأكد في كتابه : (دلائل الإعجاز) ، أن الإعجاز قائم على (النظم) ، وأن هو إلا معنى من معاني النحو ، وما فيه من فروق ووجوه من شأنها أن تكون فيه^(٦٩) . وذهب إلى أن الإعجاز يقوم على التركيب النحوي ، وأن فهم المعنى هو الذي يُجلى هذا التركيب واختلافه من صورة إلى أخرى ، ومن أسلوب إلى آخر "جامعاً في هذا الصنيع بين المنطق النحو واستقامة أصوله واعتدال قواعده من جانب ، وبين ذوق الأديب اللودعي الذي يقف به طبعه المرهف وحسّه الصادق عند مواطن الرابطة والإبداع في نظر الكلام وحسن تأليفه^(٧٠) . فكانت نظرية النظم عنده سداها النحو ولحماتها معانيه . ونراه يبدئ ويعيد في بيان الصلة الوثيقة بين النحو ومعانيه ، ودلالاتها على النظم ، فمعاني النحو ووجوهها إنما هي محصول النظم عنده . وهذه الوجوه كثيرة ومتنوعة ، لا تقف عند تركيب معين أو أسلوب مخصوص ، يقول عبد القاهر : "وإذ عرفت أن مدار النظم على معاني النحو ، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه ، فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها ، ونهاية لا تجد لها ازدياداً بعدها^(٧١) .

ثم يضرب لذلك الأمثال التي توضح نظرية ، بصروب من التقديم والتأخير التي لا تقف عند جمال الاستعارة وحدها ، بل تتناول التركيب في قوله تعالى : ﴿وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾^(٧٢) ، وقولنا في الكلام : اشتغل شيب الرأس أو نحوه مما يقدم فيه الشيب على الرأس . ولكن عبد القاهر يضع أيدينا على ما في التعبير الأول الذي ورد في الكتاب المعجز المبين من دلائل هذا الإعجاز ، الذي زاد من روعة الاستعارة فيه ، حين جعل سبحانه الشيب -الذي هو الأصل فاعل- تمييزاً ، بتأخيره ، وإسناداً الاشتغال إلى الرأس . فبين عبد القاهر أنه : "يُفيد مع لمعان الشيب في الرأس ، الذي هو أصل المعنى الشمول ، وأنه قد شاع فيه ، وأخذ من نواحيه ... وهذا ما لا يكون إذا قيل : اشتغل الرأس ، أو الشيب في الرأس ، بل لا يوجب اللفظ حينئذ أكثر من ظهوره فيه على الجملة^(٧٣) .

وبالمثل وقف الوقفة نفسها عند قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا الْأَرْضَ عَرْشاً﴾ (٧٤) مبيناً السر في تأخير العيون ونصبها بدلاً من تقديمها على ما كانت عليه من الأصل (٧٥) وهو المفعولية هنا .

ونراه يعقد عند التقديم الذي يقع فيه متكلم اللفظ لقصد في نفسه دون آخر مبيناً دلالة النظم وقيامه على معاني النحو . وهو يضرب لذلك مثلاً قولهم : قتل الخارجي زيد ، بتقديم الخارجي على الفاعل زيد ، دون العكس ، ويبين أن ذلك يكون إذا علم أن ليس للناس جدوى في أن يعلموا من القاتل ، وإنما يعنيه وقوع القتل بالخارجي المفسد وأنهم قد كفوا شره . فإن كان زيد ليس مظنه لقتل أحد قدموه لما في ذلك من طرافة (٧٦) وقد أشرنا إلى ذلك في كلام سابق .

وأخذ النحاة بعد هذا انصرافهم عن بيان هذه الوجوه المعنوية ، من حذف ، وتكرار ، وإظهار وإضمار ، وفصل ووصل ، وما إليها (٧٧) .

وجاء الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ، فإذا به يجعل المعنى أساساً للوجوه النحوية ، عليه تدور ، إليه تنتهي . وبذلك جعل الإعراب تابعاً للمعنى وليس العكس . وهو المنهج السليم الذي ينبغي أن يتبع ولا سيما في نحو القرآن . وهذا يتجلى مثلاً في التفاته إلى التقديم والتأخير ، كتقديم المفعول على الفاعل في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (٧٨) ، بتصب لفظ الجلالة ورفع العلماء ، في القراءة المشهورة المجمع عليها (٧٩) ، وإذا بين بتحليل نحوي دقيق أن هذا التقديم لغرض التخصيص ، لو أخر لفات هذا الغرض ، فالمراد : "أن الذين يخشون الله من عباده هم العلماء دون غيرهم . وإذا عملت العكس انقلب المعنى إلى أنهم لا يخشون إلا الله ، كقوله: ﴿لَوْ لَا يَخْشَوْنَ أَحَداً إِلَّا اللَّهَ﴾ (٨٠) . وكان هذا جواباً من الزمخشري لو سأله سائل (هل يختلف المعنى إذا قدم المفعول في هذا الكلام أو أخره) (٨١) .

وبذلك جلى الزمخشري ارتباط المعنى بوجوه النحو ، وتباينه بتباين تلك الوجوه والتركيب . ولم يقصره على ملاحظة المفردات . وهذا المنهج في دراسة الجمل قبل المفردات ، مما دعا إليه غير واحد مما يسعى إلى إصلاح النحو وتيسيره ، وذلك أن دراسة الجملة أجدى وأنفع وأضمن للفائدة من دراسة الألفاظ المفردة ابتداءً ، إذ ذلك أن فهم مفردات الجملة ومعرفة أحوالها ينبغي أن يتحقق من خلال الإدراك الكلي لتركيب الجملة ، وللعلاقة التي تقوم بين أجزائها (٨٢) .

ولعل ابن هشام الأصبهاني (ت ٧٦١ هـ) من خيرة النحاة المتأخرين الذي عزا بمعاني النحو ، ويتجلى ذلك في بحثه عن (حروف المعاني) في كتابه (معاني اللبيب) إذ بناء على ما ينطق به التركيب وتدل عليه الجملة والأسلوب . وقد أقامه على التصوص المعنوية لا الموضوعية ، أو المجهولة القائل ، أو الشاذة . فهذا منهجه صوماً . وكان للبيان الأعلى ، القرآن الكريم المكان الأسمى بين الشواهد التي اعتمدها ثم اتبع هذه الدراسة لحروف المعاني بدراسة الجملة وضروبها وأحكامها ، ثم استخلص قواعد كلية كما يقال - في معاني النحو ، كالذي جاء في الباب الرابع من المعنى .. وهي دراسة قيمة حقاً ، حتى كأنها أساس لما يسمى معاني النحو . فكان عمله بحق عملاً رائعاً . إننا اليوم في حاجة ماسة إلى إبطال ذلك (الفصام النكد) الذي فرق بين النحو ومعانيه ، وذلك بوضع نحو جديد يقوم على المنهج السليم الذي ترسمه غير واحد من القدامى ، بدرس النحو من خلال معانيه .

• القياس على غير أساس :

فنحن إذا نظرنا في كتب النحو الأولى ألفينا فيها (جماً مصطنعة) أجاز النحاة القدامى وضع القواعد على أساسها ، مع أنها بشهادة بعضهم ممن يُعنى بالرواية ويحتفي بها - كسيبويه مثلاً - لا شاهد لها من كلام العرب ، فكيف إذن يقاس عليها ، وتتخذ القواعد النحوية ؟ يقول سيبويه (٨٣) : "وما قول النحويين : قد أعطاهوك وأعطاهاوني فإنما هو شيء فاسوه ، لم تكلم به العرب ، فوضعوا الكلام في غير موضعه ، وقياس هذا - لو تكلم به - كان هيناً" .

فحجة سيبويه في إنكاره هذا التعبير عليهم في غاية الصحة والعلمية ، وهو أن ذلك لم يرد في سماع ، وإنما هو قياس منهم ليس له ما يقاس عليه من كلام العرب . وبهذا تعد هاتان العبارتان شائنتين في القياس والاستعمال جميعاً ، لأنهما لا أساس لهما تقاسان عليه ؛ إذ الأصل في القياس الصحيح المسوغ أن ينبني على شيء سابق في اللغة وارد في السماع واستعمال المتكلمين ، وهو ما يذهب إليه اللغويون المحدثون أيضاً ، يقول ج . فندريس (٨٤) : "يطلق القياس على العملية التي يخلق بها الذهن صيغة أو كلمة أو تركيباً لأنموذج معروف" .

وكان ابن مضاء القرطبي ممن أنكروا على النحاة هذا الصنيع ، وقد أورد في (باب التنازع) من أمثلتهم المخترعة : "أعلمت وأعلمانيهما إياهما الزيد بن المهدي منطلقين" (٨٥) ، وهو كلام ألصق بالرواية منه بأسلوب العربية الفصحى ، مما أثار تعليق تمام حسان فقال : "ولست أدري أن كان العرب الأولون يعترفون بعروبة هذه الجملة عند سماعها ، أو لا ؟" ثم حكى عن بعض أساتذة أن هذه الجملة لو قيلت في غرفة مظلمة لحضر كل عفریت ومارد في العالم (٨٦) .

ومن ذلك استعمال النحاة (عامة) تأكيداً معنوياً بقولهم : (جاء القوم عامتهم) على حين وردت في المأثور من كلام العرب اسماً غير تأكيد ؛ إذ كانوا يقولون : جاء عامة القوم ، وأخذ عامة المال ، وبقي عامة النهار (٨٧) .

ومع عدم السماح بهذا الأسلوب النحوي ، فإننا لا نزال نستعمله على هذا النحو اتباعاً منا للنحو القديم من دون تأمل في أمثلته . والناظر في كتب النحاة ولا سيما المتأخرون منهم يجدونها مليئة بالأمثلة المصنوعة ليوضحوا قواعد معينة "قضت ضرورة المنهج الخاطئ أن يضعوها" (٨٨) ، حتى أوصلوا صور الصفات المشبهة وحالاتها الإعرابية المختلفة إلى ست وثلاثين صورة وحالة . مع أن طبيعة البحث في اللغة : نحوها وبلاغتها وسائر علومها ليست إلا بحثاً استنباطياً استقرائياً يقوم على ملاحظة واستخلاص النتائج ، لا على فرض وتصور ما لم يقع (٨٩) ، أو يُقَل من كلام العرب .

• الجمود على النحو القديم :

على الرغم من أن تراثنا النحوي يُعد مفخرة من مفاخر لغتنا الكريمة ، من حيث أن واضعيه من جهابذة اللغويين بذلوا فيه جهوداً كبيرة • وأفنوا في درسه وتبويبه ومناقشة مسائله أعمارهم ، إلا أنه يؤخذ علينا نحن الذين ورثنا ذلك التراث العريض عنهم ، جمودنا عندما انتهوا إليه من قواعد وأحكام ، من دون إعادة النظر فيها بعرضها على كلام العرب النثري وفهم الشعري الخالي من الضرورة ، فضلاً عن عرضه على كتاب العربية الأكبر : القرآن الكريم . وكأنه في هذا الصنيع نجري على تلك المقولة المشهورة : (ما ترك الأول للآخر) ، أي ما لا يمكن أن يزيد عليه الأواخر وليس ببعيد أن تكون هذه النظرة القاصرة هي التي حملت الأثر في مرحلة من المراحل على أن يسدوا باب الاجتهاد في الشريعة الإسلامية ، أو بعبارة

أخرى : أن يحرموا البحث العلمي تحريماً تاماً (٩٠) . ولا شك أن النحاة بالغوا حين ظنوا أن النحو قد انتهى درسه ، وأنهم لم يتركوا فيه مجالاً لناظر ولا فسحة لمجتهد . إذ لا يزال فيه جزء غرض صالح للبحث فيه وتطويعه على أسس استقرائية وصفية عن طريق العودة إلى سابق طبيعته واستنباط أصوله الأولى التي تعيد إليه مذاقه الساتع ، وتصله بالإفهام والأذهان (٩١) . وكانت الدعوة إلى (إحياء النحو) و (تيسير النحو) في العصر الحديث هي الحل المناسب لدى القائمين بشؤون النحو - لعقدة الجمود على النحو القديم في تبويبه ومقولاته ومنهجه . وقد لخص طه حسين في تقديمه لكتاب (إحياء النحو) لإبراهيم مصطفى فكرة لإحياء هذه بأمرين : "إحداهما : تقريب النحو من العقل الحديث ليفهمه ويسهفه ويمثله ويجري عليه تفكيره إذا فكر ، ولسانه إذا تكلم وقلمه إذا كتب والآخر : أن تشيع فيه هذه القوة التي تحبب إلى النفوس درسه ومناقشة مسائله والجدال في أصوله وفروعه ، وتضطر الناس إلى أن يعتوا به بعد أن أهملوه ويخوضوا فيه بعد أن أعرضوا عنه" (٩٢) .

والمنهج الأمثل في التصور السليم المقبول ، أن ندرس النحو القديم وتطوره دراسة واعية متبعة لأسباب التعقيد والانحراف فيه ، ثم يأتي من بعد ذلك تقرير ما ينبغي حذفه منه ، من الأبواب والمواد والموضوعات ، مما لا نتمس الحاجة إليه ، وهو ما لا يسد حاجة لغوية حقيقية واقعية ، وإنما وضع لیسد قاعدة منطقية وضعت ابتداءً أو تصوراً أسلوبياً لم يقع في المأثور من كلام العرب ، أو ورد اعتراض متصور محتمل (٩٣) .

- ٢- الخولي : مناهج تدريس في النحو والبلاغة والتفسير والأدب ، ص ٣١ .
- ٢- تمام صبان : منهج البحث في اللغة ، ص ٢٥ .
- ٣- المنصهر نفسه ، ص ٣٣ .
- ٤- حسن ظانطا : كلام العرب ، ص ١٦١ .
- ٥- ابن النديم : الفهرست ، ص ٣١٩ .
- ٦- الأتباري : نزهة الألباب ، ص ٣١٩ .
- ٧- إحياء النحو : ص ٦ .
- ٨- الأتباري : الإنصاف ٢/٣٠٣ .
- ٩- الإنصاف ٢/٣٢٥ .
- ١٠- الإنصاف ٢/٣٢٥ .
- ١١- التتويبة : ٦ .
- ١٢- الإنصاف ٢/٣٢٣ .
- ١٣- تيسير النحو ، ص ٥٩ .
- ١٤- الأتباري : ١ .
- ١٥- الحجرات : ٥ .
- ١٦- الزمخشري : الكشاف ٣/١٤٨ .
- ١٧- يقول ابن هشام : "إن (لو) خاصة بالفعل ، وقد يليها اسم مرفوع لمخوف ، يفسر ما بعده" المعنى ٢٦٧/١-٢٦٨ .
- ١٨- مغني اللبيب ١/٢٦٩ . والآية من سورة يس : ٤١ .
- ١٩- مغني اللبيب ١/٢٧٠ .
- ٢٠- مغني اللبيب ١/٢٧٠ .
- ٢١- الإنصاف ٢/٣١٤ .
- ٢٢- المرجع السابق ٢/٣١٢ .
- ٢٣- المرجع السابق ٢/٣١٢ .
- ٢٤- المرجع السابق ٢/٣١٤ .
- ٢٥- الإنصاف ٢/٣٢٣ .
- ٢٦- المرجع السابق ٢/٣١٣ .
- ٢٧- المرجع السابق ٢/٣١٦ .
- ٢٨- مغني اللبيب ١/٩٣ .
- ٢٩- مغني اللبيب ١/٩٣ .

٣- المرجع السابق ١/١٧٥ .

- ٣١- مناهج البحث في اللغة ، ص ١٢ ، وينظر في ذلك : الرد علي النحاة لابن مضاء ، ص ١٠٣ .
- ٣٢- يوسف : ٢٥ .
- ٣٣- الجوالي : النحو والقرآن ، ص ٣٠ .
- ٣٤- الزجاجي : الإيضاح في علم النحو ، ص ٧٧ .
- ٣٥- الإيضاح : ح : ص ٥٣ .
- ٣٦- أبو عبيد : غريب لا تيت ١/٧٣ .
- ٣٧- الكشاف : ١٩ : ٥١ .
- ٣٨- إحياء النحو : ص ٣ .
- ٣٩- الجوالي : نحو التيسير ، ص ٣٢ .
- ٤٠- ثوري ضيف : مقدمة (الإيضاح في علم النحو) للزجاجي ، ص (ج) .
- ٤١- قريبنان دي سوسيز : علم اللغة ، ص ١٣٢ .
- ٤٢- إحياء النحو ، ص ١٩٥ .
- ٤٣- المرجع السابق ، ص ١٩٦ .
- ٤٤- المرجع السابق ، ص ١٩٦ .
- ٤٥- المرجع السابق ، ص ١٩٧ .
- ٤٦- المرجع السابق ، ص ١٩٧ .
- ٤٧- ابن جني : المحتمسب ١/٣٣ .
- ٤٨- المحتمسب ١/٣٣ .
- ٤٩- الأتباري : ٣٣ .
- ٥٠- يوسف : ٤ .
- ٥١- التتويبة : ١٨ .
- ٥٢- التتويبة : الكتاب ٢/٤٧ .
- ٥٣- الكتاب : ٢/٣٩ .
- ٥٤- تنظر هذه الأسباب في كتاب بحوث لغوية ، للدكتور أحمد مطلوب ، ص ٤١-٥٤ .
- ٥٥- قصائد : ٣٧ .
- ٥٦- خلف الأحمر : مقدمة في النحو ، ص ٩٦ .
- ٥٧- مقدمة في النحو ، ص ٩٦ .
- ٥٨- إحياء النحو ، ص ١١٥ .
- ٥٩- المائدة : ١١٦ .
- ٦٠- مجاز القرآن ١/١٨٤ .
- ٦١- المرجع السابق ١/١٩١ .

الفصل الثاني

نحو القرآن بين تقصير القدامى وقصور المعاصرين

- ٦٢- المرجع السابق ١٩/١ .
- ٦٣- المرجع السابق ١٨٤/١ .
- ٦٤- مقدمة محقق مجاز القرآن - فؤاد مزيكين ١٦-١٧ .
- ٦٥- مقدمة محقق مجاز القرآن ١٥/١ .
- ٦٦- شوقي ضيف : البلاغة تطور وتاريخ ، ص ١١٧ .
- ٦٧- المصدر نفسه ، ص ١١٨ .
- ٦٨- المصدر نفسه ، ص ١١٨ .
- ٦٩- المصدر نفسه ، ص ١٢٣ .
- ٧٠- الجواري : نحو التيسير ، ص ٤-٥ .
- ٧١- دلائل الإعجاز ، ص ١٢٣ .
- ٧٢- المرجع السابق ، ص ١٣٣ .
- ٧٣- دلائل الإعجاز ، ص ٢٣ .
- ٧٤- القم : ١٢ .
- ٧٥- دلائل الإعجاز ، ص ١٣٣-١٣٤ .
- ٧٦- المرجع السابق ، ص ١٣٨-١٣٩ .
- ٧٧- المرجع السابق ، ص ١٣٩ .
- ٧٨- فاط : ٢٨ .
- ٧٩- إلا قراءة أبي حنيفة برفع لفظ الجلالة ، وقد وجهت بأنه أريد بالخشية غير معنى الخوف هنا .
- ٨٠- الكشف ٥٧٦/٢ .
- ٨١- الكشف ٥٧٦/٢ .
- ٨٢- تيسير النحو ، ص ٥٦ .
- ٨٣- الكتاب ٣٨٣/١ ، وينظر كتابنا : فقه اللغة العربية ، ص ٢٧٩ .
- ٨٤- اللغة ، ص ٢٠٥ .
- ٨٥- البرد على النحاة ، ص ١١٣ .
- ٨٦- تمام حسان : اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ٨٤ .
- ٨٧- مصطفى جواد : المباحث اللغوية في العراق ، ص ٥ .
- ٨٩- المرجع السابق ، ص ٦٤ .
- ٩٠- تمام حسان : مناهج البحث في اللغة ص ١٢ .
- ٩١- نحو التيسير ، ص ٧ .
- ٩٢- طه حسين : مقدمة (إحياء النحو) لإبراهيم مصطفى (س) .
- ٩٣- الجواري : نحو التيسير ، ص ١١ .

المبحث الأول

مشكلات عامة متعددة

لاشك في أن القرآن الكريم هو المصدر الأساس لحياة الأمة التشريعية والفكرية اللغوية ؛ إذ أنه المصدر الأول للفقهاء الإسلامي ، كما أنه المصدر الأول للعقائد الإسلامية ، وللمتكلمين من علماء الإسلام ، في جدلهم العقائدي ودفاعهم عن الدين الحنيف . وهو إلى جانب هذا وذاك ، المثال الأعلى للغة العربية ، منه تستمد ، وبه تبقى ، قلوب القرآن لطغت اللهجات - وهي كثيرة بل ما أكثرها - على الفصحى المشتركة (الموحدة) ، وهي اللغة التي نزل بها بل سما بها إلى مستوى رفيع ، وكان في (نظمه) وخصائصه الأخرى ، قد بلغ حد الإعجاز الذي لم تشهد له العرب نظيراً ، في بيانها وقنيتها القولي الجميل . فهو بحق "كتاب العربية الأكبر" كما وصفه الشيخ أمين الخولي^(١) .

وبذا نقرأ جميعاً ، عرباً ومستعربين ، أنه لولا القرآن لما بقيت الفصحى المشتركة ، فقد حفظها لنا وصانها من التصدع والاضمحلال ، بعد أن ترسّمتها اللغوي والأديب ، واتخذها مثلاً وقدرة ، وبالنأديب به نبغ من نبغ من الكتاب والخطباء والشعراء .

غير أن الأمر في النحو أخذ طابعاً ومجرى آخر ، مما أضرب به ، فستعبه وعقده وكثر قواعده ؛ ذلك أن النحاة لم يعتمدوا الاعتماد الكامل على النص القرآني في وضع قواعد النحو وأصوله ، بل اعتمدوا كثيراً على الشعر ، مع ما هو عليه من الضرورات ، والوضع ، والغلط ، والتصحيف والتحريف .. وما إلى ذلك مما ينتاب الشعر وسائر الكلام ، ولا يتناول إلى كتاب الله المجيد الذي تكفل منزلة - سبحانه - بحفظه من كل تحريف ونقص وزيادة بقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(٢) ولم يكن خفياً على من سبر أغوار النحو من المعاصرين بأن دراسة النحو القرآني هي المفتاح الذي يفتح به كثير من مغاليق النحو التي استعصت على كثير ممن تصدى لتيسيره وتهذيبه وتمهيد سبله المتويزة المتشعبة^(٣) .

وليس هناك من ينكر في العصر الحديث أنه قد حدث إسراف في القواعد نشأ عنه إسراف في الاصطلاحات^(٤) . وكان حريّاً بالذين ينشدون إصلاح النحو وتيسيره في العصر الحديث ، أن ينظروا في أسباب صعوبته ، ثم يسلكوا بعيد هذا النظر ،

للمنهج الذي يزيل عنه هذه الصعوبة ، ويحييه إلى الدارسين ولا بد أنهم سولحظون في أول تأمل لهم أن من مظاهر هذه الصعوبة تعدد القواعد وكثرتها ، وتشعب أصولها وقرونها ، ولو بحثوا في سر هذا التشعب لوجدوا أنه يعود إلى طبيعة المادة التي استقوا منها تلك القواعد ، يتصدرها الشعر العربي برواياته المتعددة ، وشواهد المتباينة المستوى : من الشهرة إلى القلة فالندرة فالشذوذ .

وهذا ما جعل القواعد النحوية تتضاعف ، كما أن تصورهم لما لم يقل من الكلام وبناء قواعد عليه . سبب آخر لكثرة هذه القواعد وتعددتها ، بل غرابتها في أحوال كثيرة . فنحن إذا تأملنا في ما أوردوا من قواعد (الصفة المشبهة) ألفيناهم أوصلوها إلى (أش عشر) وجهاً ، لكل وجه (ثلاثة) أحكام تتعلق بمعمول الصفة المشبهة هي : والتصيب ، والجر . وبذلك غدت صورها (ستاً وثلاثين)^(٥) . مع أننا لو استقينا كلام العرب لما وجدنا إلا وجوهاً معدودة منها . ولو رجعنا إلى (كتاب العربية - سير) لوجدناها أقل من ذلك ؛ إذ هي جارية فيه على الأفصح الأشهر ، متمثلة في اللغة (المشتركة) أو (الموحدة) التي نزل بها .

ومن هنا فإن الدعوة إلى (نحو القرآن) عماداً لقواعد النحو العربي ، ليست إلا دعوة الحق الذي لا حق سواه ؛ أن نعود إلى نصوص القرآن الكريم وقراءاته المختلفة بمستوياتها المتعددة : المشهورة والأحاد الشاذة ، لترسم لنا وجوه النحو^(٦) . وهو ما لم يتكره النحاة قديماً كذلك ، إلا أنهم اعتسفوا الطريق حين اعتمدوا قبل كل شيء على الشعر ، مع ما ينتاب الشعر من الضرورات وشارد الروايات ، والوضع ، ومجهولية القائل ، فضلاً عن أن جانباً مما في تراكيبه وأساليبه يرجع إلى لهجات في بيئات محدودة ، بل قبائل معينة ، وليس من المفيد لقواعد اللغة إعمام قاعدة على أساسها ، بل في ذلك إضرار بتلك القواعد التي ينبغي أن تحدد لا أن تعدد ؛ تيسيراً على المتكلم والخطيب والمنشئ والشاعر في كل زمان ، وفق ضوابط وتراكيب (اللغة المشتركة) (الموحدة) التي نزل بها البيان الأعلى ، ومثلها بحق أحسن تمثيل .

فأما القراءات فهي كنز لغوي يقوم ، لما فيها من مادة لغوية عامة تصلح لأن توضع عليها القواعد . وإذا كانت القراءات المشهورة قد أخذت عن إجماع فقراؤها أجمع عليهم أهل أمصارهم من حيث العدالة في النقل والثقة في القراءة^(٧) ، فإن الذي لا خلاف فيه بين القدامى والمحدثين ، أن القراءات الأحاد والشواذ يحتج بها أيضاً في

اللغة ، ومنها النحو وإن لم يحتج بها في الفقه^(٨) . ولذلك أجازوا إدخال لام الأمر على الفعل المضارع المبني بقاء الخطاب ، احتجاجاً بقراءة من قرأ (فيذلك فلتفرحوا)^(٩) . بدلاً من القراءة المشهورة : (فيذلك فليفرحوا) . أي أنه يصح أمر المخاطب ، خلافاً لمن عدّه قليلاً في اللغة^(١٠) ، بل يروى في الحديث ما يدل على جواز أمر المتكلم نفسه فقد روى عن النبي ﷺ أنه قال : (قوموا فأصل معكم)^(١١) . وهذا أفصح كلام بشري على حين أننا إذا نظرنا مثلاً في صور الصفة المشبهة التي أشرنا إليها آنفاً لم نعدم القناعة بأن أكثرها موضوع متخيل ومفترض ، ليس له من واقع اللغة وكلام العرب سند ، وإنما هو شيء وضعه النحاة أسوة ما ذهب إليه الفقهاء في احتمال وتوقع ما لم يقع من الأحكام الشرعية تحرراً من وقوعها وعدم وجود حكم شرعي لها . فاجتهدوا لسد هذا النقص الذي توقعوه . وهذه الحال مبيّنة لحال اللغة ولا سيما النحو ؛ لأن أحكامه تبنى على ما تحقق من كلام العرب النصحاء . وليس ثمّ كلام وراء كلام الله المبين ، وكلام العرب يؤخذ القواعد منه ، لاجتماعهم على عدم جواز ذلك إلا في عصور حدودها ورسموا الخارطة اللغوية التي تنضوي فيها .

فمنهج الفقهاء إذن في التشريع ومسائل الفقه ، يختلف من حيث الأساس عن منهج النحاة ، من حيث أن مسائل الفقه مستمرة باستمرار الحياة وتجدد أحداثها ووقائعها . على حين أن مسائل النحو وقواعده قيّدت بالمادة الفصيحة التي لا يصح تجاوزها واستمداد القواعد من غيرها . ومعلوم أن المولدين لم يحتج بشعرهم ولا بكلامهم كبشار وأبي تمام والبحرّي والمتنبي ، مع ما هم عليه من الإجازة في فن القول وفاقاً لهذا الأساس الذي وضعه النحاة ، والذي بيّناه آنفاً .

ومن أعجب العجب أن النحاة حكموا قواعدهم وأصولهم في نحو القرآن فحكموا على مواضع من آية بخروجها عن نحو العربية ، ووسموها بالشذوذ ! وركنوا إلى التأويل والتخريج في مواضع أخرى لتتسجم بأساليبها الرائعة وثرانيتها الدقيقة مع ما افترضوه من تلك القواعد وما رسموه للنحو من حدود^(١٢) . وكان المنهج العدل يقتضي منهم العكس ، وهو أن يبينوا قواعدهم ابتداءً على نصوص القرآن ، ويجعلوه حكماً على ما سوى ذلك من كلام . فأنت ترى أنهم عكسوا القضية ، فأدخلوا بذلك في منهج الدرس النحوي وحملوه من القواعد ما لا يحتمل ، وما لا حاجة للدارس العربي به وإذا كانت هذه الشكوى تكاد تكون قديمة ، على ما رأينا في صرخة ابن مضاء

القرطبي منذ عدة قرون ، فهي صرخة الدارسين اليوم ، ودعوتهم لأن نعود إلى نحو القرآن . وقد تأولوا النصوص القرآنية بتقدير فعل محذوف بعد الشرطيات الثلاث : (إن) و (إذا) و (لو) ، وجعلوا الفعل المذكور ضمن جملة - لا محل له من الإعراب لأنه مفسر لذلك المحذوف المقدّر ! فاعتاصوا الإعراب والنحو على الدارس المتقسط ، فكيف بالشاذي الذي لم يتلق من النحو إلا ما تشنّر^{١٢} .

• ولنضرب لذلك أمثلة من نحو القرآن الذي لم يلتفت إليه النحاة ، ولم يتقيدوا قواعدهم على أساسه ، بل غابروه إلى قواعد أخرى أعموها وأذاعوها في كتبهم ودروسهم . فمن القواعد العامة التي أطلقت في النحو ، ومازلنا نردها في دراساتنا اليوم ، مع أنها ليست مطّردة ، القول : (إن من) الموصولة للعاقل ، و (ما) لغير العاقل مطلقاً . مع أن (ما) ترد في نحو القرآن ، وكذلك في كلام للعاقل ، وقد نصّ الفراء على ذلك ، وأورد عدة شواهد من القرآن عليه ، كقوله تعالى ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾^(١٣) (النساء: ٣) وقال ولم يقل : من طاب وكذلك قوله تعالى : ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾^(١٤) ، وقوله : ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾^(١٥) ، وقوله : ﴿وَالْوَالِدَ وَمَا وَلَدَ﴾ وقال : "كل هذا جائز في العربية"^(١٦) .

غير أن أكثر النحاة مروا عليه سريعاً ، فلم يوضحوه ، على نحو ما نجد مثلاً في كتاب (الجنّي الداني) لابن أم قاسم المرادي (ت ٧٤٩ هـ -) ، فلم يذكر من (ما) الموصولة إلا قوله : وهي التي يصلح في موضعها (الذي) نحو : ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(١٧) على حين اكتفى معاصرة ابن هشام الأَنْصَارِي في كلامه على (ما) وأنواعها معانيها ، بإشارة سريعة إلى إطلاق على (جماعة العقلاء) على حد تعبيره ، مستشهداً بآيتين قرآنيتين^(١٨) . ومن أشار إلى ورودها للعاقل ابن مالك ، فقد أشار في (التسهيل) باقتضاب حرياً على منهجه في هذا الكتاب إلى أنها في غالب الأحيان لما لا يعقل وحده ، وله مع من يعقل ، ولصفات من يعقل .

واحتمل الزمخشري^(١٩) أن تكون ما في قوله تعالى : ﴿هَذَا مَا لَدَيَّ عِتَدٌ﴾^(٢٠) موصولة ، فتكون (عتيد) بدلاً منها ، أو أخير بعد خبر أو خيراً لمبتدأ محذوف .

ولست أشعر ، بل أن النحاة أشاروا إلى ورود (ما) الموصولة للدلالة على العاقل أيضاً ، ولكنهم لم يلقوا عندها الوقفة التي تجلبها جيداً نحو القرآن وتجعل الفيل باستعمالها لغير العاقل باستمرار بعيداً ، وهو الظن الذي خاصر اليوم من المدارس من أبنائها ، وخاصة في المراحل الدراسية الأولى : الابتدائية والمتوسطة ، إذ تغرس في أذهانهم دائماً هذه المقولة المكررة : (من) اسم موصول للعاقل (ما) لغير العاقل ، مع أن نحو القرآن يدلنا على عدم اطراد هذه القاعدة وهذه المقولة ، بل يبين أنها .

• وفي القرآن أساليب نحوية كثيرة لم يولها النحاة حقها من الدرس والوصف ، كجواز الموازنة بصيغة (أفعل التفضيل) بين شئنين متضادين من جنس واحد ، وهو ما كان المتكلمون بمنعونه ، فلا يستجيزون مثلاً أن يقال عن الموازنة بين أحمق وعاقل : وهذا أحمق الرجلين ، ولا أعل الرجلين . يقولون : لا نقول التعبير الأول إلا الأحمق نفضل أحدهما على الآخر ولا نقول التعبير الثاني إلا لعاقل نفاضل بينهما . على حين أن أسلوب القرآن يدل على جواز ذلك الذي لم يستجيزوه ، وذلك أنه قال في الموازنة بين أهل الجنة وأهل النار ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾^(٢٣) وهذا يعني أن اسم التفضيل يصح استعماله للموازنة بين المتضادين في الحالة أو متناقضين^(٢٤) وهو ما لغت الفراء فجعله يعد ذلك من غلط المتكلمين في بنائهم أساليب من الكلام على قواعدهم المنطقية المجردة ، من دون النظر إلى ورودها في النصوص العالية التي قيمها القرآن ، فيقول في خاتمة كلامه : فاعرف ذلك من خطئهم^(٢٥) .

وهذا وامثاله ويلقى لدينا نحن المعاصرين ما ينبغي أن يلقاه من العناية والدراسة ؛ لأننا شاربنا في نحونا ما قرره النحاة من قيل ، وبدوه على قواعدهم المنطقية .

• ومما لم تترسم فيه معاني القرآن من نحو القرآن (دعوى زيادة كثير من الأدوات) فيه ولا سيما الحروف ، وهو ما ينبغي علينا حتماً إعادة النظر فيه ؛ إذ ليس في الكلام الصحيح الذي يقرره العقلاء والبلغاء ما هو زائد عنه ، ذلك أن الكلم ينبغي أن يكون موضوعاً على وفق ما يحتاج إليه المتكلم والسامع من

الإيضاح والبيان . ولا سيما حين يكون الكلام معجزاً بذاته ، صادراً عما لا تنال به قلة الغلط و الزيادة و الحشو والإقحام ، وما إليها مما ألزم النحويون أنفسهم بتسميته تسميات ما أنزل الله بها من سلطان .

نعم لا يبرأ الشعر من هذا الإقحام والحشو والتزديد ، لما يعتوره من ضرورات يملها عليه الوزن والقافية ، وما إليهما مما يدخل في نطاق الضرورات الشعرية . وما صدق ما رواه الأخفش الكبير علي بن سليمان عن المبرد ، من أنه لما سمع قول أعرابي يرتجز : (أعرف منها الأنف والعينان) ، قال : إن كان مثال هذا يجوز فليس بين الحق والباطل فرق ، يترك كتاب الله جل وعز ولغات العرب الفصيحة ، ويستشهون بأعرابي بوال^(٢٦) .

فما عده النحاة - البصريون خاصة - زائداً في التزليل (ما) في قوله تعالى : ﴿مِمَّا خَطَبْتُمْ أَهْلَهُمْ فَقَدْ خَلُّوا نَارًا﴾^(٢٧) . قال النحاس^(٢٨) : ما زائدة للتوكيد ، ولا يجوز عند البصريين غير ذلك . والكوفيون يقولون : صلة^(٢٩) ، ومصطلح الصلة الذي أحدثه الكوفيون بإزاء مصطلح الزيادة البصري ، يدل على تحرجهم الشديد من القول الزيادة في القرآن ، وهو تخرج يقوم على أن كل ما في القرآن لا بد أن له وجه ، وإلا كان لا فائدة فيه ، وهو ما ينزعه عنه كتاب الله . لذلك نجد الفراء يصف (ما) في هذه الآية الكريمة بأنه (صلة) ، أي أنها مرادة وليس زائدة ، ويضع في ذلك قاعدة مستقاة من استقراء كلام العرب ، وهي أن "العرب تجعل (ما) صلة فيما ينوي به مذهب الجزء" ويحتج لذلك بوجودها هذا الأسلوب في مصحف ابن مسعود رضي الله عنه ، ووجود آية (القصص : ٢٨) ، في مصحفه أيضاً : "أي الأجلين ما قضيت فلا علي" ، بدلاً من القراءة المجمع عليها في بقية المصاحف "أي الأجلين قضيت فلا عدوان علي" ويذكر الفراء أدلة أخرى من الكلام سنداً لقاعدته هذه بعد ما قدم من دليل^(٣٠) يل أن الزجاج يسميها صلة أيضاً ولا يصفها بالزيادة ، ويذكر أنها جيء بها لتوكيد المعنى^(٣١) .

ومع نعد النحاس الرد على الكوفيين كثيراً ، وخاصة الفراء ، إلا أنه لم يكتف في تعليقه على ما ذهب إليه الفراء هنا ، استحصانه له بقوله : ومذهبه في هذا حسن^(٣٢) وأقل : منهجه فيه حسن ؛ لأنه لا يجازف بالقول في الزيادة ، كما هو منهج البصريين بعامه .

على أن الذي لابد من بيانه هنا ، أن الذين قالوا بزيادة (ما) أمثالها مما عدوه زائداً ، إنما أرادوا الزيادة الإعرابية ، لا الزيادة المعنوية . إذ إن استقرارنا لاستعمال (ما) على هذا النحو من الأسلوب في نصوص القرآن دللنا على أنها تفيد "تفخيم ما تدخل عليه وتعظيمه عن طريق الجرس" (٣١) ، وهذا يصدق على (ما) في قوله تعالى : ﴿يَا نَقُصِيهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ﴾ (٣٢) ، إذ دلت الأولى على عظم هذه الخطيئات التي أغرقت قوم نوح عليه السلام ، ودلت هذه على عظم تقص الميثاق الذي استحق بسببه بنو إسرائيل اللعن ، ويتضح هذا التفخيم الذي تشعر به (ما) في القرآن ، في قوله تعالى في مخاطبة النبي محمد ﷺ : ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ﴾ (٣٣) ، فمع ما ذهب إليه النحاة من زيادتها هنا ، ذكر الزمخشري (٣٤) أنها أفادت مع ذلك "الدلالة أن لئنه لهم ما كان إلا برحمة من الله" .

ولقد يستبد العجب بمن يجد نحوياً حاذقاً كالمبرد يسوي بين وجود (ما) ، هذه التي نعتوها بالزائدة ، وعدم وجودها ، فيذكر أن "ما تزداد على ضربين : أن يكون دخولها في الكلام كاللغات" (٣٥) ، وضرب مثلاً الآية التي تتحدث عن الرحمة النبوية : وهذا الذي ذهب إليه المبرد في (ما) شبيه بما ذهب إليه بعض المفسرين في سورة الفاتحة (٣٦) : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ إذ ظن أن تقديم العبادة على الاستعانة أو تأخيرها عنها واحد (٣٧) .

وهذا لا شك من الغفلة عن طبيعة التركيب القرآني وبنائه وذلك البناء الذي لا اعتبار فيه ، بل هو نسيج محكم ، لكل لفظة في موضعها فيه دلالة وفائدة ليست لها لو تغير ذلك الموضع . وأية ذلك أن تقديم ضمير النصب (إيا) في الآية ، أريد به التخصيص ، وتخصيص العبادة بالله وحده ، ولو تأخر فقال : نعبدك ونستعينك ، لما كانت له مثل هذه الخصوصية ، إذ يتيح التعبير في هذه الحال معنى عبادته سبحانه وعبادة غيره . كما أقول : إياك أعني ، فأخصك بالكلام وأقول : أعينك فيشملك ، ولا يمنع شمول ذلك غيرك .

على أن الذين قالوا بزيادة أحرف القرآن ، ربما حملهم على تصور ذلك عدم امتناع عمل ما قبلها في ما بعدها ، كالذي رأيناه في عمل الباء في ألفاظ : الخطيئة والنقض ، والرحمة ، مع وجود (ما) بينها وبين هذه الألفاظ . ولم يقصد كثير منهم زيادتها المعنوية . إلا أن الذي يدعو إلى العجب حقاً أن تحمل أسماء من التنزيل على الزيادة ، بلا مسوغ قوي أو ضعيف (إذ) ، فضلاً عن قوله آخرين بزيادة عدد من الحروف مثل (من) و (الواو) و (لا) ... ، فقال بزيادة (إذ) ، وهي ظرف لما مضى من الزمان ، وقوله تعالى : ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ (٣٨) فقال : "معناه : وقلنا للملائكة ، وإذ من حروف الزوائد" (٣٩) . وجعل مثل ذلك لـ (إذا) الظرفية أيضاً ، واحتج بقول الأسود :

فإذا وذلك لا مهاة لذكره والدهر يعقب صالحاً بفساد
وقال : "معناه : وذلك لا مهاة لذكره ، ولا طعم ولا فضل" (٤٠) .

وكأنه تسي أن الشعر يخضع للضرورة ، وأنه قد يقحم فيه لفظ ، اسماً كان أو حرفاً ، ليس ذلك مما يصدق على كتاب الله المجيد ؛ لأنه لا تتنابه الضرورات . على أن البيت الثاني الذي احتج به (٤١) ، وهو لعبد مناف الهذلي :

حتى إذا أسلكوهم في فتائدة شلا كما تطرد الجمالة الشردا
لا ضرورة فيه للقول بزيادة (إذا) ، إذ قد تكون مراده بدلالاتها الظرفية التي للاستقبال ، ويكون جوابها محذوفاً ؛ إذ هو يرد في الكلام كذلك (٤٢) . كما حذف في قوله تعالى : ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ﴾ (٤٦) وأقترَبَ الْوَعْدُ الْحَقَّ (٤٧) ؛ إذ الواو عند البصريين مراده وليست مقحمة في قوله (واقترَبَ) خلافاً للكوفيين ، فيكون المحذوف على هذا جواب شرط (إذا) ، وهو الأجود كما قال الطوسي (٤٨) . وليس هذا الأسلوب غريباً على العربية ، إذ هو ضرب من الإيجاز الذي يعد أخص خصائصها ، وإنما لغير بايصال لفظ من دون ضرورة ولا سند .

ومع أن النحاة أنكروا على أبي عبيدة قوله بزيادة (إذ) و (إذا) ، فرد عليه الطبري وفق قاعدة عامة في نحو القرآن وهي : "أنه غير جائز أن يكون في كتاب الله حرف لا معنى له" (٤٩) ، ورد عليه النحاس ، بقاعدة تحوية تتعلق في هذين الاسمين في أي استعمال ، فقال "هذا خطأ ، لأن (إذ) اسم ، وهو ظرف زمان ليس مما يزداد" (٥٠) . أقول : مع أن النحاة أنكروا على أبي عبيدة ما ذهب إليه ، إلا أنهم مع ذلك لم يعدموا

القول بزيادة أدوات أخرى لم يكن ثم سوجب حملها على الزيادة في القرآن الكريم ، إذ يتحمل أسلوبه بالقول بأصالتها .

وقد انتهى إشكال (إذ) و (إذا) بتقدير النحاة فعلاً عاملاً فيها فتصدر الزجاج (ت ٣١١ هـ) : ابتدا خلقكم إذ قال ربك الملائكة (٤٦) . بعد أن نقد على أبي عبيدة أيضاً قوله بزيادتهما ، فقال : " هذا إقدام من أبي عبيدة ، لأن القرآن لا ينبغي أن يتكلم فيه إلا بغاية تجري إلى الحق . و (إذ) معناها الوقت وهي اسم فكيف يكون لغوياً ومعناها الوقت (٤٧) ؟ " .

على أن وقع أبي عبيدة وهو بصري - بالقول بالزيادة في القرآن ، جعل بعض آرائه تحاز إلى آراء الكوفيين . فلقد كان الكوفيون يقولون بزيادة الواو في مثل قوله تعالى : ﴿إِذْ جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِيلْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ (٤٨) . بقدرهم الكلام : قال لهم خزنيتها " وبعد جواب (إذا) الشرطية . وهو ما كان يذهب إليه أبو عبيدة أيضاً ، مع ما بين منهج المترستين من فارق في هذا الموضوع . وقد عاد إلى الاحتجاج من جنيد (٤٩) ببيت عبد مناف الهذلي الذي احتج به على زيادة (إذا) كما تقدم بيانه .

وبالمثل ذهب إلى زيادة (من) في قوله تعالى : ﴿هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ﴾ (٥٠) ، إذ قال : " سجازة : من يفعل من لمن شيئاً . (من) من حروف الزوائد " (٥١) . وأحسب أن حملها على التبعض سائغ ، بل لعله أقوى للمعنى ، إذ يكون المراد : لا أحد يفعل من ذلك ولو شيئاً قليلاً منه ، أو بعضاً منه . وإن كان من القرآنيين من سكت عنها فلم يذكرها بشيء ، على نحو ما نرى لدى النحاس (٥٢) ، ومنهم من لم يصرح بزيادتها ، ولكن تقديره قد يشعر بذلك على نحو ما نجد لدى الزمخشري (٥٣) ، إذ قال : " هل من شركائكم الذين اتخذتموهم أنداداً له من الأصنام وغيرها (من يفعل) شيئاً قط من تلك الأفعال ؟ " .

ومهما يكن من أمر ، فإن أكثر النحويين وقسماً غير قليل من المفسرين منساقون مع القول بالزيادة الحرفية ، وأحياناً الإسمية - كما رأينا لدى أبي عبيدة - في القرآن الكريم .

غير أن الذي تستطيع أن نعهده أقوى الواقفين بوجه هذا التيار هو المفسر الكبير والنحوي الكوفي (٥٤) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ) ، الذي رد على

كل من قال بزيادة اسم أو حرف في القرآن الكريم ، في عدة مواضع من تفسيره . وتعقب أبا عبيدة خاصة ، فرد عليه في مواضع متعددة ، ذكرنا أحدها آنفاً ، نود أن نشير إلى ردة على نخاة آخرين قالوا بزيادة الفاء والواو . فقد أنكر زيادة الفاء في قوله تعالى : ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ﴾ (٥٥) ، وزيادة الواو في قوله تعالى : ﴿أَوْكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ﴾ (٥٦) . وذلك على وفق قاعدته العامة التي نوهنا بها آنفاً ، وهي " أنه غير جائز أن يكون في كتاب الله حرف لا معنى له " . وذهب إلى أن الصواب أن تكون الفاء والواو هنا حرفي عطف دخلت عليهما ألف الاستفهام ، عاصداً رأيه في الأولى برأي أحد الكوفيين في أنها عاطفة ، وموضحاً المعنى في الثانية بقوله : فكانه سبحانه قال : قالوا سمعنا وعصينا وكلما عاهدوا عهداً نبذه فريق منهم ، ثم أدخل ألف الاستفهام على (كلما) ، فقال سبحانه : ﴿قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾ (البقرة: من الآية ٩٣) ﴿أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (البقرة: ١٠٠) (٥٧) .

على أن هذا المفسر الكبير والنحوي الواعي ، لم يسلم من ذلك من الوقوع في ما لا ينبغي لمثله أن يقع فيه من الوهم في هذا الموضوع ، إذ أنكر ظاهرة نحوية تكررت في القرآن الكريم ، ولها ما بعضها من كلام العرب من الأمثلة الكثيرة ، وهي جواز ورود صيغة (فاعل) للدلالة على الواحد ، بدلاً من الدلالة على الإثنين في فعل المشاركة . ويتجلى ذلك في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾ (البقرة: من الآية ٩) (٥٨) ، في قراءة من قرأها بالألف (يخادعون) (٥٩) . إذ أنكر أن يراد بصيغة (فاعل) هنا الدلالة على المخادعة من واحد ، وذلك في أثناء نقده لرأي أبي عبيدة ، فقد قال أبو عبيدة : " يخادعون " في معنى يخدعون ... ولا يكاد يجيء 'يفاعل' لا من اثنين إلا في حروف هذا أحدها " ، واحتج بقوله تعالى في موضع آخر : ﴿فَاتَّخَذُوا اللَّهَ﴾ ، وبين أن معناه : قتلهم الله (٦٠) . فرد عليه الطبري ، وعد الكلمات التي وردت بصيغة (فاعل) للدلالة على (فعل) شاذة عن منطق العرب (٦١) . وكأنه وجد في التظير الوحيد الذي أورده أبو عبيدة حجة للقاعدة ، حجة له في توهينها ، والقول بشذوذ ما ورد منها في كلام العرب ، مع أن أبا عبيدة في الواقع لم يقصد إلى شيء من كلام العرب ، بل أورد شاهداً من القرآن الكريم ، وبين أنه لم يرد فيه كثيراً ولكنه لم ينف وروده في كلام العرب وأقوالهم بكثرة : إذ لا شك أنه - وهو اللغوي

الراوي - يحفظ منه الكثير ، على نحو ما تهباً لمن هو أقل منه رواية ، كالزجاج ، والطوسي ، والزمخشري ، وغيرهم من المفسرين الذين ذكروا عدة ألفاظ وردت بهذه الصيغة والدلالة في كلام العرب .

فأما الزجاج ، فكان يرى مثال (بخادعون) كثير الوقوع في اللغة للدلالة على الواحد لا اثنين ، وضرب له مثلاً : عاقبت اللص ، وطارقت النمل (٦٢) .

وحكى مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) حجة اللغويين في جواز ذلك ، وهو أن "خادع وخدع بمعنى واحد . والمفاعلة قد تكون من واحد كقولهم : داويت العليل ، وعاقبت اللص" . ثم بين علة هذه القراءة ، وهي أنه لما كان (بخادعون) ويخدعون في اللغة بمعنى واحد ، أجرى الثاني على لفظ الأول ، إذ معناهما : "يخدعون أولياء الله . فذلك أحسن في المطابقة والمشاكلة بين الكلمتين ، أن تكونا بلفظ واحد" يقصد : التي في أول الآية والتي في آخرها . ثم حكى حجة المبرد وتوجيهه لهذه القراءة التي بالألف ، وذلك بأن قال : معناه : وما يخادعون بتلك المخادعة المذكورة أولاً إلا أنفسهم ، إذ وبالحق راجع عليهم (٦٣) .

وهذه حجة نحوي كبير في جواز هذه القراءة على معنى الدلالة على الواحد هنا . ومثل ما بينه الطوسي (٦٤) في حجة من قرأ بالألف من أن (فاعل) يرد بمعنى (فعل) في كلام العرب ، كقولهم : قاتله الله ، وعافاه الله ...

وبذلك يصبح أبو جعفر الطبري محجوجاً في ما ذهب إليه من شذوذ استعمال هذه الصيغة في كلام العرب للواحد بدل الاثنين ، إذ قد تبين أن أمثله كثيرة ، فضلاً عن أن القراءة على هذه الصيغة جعلت النص يحتمل أكثر من معنى في توجيهها ، كالذي روى عن أبي عمرو بن العلاء من أنه قال "ليس أحد يخدع نفسه ، وإنما يخادعها ، فوجب أن يقرأ : "وما يخادعون إلا أنفسهم" ، إذ لا يخدعون أنفسهم ، وإنما يخادعونها" (٦٥) . وهذا يعني أنه يرى يفاعل هنا للواحد ، وكان يقرأ بهذه القراءة التي بالألف دون التي بغير الألف ، كما هو معلوم من قراءته ودال عليه كلامه هذا . وقيل في توجيهها أيضاً : "معناه : أنهم يعملون عمل مخادع ، كما يقال : فلان يسخر من نفسه" (٦٦) . وكذلك قيل : إن ذلك على أسلوب المشاكلة والازدواج ، فقد قال في أول الآية : (يُخَادِعُونَ) ثم قال (وَمَا يَخْدَعُونَ) بعد ذلك ، كما قال : ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا﴾ كما قال : ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ (٦٧) إلى أمثلة كثيرة دالة على هذا النوع من

الأسلوب (٦٨) . فاجتمع - كما ترى - لتصويغ ورود (فاعل) في الآية الكريمة دليلان متعاضان ، أحدهما : استعمال العرب في أمثلة غير قليلة ، والآخر : تأويل المفسرين للآية في وجوه كثيرة محتملة . فكيف يقال بعد هذا كله أن هذه الصيغة وردت في ألفاظ شاذة !!؟

فإذا كان مفسر ثبت لغوي ونحوي مقتدر كالبري ، يقع في مثل هذا ، فما بملك بمن دونه ؟ ثم أين نحن - المعاصرين - من هذا كله ؟ ألسنا مازلنا نمر على مثل هذه الظواهر النحوية التي شاهدها الأول القرآن الكريم من دون أن نقف عندها في أمثلتها المدرسية وفقه مطمئنة ، نجلي بها المادة ونعضد بها القاعدة . وهي أن (صيغة فاعل) يصح ورودها للدلالة على الواحد فضلاً عن دلالتها المعروفة على الاثنين ، بقصد المشاركة) .

وليس قصدنا هنا استيفاء ما يتعلق بنحو القرآن الكريم في هذا الموضوع ، وما هو شاكلته ، ولكننا أردنا هذا المثال للتنبيه على غيره .

على أن أكبر إشكال وقع فيه الطبري هنا - وهناك غيره أيضاً - رده لهذه القراءة المشهورة ، التي قرأ بها ثلاثة قراء كبار من السبعة بينهم أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) - وهو من هو في الوثيقة في الرواية - وقد كان لا يقرأ إلا برواية كما نقل عنه كلام في ذلك (٦٩) - فوق أنه لغوي ونحوي حاذق .

مشكلة القول بتناوب الحروف

ولعل من خاتمة المطاف في هذه العجالة عن نحو القرآن ، الإشارة إلى الظن بتناوب الحروف في القرآن ، بأن يستعمل حرف في موضع ويراد غيره . وهذا في رأينا محجوج إلى كتاب برأسه يزيل هذا الوهم ، مثلما وضع كتاب بعنوان (تناوب حروف الجر في لغة القرآن) (٧٠) . أورد فيه مؤلفه منهج النحاة البصريين في أن الحرف لا يقع في موقع حرف آخر ، على حين يجيز الكوفيون ذلك (٧١) . وهو ما أوضحه ابن هشام الأنصاري ، إذ قال : "مذهب البصريين أن أحرف الجر لا يتناوب بعضها عن بعض بقياس ، كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك . وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلاً يقبله اللفظ كما قيل في ﴿وَلَأَصْلَبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ : إن (في) ليست بمعنى (على) ، ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع الحال في الشيء ، وأما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف ، كما ضمّن بعضهم شربن في قوله : شربن بماء البحر ، معنى روين ، وأحسن في (وقد أحسن بي) معنى لطف ، وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى . وأخرى الأخير هو محمل الباب كله عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين ، ولا يجعلون ذلك شاذاً . ومذهبهم أقل تعسفاً (٧٢) ، يقصد : من مذهب البصريين .

ومن الواضح هنا أن ابن هشام يميل إلى رأي الكوفيين . وفي كل هذا نظر إذا أخذ على إطلاقه .

والحق في هذا ما قاله استاذنا الجوارى رحمه الله - من "أن الذي ينعم النظر في كلام النحاة على حروف الجر ، يتبين أنهم معنيون بجانب الإعراب قبل كل شيء ، أما جانب المعنى فأمره عندهم هين ، إذ يقع الحرف عندهم موقع حرف آخر ، أو يضمن الفعل معنى فعل قريب من معناه . وهذا يدل بوضوح على تجاهل الجانب اللغوي وانعزال قواعد النحو ومسائله عنه ، كأنه مؤلف من مفردات تجردت عن منلولاتها اللغوية " (٧٣) .

نقول إن هذا هو الحق ، إذ ليس ثمة ضرورة في تأويلات الفريقين سواء منهم الكوفيون في تأويلهم الحرف بالحرف ، أم البصريون في تضمينهم الفعل معنى فعل آخر . ذلك أننا إذا ولجنا باب النحو القرآني لنستدل به على هذا المنهج ، ألفيناهم بقاء

الحرف على معناه أدل على المراد وأقوى للمعنى على نحو ما مر من إشارة ابن هشام إلى بقاء (في) على أصلاتها ودلالاتها على الظرفية من دون حملها على حرف (على) قال تعالى : ﴿وَلَأَصْلَبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ (٧٤) . وهو ما نبه عليه ابن جني في (الخصائص) ، إذ كان يرى في القول بنياية حرف مكان حرف بعداً عن الصواب ، ويضرب لذلك مثلاً هذه الآية الكريمة ، فيذكر أنهم يحتجون بها على نياية (في) عن (على) (٧٥) .

على أن ابن جني لا ينفي وقوع ذلك مطلقاً ، بل ينفي قياسيته ، إذ يجوز عنده أن يكون الحرف بمعنى حرف آخر في موضع دون آخر ، أما في جميع الأحوال فلا ودليله أن ذلك لو كان مطلقاً لصح القول : سرت إلى زيد وأنت تريد : عليه (٧٦) ، وهذا كما ترى مذهب وسط بين من أباحوا ذلك ، وبين من منعه . وهو في ما يبدو والقول إلا أننا في القرآن لا نراه ، بل نرى أن كل حرف فيه موضوع لمعناه الذي يقتضيه السياق . على نحو ما مر في آية الشعراء ، وعلى نحو ما نراه أيضاً في آيات أخرى . وإذا تتبعنا أقوال كبار النحاة واللغويين ، وجدنا بعضهم يسكت عند آية الشعراء ، فلا يشير إلى أصالة (في) فيها ، أو حملها على معنى (على) وهذا ظاهر لدى أبي عبيدة (٧٧) ، والفراء (٧٨) . على حين رأى ابن قتيبة بعدها (ت ٢٧٦هـ) أن "في مكان على" ، وقدر الكلام : "أي : على جذوع النخل" محتجاً بقول أحد الشعراء :

وهم صلبوا العبدى في جذع نخلة
فلا عطست شيبان إلا بأجدعا

وبيت آخر لعنترة (٧٩) ، من دون أن يلحظ مع أنه قرأني - دلالة الظرفية التي في الحرف (في) على معنى تمكن الصلب ، كما لاحظ ذلك البصريون .

وحمل ابن قتيبة (عن) على (الباء) ، في قوله تعالى : ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾ (٨٠) فقال : "أي : بالهوى" واحتج له بأن "العرب تقول : رميت عن القوس ، أي رميت بالقوس" (٨١) . ولا يبعد أن يكون قد تأثر في هذا بأبي عبيدة ، إذ كلمة في (المجاز) يشعر أنها عنده بدل البناء فقد قال : ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾ : أي ما ينطق بالهوى (٨٢) . وتابع ابن قتيبة غير واحد من المفسرين ، فقال الطوسي (٨٣) : "أي : ليس ينطق عن الهوى ، أي بالهوى ، يقال : رميت بالقوس وعن القوس" فهو كما ترى يستمد من ابن قتيبة التمثيل أيضاً . على أننا نجد أيضاً عبارة الفراء في (معاني)

القرآن^(٨٤) مشعرة بمذهبه في جواز تناوب حروف الجر ، إذ يقول في تفسير الآية الكريمة : "ما يقول هذا القرآن برأيه إنما هو وحي" .

وإذ انتقلنا إلى المتأخرين ألفينا ابن مالك يرى ورود (عن) بمعنى (الباء)^(٨٥) ويحتج بما احتج به ابن قتيبة ، من دون أن يحملها في الآية الكريمة على ذلك . أما المعاصرون ، فتجد فيهم من لم يشر مطلقاً إلى نيابتها عن الباء ، كما في (جامع الدروس العربية) لمصطفى الغلاييني^(٨٦) ، إذ أورد لها ستة معان ولم يذكر من معانيها الباء . وهذا يشعرنا أنه يرى (عن) في الآية باقية على دلالتها الأصلية عن دون تأويل .

إلا أننا في رجوعنا إلى (كشاف) الزمخشري ، تبين لنا من عبارته أنه يرى (عن) في آية النجم مراده ، وليست بمعنى الباء . وهذا يرجع في رأينا إلى إدراكه حقيقة المعنى ، وأنه يتحقق (عن) من دون اللجوء إلى تأويلها بالباء ، فقد قال : .. وما أتاكم من القرآن الكريم ليس بمنطق يصدر عن وراء ورأيه ، وإنما هو وحي من عند الله يوحى إليه^(٨٧) .

ولم يفت ابن هشام الأنصاري^(٨٨) الالتفات إلى هذه الحقيقة ، فقد رأى في "الظاهر أنها على حقيقتها ، وأن المعنى : وما يصدر عن هوى" وهذا ما نراه منهجاً في نحو القرآن ، إذ لا نرى أن المعنى واحد في قوله تعالى : ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾ وقولنا في غير القرآن "وما ينطق بالهوى" . فالمعنى في الآية أقوى وأدل على نفى الذاتية في القول عنه - ﷺ - فكان المراد : ما يصدر قول له عن الهوى ، بل هو وحي من الله تعالى .

ولسنا هنا بصدد استقصاء كل ما يمكن أن يقال في هذا الباب ، إذ هو كثير في القرآن الكريم ، ونعني به الذي رآه النحاة من الحروف نائباً عن حروف أخرى ، وإن كان بعض من خاض فيه بلغ غاية العجب ، على نحو ما ذهب إليه الزركشي (ت ٧٩٤هـ) عند كلامه على معاني (في) ، إذ عدها بمعنى (عن) في قوله تعالى :

﴿فَبُهِتَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى﴾^(٨٩) معتمداً على سبب النزول ، وهو أنه لما نزلت : ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾^(٩٠) ، لم يسمع الكافرون ولم يصدقوا ، فنزل : ﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى﴾ ، أي : عن النعيم الذي وصفناه في الدنيا ، فهو في نعيم الآخرة أعمى إذ لم يصدق^(٩١) .

ولا يخفى ما في هذا التأويل من بعد عن المعنى المراد بالآية إذ هو يقو على قارئها روعة المجاز في إسناد المعنى في الآخرة ، إلى الكافر في الدنيا .

ومن هذا القبيل الذي يثير العجب ، حملهم (في) على معنى (على) في قوله تعالى : ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ﴾^(٩٢) ، محتجين بقوله تعالى : ﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلْكِ﴾^(٩٣) ، مع أن الأولى تختلف من حيث الأسلوب عن الثانية ، إذ دللت على أن الناس حالين في الفلك وصاترين فيها ، فمجيء (في) بدلالاتها الظرفية ملائم جداً لهذا المعنى . على حين أن (على) في الآية الثانية هي الأليق بالتعبير والسياق ، ومن ثم المعنى إذ تقدم في بدايتها فعل الاستواء ، فجاءت (على) مناسبة له ، لأن المراد به الاعتدال^(٩٤) . وآية ذلك أنه تعالى لما استعمل الاستواء صفة له لبيان عظمته وسعة ملكه وسلطانه ، استعمل (على) معه أيضاً ، فقال : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾^(٩٥) وذلك أن الاستواء دال على التمكن والاستعلاء ، فناسبه الحرف الدال على هذا المعنى وهو (على) ، مثلما ناسبه الحرف الدال على "الانتهاء إليه" أما بالذات أو بالتدبير . وعلى الثانية قوله : ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ تَخَانُ﴾^(٩٦) .

وبذلك يطل ما ذكره النحاة من الاستدلال بقوله تعالى : ﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلْكِ﴾ ، بمعنى (على) لما بيناه من اختلاف السياقين والمعنيين . ومن مشكلات النحو القرآني المتعلقة بالحروف تقدير النحاة حروفاً عدوها محذوفة من نصوص قرآنية ، وبأنين ذلك التقدير على أساس قاعدة عامة بنوها ، هي أنه يجوز حذفها ، إذا تعين الحرف ومكان الحذف^(٩٧) والحديث في هذا إذا استقصيناه يطول ، ولكننا نجتري منه ببعض ما يوضح منهجهم فيه .

فمن ذلك أن البصريين -الأخفش- أوجبوا في قواعدهم النحوية دخول (قد) على الماضي الواقع في جملة الحالة ، كما في قوله تعالى : ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أَخْرَجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَانَنَا﴾^(٩٨) . فإن لم تظهر في نص قتروها ، ولو كان نصاً من التنزيل ، على نحو تقديرهم لها في قوله تعالى : ﴿هَذِهِ بَضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾^(٩٩) وقوله : ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يَقَابِلُوكُمْ﴾^(١٠٠) . وخالفهم في هذا الكوفيون والأخفش فقالوا : "لا نحتاج لذلك لكثرة وقوعها حالاً بدون (قد) . والأصل عدم التقدير ولا سيما فيما كثر استعماله"^(١٠١) .

وقوف الكوفيين والأخفش موقفاً وصفيّاً ، إذ لم يتجاوزوا ظاهر النص ، ولم يتكلفوا تقدير (قد) فيه تصديراً لجملة الحال الفعلية التي فعلها ماضٍ مستندين في ذلك إلى دليلين قويين : أحدهما أصولي ، هو استصحاب الأصل وهو عدم التقدير ، إذ هو الأصل والتقدير تالٍ وطارئ ، والآخر استقرائي ، وهو كثرة الاستعمال الذي يعتد به في التعقيد اللغوي .

ومن هنا نستطيع القول : إن ما جاء في القرآن الكريم وكذلك كلام العرب - يدل على أن (قد) ربما تدخل على جملة الحال التي فعلها ماضٍ ، وقد لا تدخل . فلا موجب إذن لتقديرها عند خلو الجملة منها ؛ لأن الأصل في قواعد اللغة أن تقوم على الاستقراء القصلي الفعلي الواقعي للنصوص ، وليس على القواعد الموضوعية ابتداءً ، ثم تكييف النصوص عليها بتقديرات لا سند لها .

وقد نبّه استاذنا الدكتور أحمد عبد الستار الجواري - رحمه الله - على طائفة من النصوص القرآنية التي قدر فيها النحاة حروفاً غير واردة في تلك النصوص كتقدير اللام في قوله تعالى : ﴿ وَتَبْعُونَهَا إِعْوَجاً ﴾ ^(١٠٢) فقال الزمخشري ^(١٠٣) تقديره : تطلبون لها إِعْوَجاً . مثله : ﴿ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾ ^(١٠٤) إذ رأى الزمخشري ^(١٠٥) أن (كل) منصوب على الظرفية بقصد التوسع في الكلام ، الذي يشير عليه النحاة بقولهم أسقط حرف الجر توسعاً .

وهذا لا شك يشعر بالاطلاق وعدم التقييد بحرف جر على معنى من المعاني ، في حين أن تقدير حرف كـ (في) بدلالاتها الظرفية يفوت هذا الغرض ، لأنه يحصر المعنى بدلالة خاصة معينة ، كما فعل الزمخشري ، حين قدره حذفاً .

وبعد ، فهذه لمحات من نحو القرآن الكريم وما أحاط به من مشكلات كثير منها قديم سببه منهج النحاة في التعقيد والتفكير النحوي ، ومنها ما هو حديث نراه امتداداً لتلك القديم واستمراراً له . مع أن ذلك التراث النحوي العريض ، لم يعدم صنق النظرة ودقته إلى نحو القرآن ، متمثلاً بتلك الآراء التي لم تكن لتعسف الإعراب والتأويل والتقدير ، بل نظرت نظرة وصفية واقعية ، فكانت بحق جديرة بالاكبار والتأثر .

وفي الوقت الذي تكثر فيه الشكوى وتكبر من النحو نجد في منهج القرآن ونصوصه وأساليبه ما يمد النحوي بمادة القواعد ، مثلما يمد اللغوي بمادة اللغة السليمة العالية ، ويمد الأديب والبلاغي بكل فنون التعبير الرائعة والصور الجميلة المعبرة . ولعلنا ندرك في ما نستقبل من أيامنا همة جادة صادقة من لُـدُن المعنيين بالنحو والمختصين به والقائمين على شؤونهم ، تقوم على اعتماد البيان الأعلى ، القرآن الكريم أساساً لقواعد النحو العربي ، في دراسة وصفية استقرائية بعيدة عن قواعد المنطقة الموضوعية ابتداءً ، وبعيدة عن كل تعسف في استنباط تلك القواعد كالتقديرات والتأويلات البعيدة ، والله سبحانه المسؤول بتحقيق هذه الأمانى ، وهو نعم المولى ونعم النصير .

- ١- مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب ، ٣٠٢ .
- ٢- الحجر : ٩ .
- ٣- الجوالي : نحو القرآن الكريم ، ص ٦ .
- ٤- مناهج تجديد ، ص ٤١ .
- ٥- ينظر في هذا : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٢١/٢-٢٢٢ .
- ٦- مناهج تجديد ، ص ٤٥ .
- ٧- مكي : الإبانة عن وجوه القراءات ، ص ٤٧ .
- ٨- مناهج تجديد ، ص ٤٦ .
- ٩- يونس : ٥٨ ، وقد قرأ بعض من روى عن نافع وغيره (رويس والمطوعي) ينظر : اتحاف فضلاء البشر ، ص ٢٥٢ .
- ١٠- الدمياطي : اتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر ، ص ٢٥٢ .
- ١١- الدمياطي : اتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر ، ص ٢٥٢ .
- ١٢- نحو القرآن الكريم ، ص ٧-٨ .
- ١٣- النسب : ٣ .
- ١٤- النسب : ٢٢ .
- ١٥- النسب : ٣ .
- ١٦- معاني القرآن ٢٦٣/٣ .
- ١٧- ابن أم قاسم المرادي : الجني الداني في حروف المعاني ، ص ٣٣٤-٣٣٥ ، والآية من النحل : ٤٩ .
- ١٨- مغني اللبيب ٣٠٨/١ .
- ١٩- ابن مالك : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ص ٣٦ أسفل .
- ٢٠- الكشاف ١٦٢/٣ .
- ٢١- ق : من الآية ٢٣ .
- ٢٢- الفرقان : ٢٤ .
- ٢٣- ينظر عرض رأي المتكلمين في هذا الموضوع في : معاني القرآن للفراء ٢٦٧/٢ .
- ٢٤- معاني القرآن ٢٦٧/٢ .
- ٢٥- النحاس : إعراب القرآن ١٥٣/٢ .
- ٢٦- نوح : ٢٥ .
- ٢٧- إعراب القرآن ١٥٣/٢ .
- ٢٨- معاني القرآن الكريم ١٩٠/٣-١٩١ .
- ٢٩- الزجاج : معاني القرآن وإعرابه ٤٩٧/١ .
- ٣٠- النحاس : إعراب القرآن ٥١٨/٢ .
- ٣١- ينظر بحثنا : الجرس والإيقاع في تعبير القرآن ، في مجلة آداب الزائفين العدد ٩ لسنة ١٩٧٨ ، ص ٣٤ .
- ٣٢- المائدة : ١٣ .
- ٣٣- آل عمران : ١٥٩ .
- ٣٤- الكشاف ٣٥٧/١ .
- ٣٥- المبرد : الكامل ٣٤٢/٢ .
- ٣٦- الآية : ٥ .
- ٣٧- الطوسي : التبيان ٣٩/١ . ينظر رسالتنا للدكتوراه : منهج الطوسي في تفسير القرآن الكريم ، ص ١٥٧-١٥٨ و مطبوعة بالبروتيو .
- ٣٨- البقرة : ٣٤ .
- ٣٩- مجاز القرآن ٣٦/١-٣٧ .
- ٤٠- مجاز القرآن ٣٧/١ .
- ٤١- مغني اللبيب ٩٦/١ .
- ٤٢- الأنبياء : ٩٦-٩٧ .
- ٤٣- التبيان ٢٧٩/٧ .
- ٤٤- الطبري : جامع البيان ٤٠٠/٢ ، طبعة دار المعارف .
- ٤٥- النحاس : إعراب القرآن ١٥٦/١ .
- ٤٦- معاني القرآن وإعرابه ٧٥/١ ، وقدر أبو البركات : "وأنكر إذ قال" البيان في غريب إعراب القرآن ٧٠/١ .
- ٤٧- الزجاج : معاني القرآن وإعرابه ٧٥/١ .
- ٤٨- الزمر : ٧٣ .
- ٤٩- مجاز القرآن ١٩٢/٢ .
- ٥٠- الروم : ٤٠ .
- ٥١- مجاز القرآن ١٢٣/٢ .
- ٥٢- ينظر : إعراب القرآن ٥٩٢-٥٩٣ ، إذ لم يقف عند آية الروم : ٤٠ .
- ٥٣- الكشاف ٥١٠/٢ .
- ٥٤- أوضح دليل على كوفيته رده على البصريين في النحو مراراً في تفسيره فضلاً عن استعماله لمصطلحاتهم النحوية ، كالرد والتفسير وغيرهما .
- ٥٥- البقرة : ٨٧ .
- ٥٦- البقرة : ١٠٠ .
- ٥٧- الطبري : جامع البيان ٤٠٠/٢ .
- ٥٨- البقرة : ٩ .
- ٥٩- بضم الياء وكسر الدال مع ألف ، قرأ بها الحرمان (ابن كثير ونافع) وأبو عمرو . ينظر الطوسي : التبيان ٦٨/١ .
- ٦٠- مجاز القرآن ٣١/١ .
- ٦١- جامع البيان ٢٧٤/١ .
- ٦٢- الزجاج : معاني القرآن وإعرابه ٥٠/١ .
- ٦٣- مكي : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وجعلها ٢٢٤/١-٢٢٥ .
- ٦٤- التبيان ٦٦/١ .
- ٦٥- الكشاف ٢٢٥/١ .
- ٦٦- التبيان ٦٩/١ .
- ٦٧- التبيان ٦٩/١-٧٠ .
- ٦٨- التبيان ٦٩/١-٧٠ .
- ٦٩- الذهبي : معرفة القراء للكبار ٨٥/١ .
- ٧٠- من تأليف استاذ أردني هو الدكتور محمد حسن عواد ، وطبع سنة ١٩٨٢ في دار الفرقان .
- ٧١- محمد حسن عواد : نيابة حروف الجر في لغة القرآن ، ص ١٢ .
- ٧٢- ابن هشام : مغني اللبيب ١١١/١ .
- ٧٣- نحو القرآن ، ص ٦٠ .
- ٧٤- الشمامسة : ٤٩ .
- ٧٥- ابن جني : الخليل ٣٠٦-٣٠٧ وينظر : تناوب حروف الجر في لغة القرآن ، ص ١٨-١٩ .
- ٧٦- الخصائص ٣٠٨/٢ .
- ٧٧- إذ لم نجد في المجاز ٨٥/٢ إشارة إلى ذلك .
- ٧٨- لم يشر القراء في معاني القرآن ٢٧٩/٢-٢٨٠ إلى ذلك .
- ٧٩- ابن قتيبة : تأويل مشكل القرآن ، ص ٥٦٧ .

الفصل الثالث

نقد لغوي قديم وحديث

- ٨٠- النجوم : ٣ .
- ٨١- تأويل مشكل القرآن ، ص ٥٦٩ .
- ٨٢- مجاز القرآن ٢/٢٣٦ .
- ٨٣- التبيان ٩/٤٢١ .
- ٨٤- ٩٥/٣ .
- ٨٥- المرادي : الجنى الداني في حروف المصافي ، ص ٢٦٣ ، للدلالة على الاستعانة .
- ٨٦- جامع الدروس العربية ٢/١٧٤-١٧٧ ، الطبعة الأولى .
- ٨٧- الكشاف ٣/١٧٦ .
- ٨٨- مغني اللبيب ١/١٤٨ أسفل .
- ٨٩- الإيماء : ٧٠ .
- ٩٠- الإيماء : ٧٠ .
- ٩١- الزركشي : البرهان في علوم القرآن ٤/٣٠٣-٣٠٤ ، وينظر : تناوب حروف الجر ، ص ٣٩ .
- ٩٢- يونس : ٢٢ .
- ٩٣- الزركشي : البرهان ٤/٣٠٣ . الآية من سورة (المؤمنين) : ٢٨ .
- ٩٤- الرأغب : مفردات ألفاظ القرآن ، ص ٢٥٧ (سوا) .
- ٩٥- طه : ٥ .
- ٩٦- فصلات : ١١ .
- ٩٧- نحو القرآن ، ص ٥١ .
- ٩٧- البقرة : ٢٤٦ .
- ٩٩- يوسف : ٦٥ .
- ١٠٠- النساء : ٩٠ .
- ١٠١- ابن هشام : مغني اللبيب ١/١٧٣ .
- ١٠٢- الأعراف : ٨٦ .
- ١٠٣- الكشاف ١/٣٣٨ ، وينظر نحو القرآن ، ص ٥٣ ، وقد أورد قولاً مماثلاً للزمخشري في الآية ٣ من سورة إبراهيم .
- ١٠٤- التوبة : ٥ .
- ١٠٥- الكشاف ٢/٢٨ . وينظر نحو القرآن ، ص ٥٥ .

المبحث الأول

النقد اللغوي والنحوي .. عند ابن جني

يعد أبو الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة ٣٩٢ للهجرة ، لغوياً ، ونحويّاً ، وصرفياً بارعاً ، وبعد كذلك ناقدّاً في هذه العلوم اللغوية ، فضلاً عن العلوم العقلية ، من منطق وكلام وغيرهما . وقد بثّ ذلك كله في ثنائيا كتبه ، ولا سيما كتابه الفذ الشهير : (الخصائص) ؛ إذ حفل هذا الكتاب الرائع بألوان من النقد في شتى العلوم اللغوية ، مراعيّاً في ذلك الدقة والإيجاز غالباً .

وكان ابن جني يضع النقد في موضعه السليم من القول ، مادام يجري فيه الناقد على سنن الحق ، وينحو فيه طريق الصدق ، من غير أن يحيف على أحد من السلف -رحمهم الله- أو يتكثر على أحد من الخلف ، يتجاوز الواقع وطمس الحقائق . فإذا فعل الناقد ذلك -يقول ابن جني- كان رأيه سيديّاً وخاطره صواباً . وقد عضد رأيه هذا بقول أبي عثمان الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) : "ما على الناس أضرّ من قولهم : ما ترك الأول للأخر شيئاً" .

ثم حكى عن أبي عثمان المازني بعد ذلك ، أن العالم إذا قال قولاً متقدماً ، فإن للمتعلم الاقتداء به والانتصار له ، والاحتجاج لخلافه ، إن وجد إلى ذلك سبيلاً . وكنت قد كتبت بحثاً عن جهود ابن جني في تفسير القرآن الكريم ، وحين كنت أستاذاً في جامعة الموصل ، أقيته في (الندوة المتخصصة عن ابن جني) التي أقيمت هناك سنة ١٩٨٩ م ، ثم لفتني بعد ذلك موضوعات أخرى حرية بأن يكتب فيها ، وفي مقدمتها كونه ناقدّاً في شتى ضروب المعرفة النقلية والعقلية ، وقد وقع اختياري منها في هذا الأوان على ما يتعلق بموضوع (النقد اللغوي والنحوي) . وهو حصيلة قراءة دقيقة في كتابه : (الخصائص) ، والذي بُني فيه هذا النقد على : نقد الكتب ، ونقد النحاة واللغويين ، من بصريين ، وكوفيين ، وبغداديين .

(١) فأما نقد الكتب : فقد تناول فيه ابن جني معجمين شهيرين هما (العين) و(الجمهرة) والعين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ) ، فوقع ابن جني بما وقع فيه الأزهرى (ت ٣٧٠هـ) ، صاحب معجم (تهذيب اللغة) ، من نسبة (العين) إلى غير الخليل ، مع اختلاف الدواعي لهذا الصنيع ؛ إذ يغلب الظن على أهل العلم أن الأزهرى دفعه إلى ذلك الحسد ، فسحاً لإغفال عمل الخليل ، واشتهار عمله هو . على حين لم يكن لابن

جني مثل هذا القصد به بل كان يصدر عن ظن لديه ، وهو على أية حال لا معجم لديه ليقال أنه حسد على الخليل إبداعه المتمثل في معجمه ، الذي هو رائد المعجمات كلها ، وأساس مادتها على اختلاف مناهجها وعصورها .

لقد نسب الأزهرى كتاب (العين) إلى تلميذ الخليل المعروف باسم (الليث بن المظفر الخرساني) ، وهو مما يعجز عنه مثل هذا الشخص الذي لم يعرف له علم ولا فضل ، ليصح القول أنه هو الذي صنف مثل هذا المعجم . وهذا مع الإقرار بأنه لم يسلم من ظنه إقحام ما ليس منه أصلاً ، إذ ذلك واضح في مواضع منه . وأغلب الظن أنه مما أضيف إليه بعد عصر الخليل ؛ إذ فيه من الأوهام والمهفات ما لا يمكن صدوره عن الخليل في علمه وفضله الكبيرين .

غير أن ابن جني -غفر الله له- بالغ في نقد (العين) ، إذ وصفه بأنه : "فيه من التخليط والخلل والفساد ما لا يجوز أن يحمل على أصغر أتباع الخليل ، فضلاً عن نفسه" . وحكى ذلك أيضاً عن شيخه أبي علي النحوي ، فلم يكن لهما بدّ إلا أن يعزّوا ما فيه من الخلل لآخرين جاءوا من بعده . وقد عبّر ابن جني عن ذلك بقوله : "ولا محالة أن هذا تخليط لحق هذا الكتاب من قبل غيره ، رحمه الله" .

ثم بين أنه "إن كان للخليل فيه عمل ، فإنما هو أوماً إلى عمل هذا الكتاب إيماء ولم يله بنفسه ولا قرره ، ولا حرره .." . فهذا ما يتعلق بكتاب العين .

وأما كتاب (جمهرة اللغة) : وهو المشهور بالجمهرة ، فهو لابن دريد الأزدي المتوفى سنة ٣٢٢ هـ ، فقد نقده أبو الفتح لا دعاً ، وعزا إلى مؤلفه جهله ببعض ما كتب فيه ، وأنه "فيه من اضطراب التصنيف ، وفساد التصريف ما أعذر واضعيه فيه ؛ لبعده خيماً يرى - عن معرفة هذا الأمر" . وبين أبو الفتح بعد ذلك أنه لما كتب الجمهرة ، نبّه في متونه وحواشيه على هذه المواضع ، ثم وصفها بما يدل على كثرتها وحكى مثل ذلك عن شيخه أبي علي . ومع ما أخذ على الجمهرة من هنات ، إلا أنه يمثل في الواقع مرحلة من مراحل التطور المعجمي ، حتى إن الدكتور حسين نصار عدّه على رأس ما سمّاه (المدرسة الثانية) ، وهي المدرسة التي عدلت عن المدرسة الأولى ، مدرسة الخليل ، فلم ترتب الحروف على المخارج ، بل رتبها حسب الترتيب الألفبائي الشائع ، الذي يستفتح به كل طالب علم دراسته ، يقول الدكتور حسين : "فكان ذلك أهم خطوة للتيسير" .

وقد ترس هذا المعجم في كتابات ، ودرسه أحد طلبتي في رسالة دكتوراه سنة ١٩٩٩ بعنوان : (الشاهد القرآني في تأليف ابن دريد) وذلك في كلية التربية للبنات بجامعة بغداد ، إذ كان ابن دريد كثير العناية بالشاهد القرآني في تحرير معجمه ، فسي جملة ما عني به من الشواهد .

ومن الكتب التي تقدما ابن جني الكتاب الذي حرره أبو العباس الميرز (ت ٣٨٤هـ) وسماه (مسائل غلط سيبويه) ، إذ وصف ابن جني هذا الكتاب بإيجاز ، بأنه قد تتبع فيه المبرد كلام سيبويه ، غير أنه لم يلبث أن تخلى عنه خيما نقله ابن جني عن أبي علي عنه - ، إذ قال المبرد لأبي علي : "هذا شيء كنا رأيناه في أيام الحداثة ، فأما الآن فلا " . فهذا ما يتعلق بنقد الكتب في خصائص ابن جني .

(٢) وأما نقد النحاة واللغويين : فهو قائم على حقيقتين لا تغفلان عند الدرس : إحداهما أن ابن جني أوتي من المعرفة اللغوية ما ينهض به إلى نقد كبار النحاة واللغويين الذين سبقوه أو عاصروه . والأخرى : أنه كان غالباً مقتصداً في النقد ، لا يعتسف الملاحظ فيه اعتسافاً ، ولا يتكلفها تكليفاً . وكل من نقد من جهابذة اللغة ، لم يجاوز نقده نه موضعين أو ثلاثة ، يقابل ذلك من الإكبار والثناء ما هو أضعاف ذلك . إذ أن القارئ لنقده لا يخطئ استشعار إجلاله عموماً لمن ينقده . وهو فوق ذلك سقيم نقده على الأصول المعتمدة في النقد لدى أهل العلم ، وفي مقدمتها : الإجماع ، الذي هو حجة في الفقه واللغة والنحو على السواء ، فضلاً عن السماع والقياس واستصحاب الأصل .

ولنضرب لذلك مثلاً : النحوي اللغوي أبا العباس المبرد ، الذي يعد من كبار البصريين والذي نقد عليه ابن جني إنكاره جواز تقديم خبر (ليس) عليها ، فبين أن أحد ما تحتج به عليه في ذلك مذهب سيبويه والأخفش وكافة أهل البلدين من البصريين والكوفيين بإجازتهم ذلك . الأمر الذي يلزم المبرد في رأيه - الأخذ بما ذهبوا إليه من جواز ذلك ، فقال : "إذا كانت إجازة ذلك مذهباً للكافة من البلدين ، وجب عليك سوا أبا العباس - أن تنفر من خلافه .. ولا تأنس بأول خاطر يبدو لك فيه" .

ومن مؤاخذاته على المبرد تغليظه قارئ الكوفة الكبير حمزة بن حبيب الزيات (ت ١٦٩هـ) أحد السبعة المشهورين ، حين جرّ (الأرحام) في قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ ، إذ قرأ الآخرين بنصبها عطفاً على لفظ الجلالة .

فعلق ابن جني على هذه التخطئة بقوله : ليست هذه القراءة عذناً من الإبدال .. والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس ، بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وهو أن حمزة لم يرد حمل (الأرحام) على العطف على المجرور المضممر ، بل أن تكون هناك باء ثانية مقدرة ، فكانه قيل : (وبالأرحام) ، ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها في الكلام . واحتج لذلك بالشعر وكلام العرب .

والمعروف عن النحويين أنهم لا يجيزون عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور ، إلا بعد إعادة الجار . فلا يجوز عندهم : مررت بك وزيد ، بل يجب : مررت بك وبزيد ، وما ورد بخلاف ذلك فجازر عندهم في الشعر فحسب . وأيضاً فإن غير واحد من قدامى النحاة كابي حيان الأندلسي يرون القراءات أصلاً للنحو ، وليس العكس . وعليه معاصرون أيضاً .

وممن نقدهم ابن جني من البصريين أبو اسحق الزجاج (ت ٣١١هـ) ، شيخ شيخه أبي علي ، ذلك أن الزجاج يذهب إلى أن (التاء) في (اتخذت) ، كناء (التقيت) و(اتزنت) ، وأن الهمزة أجريت في ذلك مجرى (الواو) ، على حين يراها ابن جني أصلية ، وليست بدلاً من شيء ، فهي عنده بمنزلة (اتبعت) من (تبع) . واحتج لرأيه هذا بيت شعر أنشده الأصمعي وبين أن عليه قوله تعالى : ﴿ قَالَ لَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَاكَ خِزْياً ﴾ بتخفيف التاء في قراءة الحسن البصري بدلاً من القراءة المشهورة : (لَاآتَيْنَاكَ) بتشديد ها . ثم وصف ما ذهب إليه الزجاج في هذا بأنه (ضعيف) ، لم يأت منه إلا ما هو شاذ في كلام العرب .

ومن البصريين الذين نقدهم ابن جني شيخه أبو علي النحوي ، فمع إجلاله لعلمه والثناء عليه كثيراً ، إلا أنه لم يعدم نقده في بعض المواضع ، سالكاً في ذلك التزام الأئمة وحسن العبارة . فمن ذلك نقده إياه لذهابه إلى أن تاء (تجاف) للإلحاق بباب (قُرطاس) ، واحتججه لها بما انضاف إليها من زيادة الألف معها . وهو رأي لم يرتضه ابن جني ، بل علق عليه قائلاً : "ويبعد هذا عندي" ، وعلمه بأنه "يلزم منه أن يكون باب (إعصار) و(إنسام) ، ملحقاً بباب (جذب) و(هلقام) . وهذا غير جائز عنده ؛ لأن باب (إفعال) لا يكون ملحقاً " .

ونقد ابن جني شيخه أبا علي في ذهابه إلى أن (الحركة) تحدث مع (الحرف) لا قبله ولا بعده ، على حين يرى هو أنها تحدث بعد الحرف ، وهو ما حكاه عن شيخ

النحاة سيبويه ، إذ قال بعد عرض أدلة : "فهذا كله يشهد بصحة مذهب سيبويه ، في أن الحركة حادثة بعد حرفها المتحرك بها" . ثم انبرى ابن جني بعد ذلك بنقض الأدلة على القولين الآخرين المخالفين للرأي الذي تبناه ، فقال : "فهذا يفسد قول من قال : إن الحركة تحدث مع حرفها المتحرك بها أو قبله أيضاً" . وهذا الذي ذهب إليه ابن جني من تأخر عن الحرف ، هو الذي يراه جمهور المعاصرين اليوم . فهو أقرب إلى واقع اللغة من الرأيين الآخرين المخالفين .

وبالمثل نقد ابن جني على البغداديين أقوالاً ، مثلما نقد على البصريين والكوفيين أقوالاً لهم وسمّاهم بهذه التسمية : (البغداديين) ؛ وهي تسمية صحيحة وواقعية ، إذ هناك مدرسة ظهرت بعد المدرستين : البصرية والكوفية من علم المدرستين ، وبها قال شيخه أبو علي أيضاً ، إذ سمّاها بهذه التسمية : (البغداديين) في كتابه (التكملة) وغيره من كتب . وكان أستاذنا العالم الجليل الدكتور شوقي ضيف قد درسها في كتابه (المدار النحوية) ، ورد على من شك في وجود هذه المدرسة ، وهو الدكتور مصطفى الصاوي الجويني - رحمه الله - في مناقشة رسالة للدكتوراه في كلية الآداب بجامعة القاهرة سنة ١٩٧٦ م ، كنت الممتحن فيها .

أما ابن جني ، فقد قال : "ومن ذلك قول البغداديين" ، ورد عليهم في موضع قالوا فيه : "إن الاسم يرتفع بما يعود عليه ، نحو زيد مررت به ، وأخوك أكرمه وبين أن الذي يردّ هذا القول الذي ذهبوا إليه ، وجود عائد في تعابير ، وهو غير رافع له" . وبعد ، فهذه الإمامة يسيرة بالنقد النحوي واللغوي لدى أبي الفتح بن جني ، استقيناه من كتابه الرائع : (الخصائص) ، راعينا في إيجازه استيعاب المكان الذي ينشر فيه ، ونفعاً للاطلاع والسام .

المبحث الثاني

نظرات في أساليب التعريب

لم يقتصر أثر احتكاك العربية باللغات الأعجمية (الأجنبية) على انتقال مفردات من تلك اللغات إليها ، بعد تطويعها لقوانين العربية وأساليبها ، صوتاً وبنية ، وهو الذي عرف عند اللغويين العرب باسم (المعرب) ، ولا يقتصر على انتقال ألفاظ من تلك اللغات من غير تغيير وهو الذي عرف باسم (الدخيل) ، وإنما كان من نتائج ذلك الاحتكاك وآثاره ، انتقال طائفة من أساليب هذه اللغات الأعجمية إليها .

وإذا كان هذا التأثير قديماً من الوجهة التاريخية ، على ما هو معروف ، وبخاصة في العصر العباسي الزاهر ، عصر النقاء الثقافية العربية بالثقافات الأخرى المنضوية تحت ظل الإسلام ، أو المتصلة به عن طريق الترجمة ، فإن التأثير الأسلوبية الذي يلحظ على أقلام كتابنا في العصر الحديث ، قد انتقل معظمه من اللغات الأوروبية ، وبخاصة الانكليزية والفرنسية .

ومع أن من هذه الأساليب ما يمكن إرجاعه إلى أصول غير عربية ، حتى إنه يمكن أن يقال عند النقاش إن هذا الأسلوب لم يعرف في العربية ، وعُرف في اللغات الأجنبية ، من مثل قول لكتاب معاصرين : "تبادلاً التهاني" و "تبادلاً بعض الكلمات" (١) . غير أن هذا الأسلوب - في الواقع - ليس أجنبياً محضاً ، لأن استعمال الفعل (تبادل) فصيح ، ووارد في كلام البلغاء ، كقولهم : "تبادلاً ثوبيهما" ، فاستعمال إذا في كلامهم كان للدلالة الحسية ، ثم استعمل حديثاً في الأمور المعنوية كالتهاني ، جرياً على أساليب العرب في استعمال المجاز . وقد استعمل العرب في الأمور المعنوية فعلاً قريباً من هذا الفعل هو "تقارض" ، فقالوا : "هم يتقارضون الشاء بينهم" (٢) .

ولو استعمل المترجمون مثلاً الفعل "تقارض" بدل الفعل "تبادل" ، لكانوا قد وقعوا على اللفظ العربي نفسه والمستعمل في هذا المقام (٣) .

وإلى جانب هذا تسربت إلى أقلامنا - نحن المعاصرين - أساليب لا خلاف في أنها ليست عربية ، كقولهم : "إنه لا يرى أبعد من أرنية أنفه" ، و "إنه يتصيد في الماء العكر" ، و "ساد الجهل أو الفوضى" ، و "صبّ عليه جام غضبه" (٤) . وما إليها وهذه الأساليب وإن لم ينطق بها العرب ، جارية على طرائق كلامهم في المجاز ، سواء أكان هذا المجاز كناية ، كما في العبارتين الأولى ، أم كان "استعارة" ، كما في

العبارتين الأخيرتين . وقد امتازت العربية من بين سائر اللغات بقدرتها على النمو والاتساع بطرائق كثيرة ، منها على تعبير المرحوم الدكتور مصطفى جواد^(٥) : مجازها العريض .

وقد انعقد إجماع النقات من العلماء - كما يقول علي عبد الواحد - : "على قياسية المجاز والكتابة ، وهو إياحة استعمال اللفظ في غير ما وضع على طريق المجاز ، أو نقله من معناه الأصلي إلى معنى اصطلاحى ، متى تحقق بين المعنيين علاقة من العلاقات المقررة في علم البيان ، التي جرت عادة العرب أن يعتمدوا عليها في تعبيرهم المجازي"^(٦) .

وعلى هذا سار القدامى وكذلك المحدثون ، وبفضل هذا المنهج اتسع فن البيان العربي ، وأحرزت اللغة ثروة كبيرة ، واتسعت للعلوم والفنون ، ومختلف مظاهر الحضارة^(٧) . فعدم قياسية المجاز جمود لا يلائم روح العربية وقدرتها الفائقة على التطور والتجديد والتوليد ، لأنه لا يصح - على رأي الذين لا يجيزون قياسية اللغة - أن نقول مثلاً : "كان القمر يسبح في بحيرة صافية من الماء" ، إلا إذا ثبت أن العرب استعملوا هذا الأسلوب للتعبير عن انعكاس صورة القمر على صفحة الماء الجميلة ، حتى بدا كأنه سابح فيه . وهذا ما لا يقره ولا يرتضيه الذين يريدون لهذه اللغة الكريمة النمو والثراء .

فاستعمال هذه الأساليب إذا ، لا يضير العربية في شيء ، بل على العكس من ذلك ، إنه ينمّيها . ولكن اشترط اللغويون المعاصرون أنه إذا وجد لتعبير من هذه التعابير نظير في كلام فصحاء العرب ، كان الأفضل والأصح ، العدول عنه إلى ما يماثله من كلامهم^(٨) . غير أن كثيراً من الكتاب والأدباء والمترجمين المعاصرين ، وخاصة المؤلفين في العلوم فيها ، قد يستعملون أساليب لا تتفق أحياناً مع أساليب العربية ، وذلك لعدة أسباب ، نجلها بما يأتي :

١- عدم كفاية تعود الأساليب الفصحى العالية ، وذلك يرجع إلى عدم كفاية العناية بقراءة الأساليب الرفيعة ودراستها ، التي يحفل بها نراثنا العربي الاسلامي ، كالقرآن الكريم ، وأقوال النبي الكريم محمد ﷺ وخطب الفصحاء ورسائلهم ، وأدب الكتاب البلغاء ، وشعر الشعراء المبدعين ، وبخاصة شعراء العصر العباسي ، فضلاً عن عدم اطلاع كثير منهم على أدب الكتاب المعاصرين المجيدين ، مثل طه حسين ،

ومصطفى صادق الرافعي ، وعباس العقاد ، وأحمد حسن الزيات ، وإبراهيم عبيد القادر المازني وأمثالهم من مشاهير الكتاب وناصريهم .

ولم يكن ذلك ليفوت المترجمين في الجيل السابق ، أو الذي قبله ، ولذا كانت أغليبتهم من أدباء ذوي أساليب متينة ولغة سليمة ، على نحو ما نجد في ترجمات فؤاد صروف وعبد المسيح وزير^(٩) وغيرهما .

إن الإدمان - إن جاز التعبير - على قراءة المتن الأدبية الرفيعة ، يطبع أسلوب (المعرب) بطابع السلاسة والمتانة (التلقائية) ، الأمر الذي يجعل هاتين السمتين من خصائصه .

٢- عدم الإلمام الكافي بأساليب العربية وطرائقها في صوغ مفرداتها وهينات تراكيبيها وهذا - فيما تبين لنا - سبب أساسي لكثير من الأوهام التي يقع المعربون في استعمال المفردات والتراكيب ، وفي نسق العبارات وتلازمها . وهذا باب كبير لا مجال لتفصيله ولكن نكتفي بإيراد مثله وشواهد منه ، مستقاة في أغليبتها من النصوص المعربة في جامعاتنا العربية ، من خلال الكتب المؤلفة أو المعربة عن طريق الترجمة :

أ- فمن ذلك ما لاحظناه من عدم ارتباط الأسماء المتعاطفة - في كثير من الأحيان - بحروف العطف ، والاكتفاء بعطف الاسم الأخير منها فحسب . وهذا يغلب عند التعداد كقولهم : "وكانت المدارس منتشرة في العصر العباسي في مدن العراق المختلفة ، كبغداد ، الموصل ، البصرة ، وواسط" . والصحيح أن يكون كله - أو ، فيقال : "ببغداد ، الموصل ، والبصرة ، وواسط" . ذلك أن إضافة (حرف العطف) في النص المعرب ، ليس تزايداً من لدن المعرب ، بل هو أمر جائز ، تملية خصوصية العربية ، ولذلك يسميه أحد أساتذة الترجمة المعروفين^(١٠) في جامعنا : "الحشو المشروع" .

ب- التأثير بالترجمة (الحرفية) للنصوص ، تأثراً قد يحيل الترجمة العربية إلى جمل تبدو مفككة مضطربة - لا رابط بينها يجمعها - مما يجعل المعنى يغم على "الخبير اللغوي"^(١١) ، والذي هو عادة مختص باللغة العربية اختصاصاً عالياً ، حين يكون من الجامعة . فإذا غم عليه معاني تلك الجمل ، وهو بالوصف الذي وصفنا ، فكيف حال الطالب المبتدئ الذي سيقروها في الكتاب المعرب الذي سيزود به بعد طباعته !؟ لا شد أن المعاناة لديه تكون أشد ، إذ سيجهد نفسه وقضي وقتاً غير قليل في فك رموزه

بعد أن اعتاصت العبارات عليه . وقد لا يجديه ذلك نفعاً ، بل قد يؤدي به إلى فهم خاطئ للنص غير مراد أصلاً من لدن معربة .

وبيان ذلك أن من الأخوة المعربين من يتناول الفكرة عند التعريب مجزأة - فيما يبدو - فيعربونها جملة جملة ، أو تركيباً تركيباً ، أو لفظه لفظه ، من غير النظر على وجه الإجمال إلى صياغة تلك الفكرة ، فكأنهم - سدد الله خطاهم - يترجمون ترجمة حرفية مجزأة ، ولو أنهم راعوا في أثناء قراءتهم للنص معناه العام ، ورتبوا آخر الكلام على أوله ، وربطوا بين أجزائه وفقراته ، لوجدوا أن تعريبهم أكثر إصاغة للمراد . وقد مرّ بي وأنا أقرأ كتباً معربة في الجامعة أو خارجها شيء من ذلك ، والإخوة الذين عربوها ، وكنت خيرها اللغوي يتذكرون ذلك .

ومن أمثلتها هذه الترجمة : " . . لذا بالنسبة لمشاهدة على الأرض ، والساعة المتحركة في السفينة الفضائية ، تظهر تعطي إشارات بسرعة أبطأ من سرعة انبعاث الإشارات " .

ج- ومما يلحظ على أساليب التعريب أيضاً ، عدم الدقة في "الاستعمال اللغوي" ، إلى الحد الذي يخرج فيه إلى "الغلط اللغوي" . وهذا في الواقع له مظاهر كثيرة وصور متنوعة ، منها عدم الدقة في استعمال الحروف ، ولا سيما حروف الجر ، مما يسبب أغلاطاً في الجمل ، ولا سيما الفعلية منها ، التي هي لب اللباب في الجملة العربية ، موضع القوة فيها . وهذا الاستعمال الخاطئ له ثلاثة مظاهر وصور رئيسة في الحروف :

أحدها : استعمال حرف مكان حرف ، لا يصح استعماله في موضوعة ، كاستعمال (على) في موضع (عن) أو العكس ، على نحو ما نجد في قوله : "تكلم عن" ، إذ هو كثير الشبوح ، والصحيح أن يقال : "تكلم على" ، ما دام لا يريد بذلك النياية ، ومن هذا القبول في الوهم قولهم : "أجاب على" ، والصحيح : "أجاب عن" .

وثانيها : إدخال حرف جر في الكلام الذي لا يحتمل دخول هذا الحرف فيه ، بحسب أساليب العربية ، وذلك حين يكون هناك فعل يتعدى بنفسه لا بحرف الجر ، أو كما يقال في الاصطلاح النحوي : "لا بالوساطة" . فيعديّ المعرب بحرف جر لا يتعدى به في ذلك الموضع والاستعمال .

فمن ذلك الفعل : (لاحظ) ، الذي كثيراً ما يعديّ المعربون - فيما تبين لي - بحرف الجر (الباء) ، لأنه لا يقال : رأيت بذلك الشيء ، بل يقال : رأيت ذلك الشيء ، ومثله قولهم : "يسمى يعلم اللغة" ، والصحيح "يسمى علم اللغة" من غير باء ، والشاهد عليه القرآن الكريم ، فقد قال تعالى : ﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾^(١٢) ، فعديّ الفعل بنفسه لا بالباء ، فلم يقل : "وإني سميتها بمريم" . وكان الدكتور مصطفى جواد يحتج بهذه الآية الكريمة على تعديّ الفعل (سمي) بنفسه ، لا بالباء كما هو شائع بين الناس .

وثالثها : تعديّ الفعل إلى مفعوله مباشرة بغير حرف جر ، مع أن المعنى يقتضي تعديّته إليه بهذا الحرف . ولنضرب مثلاً الفعل (وصل) ، الذي يتعدى إلى مفعوله - (إلى) ، إذا إريد به بلوغ مكان أو شيء ما . فيقال : "وصلت إلى شاطئ السلام" ولا يقال : "وصلت شاطئ السلام" . لأن هذا الفعل من "الصلة" ، كما كان يقال قديماً "قوصلة الخليفة" ، أي أعطاه صلة ، وهي العطية^(١٣) والرغد من مال وغيره .

ومن استعماله في أحد الكتب المعربة في الجامعة هذه العبارة : "إن أشعة الشمس تصل الأرض بمعدل .." . والصحيح أن يقال : "تصل إلى الأرض" ، والدليل على ذلك قوله تعالى : ﴿فَلَمَّا رَأَىٰ أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً﴾^(١٤) والمعنى : لم تصل إلى الطعام الذي قتمه إبراهيم عليه السلام إليهم ، ولم يتناولوا منه ، إذ كانوا ملائكة .

ومن أمثلة عدم استعمال حرف الجر في موضع يقتضي استعماله ، هذه العبارة : "لكي يُسمح للالكترونات أن تصل" ، والصحيح : "بأن تصل" ، إذ لا يقال في العربية : "يسمح له الوصول" ، بل يقال : "يسمح له بالوصول" .

وينبغي أن نعترف بأن استعمال حروف الجر - وخاصة في العربية - ليس شيئاً بسيطاً ، بل هو يحتاج إلى إحاطة كافية بمعاني تلك الحروف وطرق استعمالها . ولا شك في أن للممارسة والدربة ومداومة القراءة في كتب التراث الأدبي الخالدة ، أثراً في تيسير هذه المهمة .

د- ومما يلحظ على كثير من أساليب التعريب تكرار عدد من الألفاظ أو التراكيب من دون أن يكون لتكرارها حاجة ، حتى أنها لتغدو عند قراءة عدد من الصفحات كاللزمة ومن أظهر ما لفتنا عدداً من الزملاء المختصين ، هذا التركيب : (فإن) ، الذي استعمل

في أكثر من كتاب زائداً في الكلام ، بحيث أنه لو حذف منه لما أثر في المعنى ومجرى التعبير . وقد تبين لي أن عدداً من المعربين كانوا يستعملون هذا التركيب للتعليل ، وكذلك (حيث) ، فهي ترد كثيراً في الكتب العلمية المعربة مضممة معنى : (لأن) أو (إذ إن) ، وكلاهما تعليل ، مع أن هذه الأداة تستعمل في اللغة للظرفية المكانية بلا خلاف بين النحاة ، كقولنا : "اجلس حيث يجلس أخوك" ، وفي التنزيل : ﴿فَخَذَوْهُمْ وَأَقْتَلَوْهُمْ حَيْثُ تَقَفْتُمُوهُمْ﴾^(١٥) وتدخل عليها (من) كقولنا : "عاد من حيث أتى" ، كما تدخل عليها الباء أيضاً ، كقول وضاح اليمن :

سبوا قلبي فحلّ بحيث حلوا
ويعظم إن دعوا ألا يجيبا^(١٦)
وعليه قوله تعالى : ﴿فَكَلَّا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾^(١٧) . وتستعمل (حيث) قليلاً للظرفية الزمانية . وتتضمن معنى الشرطية إذا دخلت عليها (ما) الكافية^(١٨) كقول القائل : "حيثما تسافر في بلدك تجد ما يسرك" . وقول الشاعر : حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحاً ..

فهذه استعمالات (حيث) في الكلام الفصيح . غير أن الذي يلحظ هو استعمالها لدى المعربين للتعليل ، كما بينا آنفاً ، كقول أحدهم في كتاب معرب عن الانكليزية مطبوع^(١٩) : .. لأن ما يمكن أن يبرر ذلك التعريف ، الإشارة إلى أفكار أو أعمال معينة ، والعكس صحيح أيضاً . حيث لا يوجد أي تعريف صحيح تماماً ، أو مرض بصورة نهائية^(٢٠) .

ومثله قوله في موضع آخر : "وهذان المظهران للحركة الرومانتيكية - التجديد في القيم الجمالية وفي كتابة- يتداخلان تداخلاً كبيراً ، حيث أن إعادة التقييم النظرية ، سبقت ورافقت وصاغت أشكال التعبير الشعري"^(٢١) . واستعمال المعرب (حيث) للتعليل ، والصحيح أن يستعمل بدلاً منها (إذ) ، لأن هذه الأداة قد تستعمل للتعليل ، كما في قوله تعالى : ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُم فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾^(٢٢) . وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَكُوا بِهِ فَيَقُولُونَ هَذَا إِنْكَ﴾^(٢٣) ، وكذلك قول الشاعر :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم
إذ هم قريش وإذ ما مثلهم ينش^(٢٤)

هـ - التأثر بأسلوب اللغة الأجنبية ، المنقول منها النص المعرب ، تأثراً يجعل التعبير ينح عن سنن الأسلوب العربي السليم . وله صور وأمثلة متعددة منها :

تقديم الاسم على الفعل في الجمل من غير أن يكون هناك داع بلاغي معنوي لهذا التقديم ، ويرجع ذلك في الواقع إلى طبيعة صوغ الجملة -الانكليزية مثلاً- إذ تبدأ عادة كما هو معلوم بالاسم ، حين تكون خبرية كما في (Ali Sent a Letter to his father) ، فإذا ترجمناها بحسب صيغتها وتركيبها في النص الانكليزي ، قلنا : "عليّ أرسل رسالة إلى والده" ، وإذا ترجمناها فصغناها بحسب تركيب الجملة العربية ، قلنا الفعل وجئنا بالاسم بعده فاعلاً له ، فقلنا : "أرسل عليّ رسالة إلى والده" . فهذا هو الأصل في تركيب هذه الجملة . ويجوز في العربية تقديم الاسم على الفعل ، لأغراض بلاغية متعددة ، كالتخصيص ، والتأكيد ، وهو إعلال السامع -كما في هذا المثال- أن عليّاً هو الذي أرسل الرسالة إلى والده وليس سواه . فيقال عندئذ : "عليّ أرسل رسالة إلى والده" وهذا مرتبط بعلم المعاني في العربي .

وهذا هو أسلوب العربية . وعلّة تقديم الفعل على الاسم في العربية ، هو أن الفعل أقوى من الاسم ، لأنه يمثل الحدث . آية ذلك اشتقاق الأوصاف المعروفة بـ (المشتقات) منه . كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، بل المصدر أيضاً -على ما يقرره علم اللغة الحديث^(٢٥) - ، وعلى أساس ما هو مقرر في هذا العلم من أن اللغة تنتقل من الحسن إلى المعنوي ، ومن التجسيد إلى التجريد^(٢٦) . وعلى هذا فليس قوياً ما ورد في عدد من الكتب العربية من تقديم الاسم على الفعل ، تأثراً بالترجمة الحرفية ، كالذي ورد مثلاً في النص الذي يقول : "في هذه الحال ، مشاهد في المرجع (S) يرى الجسم (B) يقترب من (A) بسرعة" . والصحيح أن يكون تركيب العبارة بهذه الصورة : "في هذه الحال يرى مشاهد في المرجع (S) الجسم (B) يقترب من (A) بسرعة" .

ومن مظاهر التأثر بالأسلوب الأجنبي عند الترجمة ، قولهم مثلاً : "إن هذا الموضوع كان قد درس من قبل عدد من الباحثين" ، ترجمة للعبارة الانكليزية وهي : (The subject was studied by many researchers) . والصحيح أن يقال بحسب أسلوب العربية الفصيح : "وكان هذا الموضوع قد درسه عدد من الباحثين" ، بدلاً من "درس من قبل عدد من الباحثين" .

و- ومما يلحظ على أساليب التعريب ، استعمال طائفة من الألفاظ والمصطلحات الأجنبية بصيغتها الأعجمية ، التي وردت بها في اللغة المعربة ، فتكتب كما وردت فيها ، غير مشفوعة باللفظة العربية الدالة عليها ، أو تكتب بالعربية مع وجود بديل عنها . فمصطلح (الفيزياء الكلاسيكية) مثلاً ، يمكن أن يبدل به مصطلح (الفيزياء التقليدية) ، ومصطلحات : (الفوتونات) ، و(الالكترونات) ، (النيوترات) ، وما تزال تتردد في الكتب المعربة بهذه الصيغ ، فتكتب بالعربية على هذه الصور التي ذكرناها آنفاً ، أو تكتب بصيغتها الأجنبية من غير أن يذكر لها نظير بالعربية .

فكلمة (الفوتونات) مثلاً تكتب (Photones) ، وكلمة (Anode) تستعمل بالعربية بصيغتها الأجنبية : (أنود) ، حتى أن أحد المترجمين يقول متحدثاً عن الظاهرة "الكهرو-ضوئية" في الفيزياء الحديثة : "الصفحة المعدنية المشققة تعمل كأنود (Anode)" وكان من الصحيح إيجاد لفظة عربية لها . وقد ترجم زميلان في جامعة الموصل (Photones) بـ(الكلمات)^(٢٥) ، بدلاً من الفوتونات التي هي تعريب للكلمة وليست ترجمة لها ، وهي في معايير المعرب والدخيل ، تعد لفظاً دخيلاً ، لأنها لم تصغ بحسب أساليب العربية وطرائقها في التعريب ، إذ ليس في صيغتها (فوعول) و(فوعولات) . ونظيرها (الفولتية) ، تعريباً لكلمة (Voltage) .

إننا في هذه المرحلة العلمية الجديدة ، مرحلة التعريب ، أو لنقل : مرحلة نهضة التعريب ، نطمح كثيراً في أن يستغني المعربون عما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً- عن الألفاظ الأجنبية ، وذلك بالبحث عن نظيرها العربي ، سواء في الغوص في بطون المعجمات أم في دواوين الشعر وكتب اللغة والأدب والفلسفة والمنطق وغيرها من كتب التراث . وقد كان اللغويان السوري الأصل العراقيا الموطن : عز الدين التنوخي وساطع الحصري ، من الرواد الأوائل في هذا المضمار ، فقد ترجما وعربيا عدداً من الألفاظ العلمية وغيرها . فنال جهدهما اللغوي هذا الاستحسان ، وقد كتب لكلية (الفيزياء) ترجمة للمصطلح الفرنسي (Physique) ، كتب لها بقاء في معاهد العراق الثانوية والجامعية إلى هذا اليوم ، فهي اللفظة الشائعة المتداولة . وكانت من تركمات الأستاذ التنوخي رحمه الله^(٢٦) . ولم يجد اعتراض الأب أنستاس ماري الكرمللي- اللغوي العراقي- على هذه الترجمة نفعاً ، بلا أخذ أهل العلم بترجمة التنوخي ، لأن قياسها سليم ، إذ قيس على لفظة علمية ظهرت في العصر العباسي الزاهر ، صر

العلم والتقدم الحضاري ، وهي (الكيمياء) ، فكان ما اقترحه الكرمللي من ترجمة اللفظة الفرنسية بـ(فوسيقى) على غرار (موسيقى) ، قياساً مع الفارق ، كما أوضحنا ذلك في تطبيقنا عليه^(٢٧) . إذ أن الفيزياء علم والموسيقى فن ، فلا يحسن القياس (إلا على النظرير وكان هذا الجهد الذي بُذل في الترجمة والتعريب قد سبق بعضه تأسيساً (المجمع اللغوي العراقي) في سنة ١٩٢٦ ، وبعضه بعده ، فكان بادرة خير ، في نهضتنا اللغوية الحديثة ، مثلما كان المجمعان المصري والسوري .

ومن المعجمات الحديثة التي تفيد في الترجمة والتعريب : (معجم المصطلحات العلمية في اللغة العربية) لمصطفى الشهابي ، وقد نشر في دمشق سنة ١٩٦٥ ، و(معجم المصطلحات الأثرية) ليحيى الشهابي ، وهي فرنسي-عربي- ، طبع في دمشق سنة ١٩٧٦ ، و(قاموس المصطلحات الاقتصادية والرياضية) لمحمد لبيب ، وغيرها من المعجمات الحديثة ، فضلاً عما نشرته مجلة (اللسان العربي) الدورية التي يصدرها المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي ، التابع لجامعة الدول العربية إذ كان يُصدر أكثر الأعداد جزأين أحدهما يتعلق بالبحوث ، والآخر بالمعاجم ، فقد تضمن المجلد السابع مثلاً الصادر في ذي القعدة سنة ١٣٨٩ هـ ، شباط ١٩٧٠ ، ما يأتي من المصطلحات وألفاظ اللغة : (المصطلحات الرياضية في اللغة العربية) للدكتور محمد واصل الظاهر ، وهو أستاذ في جامعة بغداد معروف ، و(الجديد في ألفاظ الحضارة) لمحمود تيمور عضو مجمع اللغة العربية في القاهرة ، و(مستحدثات) لعبد الحق فاضل ، وهو من المعنيين باللغة في العراق . وقد قدم الأخير لهذه المستحدثات بكلمة قال فيها : "تعرض لنا في القراءة والكتابة كلمات أعجمية لا مقابل لها في العربية وقد وضعنا لبعضها ألفاظاً مشتقة من صيغ عربية .. مع بعض الألفاظ المعجمية المهمة التي نقترح إحيائها"^(٢٨) .

فهدف الأستاذ عبد الحق من عمله اللغوي هذا فائدتان عمليتان رئيستان :

إحداهما : وضع صيغ عربية بإزاء ألفاظ أجنبية .

والآخر : إحياء عدد من عالم التعريب ، وهو مطمح نشط له غير واحد من المعربين فكان مما أورده عبد الحق في (مستحدثاته) عدد من الصيغ ، التي ضمت أوزاناً لأسماء الآلة فكان منها : (الفاكورة) : آلة التفكير ، أي العقل الإلكتروني ، وهي بزنة : (فاعولة) من قبيل (الطاحونة) و(الناعورة) ، ومنها(المنذار) ، وهو الرادار ، بزنة

(مفعول) الدال على الآلة في العربية . ومنها (الحاسوبية) : للحسية الالكترونية الكبيرة ، وأما الصغيرة فهي (المحسبة) ، بزنة (مفعلة) . وهناك أيضاً (الحطيطية) ، وهو ما يحط من الثمن ، وقد اقترحها بدلاً عن (Discount) ومنها : (الأرضانيات) ، وهو علم طبقات الأرض بدلاً عن اللفظة الأجنبية (Geology) .

وهذا الذي قدمه الأستاذ عبد الحق فاضل في بحثه هذا ، يمثل مطمحاً من مطامح الغياري على العربية في العصر الحديث ، لأنه يضع اللفظ العربي مكان الأعجمي (الأجنبي) . ومع أن أكثر الألفاظ التي اقترحها لم تزل الشهرة والشيوخ الآن ، إلا أن الزمن قد يتكفل بذلك في سنين مقبلة ، وإن كانت لفظة (حاسوبية) شائعة اليوم بصيغتها المذكورة (حاسوب) . فهذه إحدى مقترحاته التي شاعت ، وإن لم يكن أول من اقترحها .

ونحن نؤكد هنا ما يتناه أنفاً ، من أننا نطمح إلى أن يستغني العربون في أقطارنا العربية عن كل لفظ أجنبي له نظير في العربية ، وجد في عصور الاحتجاج ، أو استعمله المولّدون في مختلف العصور ، أو أدخله باحثون في العصر الحديث في كتبهم المعربة والمؤلفة . فإن لم يتيسر ما يعتز عن معنى اللفظة المراد نقلها إلى العربية ، بنقطة ووضوح وكفاية ، عمدوا إلى (التعريب) ، والوسيلة القديمة-الحديثة-في نقل ألفاظ كثيرة إلى لغتنا الكريمة . وذلك بتغيير في الصور أو البنية أو كليهما . خير مثال على ذلك (دراخما) اليونانية الأصل (الرومية) ، إذ عرّبها العرب بعد نقلها ، فجعلوها (درهم) ، بزنة (فعلل) ، قياساً على (هجرع) كما ذكر سيبويه^(٢٩) ، ومن ذلك في العصر الحديث (تلفزيون) ، إذ عرّبتها المجامع اللغوية العربية ، ومنها المجمع العراقي^(٣٠) إلى (تلفاز) ، لكونها دالة على اسم آلة ، وأمثال ذلك كثيرة في عصرنا هذا أما استعمال اللفظ الأجنبي ، مع إمكان ترجمته إلى العربية أو تعريبه ، فهو محظور ، وقد قرر مجمع اللغة العربية في القاهرة "عدم جواز استعماله" ، لأن في العربية غنية عنه" ، ولأن في بطون معجماتنا مئات الألفاظ من الألفاظ المهجورة الحسنة النغم والجرس ، الكثيرة الاشتقاق مما يصلح أن يوضع للمسميات الحديثة من غير حدوث اشتراك ، لأن بعضها من مرائد الإهمال والنسيان يصيرها كأنها موضوعة وضعاً جديداً^(٣١) .

فهذا ما قرره المجمع المصري ، وغني بتطبيقه ، فوضع عدداً كبيراً من الأسماء العربية ، لمسميات حديثة جرت العادة باستعمال ألفاظ أجنبية في التعبير عنها . غير أنه احتاط للحالة التي قد تدعو فيها الضرورة التي استعمال لفظ أجنبي في الشؤون العملية والفنية ، ويتعذر إيجاد لفظ عربي يحل محله . فأجاز في هذه الحال فقط استعمال اللفظ الأجنبي معرباً أي بعد صقله صوتياً وبنوياً بما يلائم أساليب العربية وطرائقها في التعبير ، وذلك بقرارة الذي يقول فيه : "يجوز المجمع أن تستعمل بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة ، على طريقة العرب في تعريبهم"^(٣٢) . فاقترع الجواز على المعرب دون الدخيل ، وهذا مبني على أن العربية غير عاجزة بحال ، عن تطويع اللفظ الأجنبي وفق أساليبها ، وهي حقيقة لا شك فيها . ولذلك عمد التونسي إلى الترجمة ، فاستعمل (مكتاف) و(محرار) و(محماض) ، لألفاظ أجنبية فاستحق ذلك الثناء .

وحين بدأ (المجمع العلمي العربي) بدمشق أعماله عام ١٩١٩ ، توخى في ذلك خدمة اللغة العربية بإصلاح لغة الدواوين ، ولغة التعليم والتدريس والكتب المدرسية ، ومواجهة مقاصد الحضارة الواسعة ومطالب الحياة العصرية في القرن العشرين^(٣٣) . ولم يكن منهج (المجمع العلمي العراقي) مختلفاً عن منهج المجمعين المصري والسوري ، إذ كان يؤثر اللفظ العربي على ما سواه من ألفاظ مولده ، ويؤثر على الحديث ، إلا إذا اشتهر . واستعمل اللفظ العربي الأصل إذا كان المصطلح الأجنبي مأخوذاً عنه ، مثل لفظة (الكحول) (Alcohol) ، وقد تجنب تعريب اللفظ الأجنبي إلا في أحوال معينة^(٣٤) .

المبحث الثالث

الضاد في العربية

بين نطق القدامى ونطق المعاصرين

(١)

ماهية الضاد وتسمية العربية بها

الضاد - كما يصفه علماء الأصوات^(١) - صوت مجهور ، رخو ، مطبق ، مستعل . وهو في الترتيب الألفبائي للأصوات ، الصوت الخامس عشر ، وفي الترتيب الأبجدي السادس والعشرين ، من بين أصوات العربية البالغة تسعة وعشرين صوتاً . وقد سميت العربية به ، وكُنِيَ به عنها ، فقيل : "لغة الضاد" ، تمييزاً لها من بقية اللغات إذ اختلفت هذه اللغة الكريمة به في النطق ، هذه اللغة التي وصفها من لبس من أهلها وهو المستشرق الفرنسي ماسينيون ، بوصف يدل على قرط إعجابه بها ، وإكباره لها . وذلك حين قال عنها : "الضادية المعجزة"^(٢) .

وقد وصف هذا الصوت : (الضاد) ، الذي تميزت به العربية من غيرها من لغات العالم القديم والحديث ، بأنه لا يستطيع أن ينطقه بصورته السليمة ، غير العربي وغير من تعلم العربية وشبَّ عليها ، بل لا بد أن يحرفه من لم يعتد على النطق به ، عن مخرجه الصحيح ، الذي يلفظ به العربي ، إلى مخرج آخر هو في أغلب الأشهر : (الزاي) ؛ إذ مهما تكلف غير العربي محاولة نطقه ، لم يستطع أداءه بصورته السليمة فإذا قيل له مثلاً : "قل هذا ضروري" قال "زُروري" . وقد جرَّبْتُ ذلك بنفسِي ، حين عهد إليّ - قبل عشرين عاماً - بتعليم الأساتذة الأجانب العربية في جامعة الموصل ، وكانوا من الأوروبيين والهنود والباكستانيين .. فهذا يلحظ لدى السلالة (الهندو-أوروبية) وغيرها عادة .

بل إن هذا الصوت "الفريد" ، على فرض وجوده في اللغة الجزرية^(٣) الأم - أو كما يسمونها السامية - قد اختلف من بقية الجزريات ، ولم يبق إلا في العربية .

وقد ذكر ذلك من القدامى ابن منظور في معجمه^(٤) ؛ إذ قال "الضاد للعرب خاصة ، ولا توجد في كلام العجم" . ومن المعاصرين الأجانب المستشرق برجنسراسر^(٥) فقد قال : "الضاد القديمة حرف غريب جداً ، غير موجود - حسب ما

أعرف - في لغة من اللغات إلا العربية . وإنَّلك كانوا يكونون عن العرب الناطقين بالضاد" .

لقد اختلفت لغتنا العربية بالضاد إذن واستأثرت به ، حتى أن اللغات الجزرية الأخرى ، كانت تنطق أصواتاً قريبة منه في الصفة والمخرج ، أو بعيدة عنه ، من دون أن تقدِّر على النطق به . وهذا جليّ في عدة ألفاظ لها عين الدلالة ، استعملت في عدة لغات جزرية . فكلمة (أرض) مثلاً في العربية ، نجدها (أرض) - الضاد - في العبرية ، ونجدها : (أرسيتو) - بتخميم السين أحياناً - في الأكديّة (البابلية - الآشورية) ، وتنطق : (أرد) في الحبشية ، و(أرعا) أو (أرقا) في الحبشية^(٦) .

وهذا الذي قدمنا من كلام أهل العلم ومن تعدد صور الضاد في اللغات الجزرية في كلمة (أرض) ، يردّ زعم من يرى أن صوت الضاد يختص به العرب ، وينفع استثناء ابن منظور في كلامه الذي أورده أنفاً حين قال : "ولا يوجد كلام العجم ، إلا في القليل" ، إذ لا يعرف علم اللغة ولا تاريخ اللغات - قديماً أو حديثاً - أحداً كان ينطق هذا الصوت ، غير الناطقين بالعربية .

ووصف العربية بأنها (لغة الضاد) قديم ، وثمة رواية يتناقلها الناس منذ عدة قرون ، ويعزونها إلى النبي ﷺ ، أنه قال : "أنا أفصح من نطق الضاد" ، أي : أفصح من نطق العربية ، وذلك بذكر الجزء وإرادة الكل وهو اللغة ، على أسلوب في العربية معروف ، وهو (المجاز المرسل) . غير أن هذا الخبر لم يثبت عن النبي ﷺ فلم تذكره كتب الحديث المعروفة ، ومنها الكتب الستة ، ولذلك استبعد ابن الجزري^(٧) وجوده وصحته ، بقوله : " .. والحديث المشهور على الألسنة : (أنا أفصح من نطق بالضاد) ، لا أصل له ولا يصح" . وقد ذهب الدكتور حسن ظاظا إلى أن من أقدم الإشارات إلى لغة الضاد بيت المتنبّي :

وَبِهِمْ فَخْرُ كُلِّ مَنْ نَطَقَ الضَّادَ

دَوْغُو الْجَانِي وَغَوْتُ الطَّرِيدُ^(٨)

مع أن المتنبّي عاش - كما هو معروف - في القرن الرابع للهجرة ، ثم استترك الدكتور حسن ظاظا قائلاً : "ولكن لعل التسمية بلغة الضاد كانت من قبل جارية على السنة اللغويين ، بل لعلها كانت شائعة بين العامة"^(٩) ، من غير أن يعتد بالأثر الذي ذكرناه سابقاً ، ولعل علم بعدم ثبوته عن النبي ﷺ ، فأهمل الإشارة إليه .

الضاد في نطق القدامى

أقدم من حدد موضع الضاد من جهاز النطق سيبويه^(١٠) المتوفى سنة ١٨٠ للهجرة . وكان تحديده لها دقيقاً ؛ إذ بين أنها تخرج "من أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس"، على حين حددها بعده الجاحظ المتوفى سنة ٢٥٥ للهجرة ، تحديداً عاماً حين بين أنها تخرج من الشدق الأيمن أو الأيسر بحسب اختلاف الناس في استعمال أيديهم ، كما سنوضح ذلك .

وقد تابع علماء القراءات والتجويد سيبويه في هذا التحديد الدقيق لمخرج الضاد من الفم . ولم أجدهم قد أضافوا شيئاً إلى ما قاله ، اللهم إلا ملاحظاتهم الدقيقة في وصفها كوصفها مثلاً بالاستطالة^(١١) ، والوشيجة التي تقرأ بها من اللام^(١٢) المفخمة .

وهذا التحديد توارثه علماء القراءات والتجويد ، وتناقلوه خالفاً عن سالف من أفواه أهل الإقراء والتجويد من الأئمة والعلماء ، على نحو ما نجد في وصف مكي بن أبي طالب القيسي الأندلسي المتوفى سنة ٤٣٧ للهجرة له ، ووصف أبي عمرو الداني المتوفى سنة ٤٤٤ للهجرة ، وابن الحزري المتوفى سنة ٨٣٣ للهجرة وغيرهم .

ويتبين من كلام علماء القراءات والتجويد ، أن الضاد صعبة النطق على ألسنة الناس ، وأن عدم مراعاة نطقها بدقة ؛ نتيجة لصعوبتها ، قد يحيلها إلى صوت آخر بل أو أصوات أخرى ، تنطق في بيئات مختلفة . وهي : الظاء ، أو اللام ، أو ما يقرب من الطاء (الذال المفخمة) ، أو صوت ممزوج بالذال ، أو صوت أشبه الزاي .

ولسنا هنا في مقام تفصيل هذا الانحراف الصوتي الذي لحق (الضاد) ، ولكن الذي لا بد من بيانه هو أن أصوات الظاء والطاء والذال ، تشارك الضاد في عدد من الصفات ، لا تشاركها فيها اللام ، وإنما تشارك اللام الضاد في المخرج ، حيث تنحرف إلى جهة الأضراس اليمنى ، انحراف الضاد في نطقها القديم الفصح .

وقد علل علماء القراءات والتجويد هذا الانحراف الذي في الضاد ، بأن فيها استطالة . فما لو توفت هذه الصفة حقها ، تنقلب الضاد ظاء أو ذالاً ومرادهم بالاستطالة خروج الهواء منها بقدر أكبر^(١٣) من خروجه من الظاء . فكان الوقت الذي تستغرقه

الضاد عند النطق بها أطول من الوقت الذي تستغرقه الظاء . وهذا يحتاج في الواقع إلى مران على النطق بالضاد لتحقيق هذه الاستطالة فيها .

يقول مكي بن أبي طالب^(١٤) : "إذا تمادي المجود بذلك ، ومرن عليه ، صار التجويد بلفظها عادة وطبعاً وسجية" . وهذه حقيقة يعرفها القائمون بتعليم أصول التجويد والتلاوة . وهو واضح جداً لدينا -أساندة الدراسات القرآنية- في تلقين ذلك لطلبتنا ؛ إذ يحتاج ذلك -غالباً- إلى جهد وتكرار من أجل حمل المتلقي على الأداء السليم لهذا الصوت الفريد .

وكلام مكي شعرنا -وقد عاش في النصف الأول من القرن الخامس- أن النطق بالضاد صار في العصور المتأخرة ، يحتاج على دربة وعران على أدائه صحباً من مخرجه ، مع سلامة صفته ، وذلك بعد أن ذهبت السليقة من الألسن ، وهو ما نتبينه في أيامنا هذه في عدة أقطار عربية .

ويبدو أن صعوبة النطق بالضاد ، تضاعفت بمرور العصور ، حتى غدا المران عليه في نظر بعض أئمة الإقراء والتجويد ، أمراً مشوباً بالصعوبة ، على نحو ما نجد في كلام ابن الجزري المتوفى في النصف الأول من القرن التاسع للهجرة ، إذ يذكر أن "هذا الحرف خاصة ، إذا لم يقدر الشخص على إخراجها من مخرجه بطبعه ، لا يقدر عليه بكلفة ولا تعليم"^(١٥) . وهذا الرأي يراه ابن الجزري لا يسلم له ، ذلك أن الناس بعد عصر الفصاحة ، فقدوا السليقة في نطق الضاد ، وصار الاعتماد على الدربة والمران في عصور سبقت عصره بعدة قرون ، كعصر مكي مثلاً . وقد مر علينا سالفاً كلامه في أثر تمادي المجود في النطق بالضاد من مخرجها الصحيح ، في صيرورة ذلك بعدئذ طبعاً وسجية .

وكان بعض من عاش في القرن السابع من أئمة القراءات ، يذكر أنه قل من يحكم نطق الضاد من الناس^(١٦) . ولعل هذا الحكم قد بنى على ما يدور على الألسنة في الحياة اليومية ، لا على ما يؤديه المجود ، الذي سمع الضاد وحذق نطقها ، فصار لا يحيد عنها عند التلاوة والأداء .

وكان الجاحظ قد تفرّد بوصف الجهة التي يخرج منها الضاد في الفم ، بدقة وتفصيل ، ولم نجد أحداً قبله قد نبه عليها ، في ما رجعنا إليه من المصادر وذلك

وتنطق العراقيين ، الذين ينطقونها اليوم ظاء خالصة . وهو نطق وصفه الدكتور عبد الصبور شاهين وصفاً مصيباً حين قال : "إن ما نسمعه من نطق أبناء الجزيرة العربية والعراق للظاء ، هو أقرب الوجوه النطقية إلى القديم ، ولكنها تكتسب في نطقهم كثيراً بالظاء" (٢٥) ولو قال : إنها هي الظاء بعينها لم يعد الصواب . ولذلك كان احتمالاه مقبولاً ، وهو أن يكون هذا الالتباس الذي نشأ عن تقارب هذين الصوتين ، هو الذي دعا إلى تطور الضاد المصرية المعاصرة إلى صورتها الحاضرة ، كي تتميز من الظاء . ولا تكتسب بها عند النطق (٢٦) ، فهذا تعليل ليس ببعيد .

فهذا لغوي عربي معاصر بحث في الضاد ، فأصاب في شيء ، وأبعد في شيء وهو الدكتور إبراهيم أنيس ثم هذا لغوي آخر وهو تلميذه النائب الدكتور عبد الصبور شاهين ، يحتمل ما هو مقبول في ضوء دراسة هذا الصوت اللغوي الفريد ، فينال بذلك التأييد .

وبقي لنا رأي مستشرق كبير ، وهو برجشتراسر . يمثل وجهة نظر مفكر غربي ، فيذهب في تصور الضاد العربية القديمة مذهب آخر ، غير الذي ذهب إليه سابقوه أو معاصروه ؛ إذ يرى أنها قريبة جداً في النطق من (اللام) المفخمة ، أو كما سماها : المطبقة . واستدل على ذلك بنطق أهل حضر موت لها نطقاً قريباً من اللام المفخمة . واستظهر أن الأندلسيين كانوا ينطقون الضاد مثل هذا النطق ، بقول : ولذلك استبدلها الإسبان بـ (LD) في الكلمات المستعارة في لغتهم . ومثل لذلك بكلمة (القاضي) . التي صارت في اللغة الأسبانية : (alcalde) (٢٧) . واحتج هذا المستشرق لكون نطق الضاد كان قريباً في العربية من نطق اللام ، بما ذكره الزمخشري في كتابه "المفصل في النحو" من أن بعض العرب كانوا يقولون : (الطجع) بدل (اضطجع) (٢٨) وهذه في الواقع احتمالات لا يمكن القطع بها بغير بينة وحجة ؛ إذ من اليسير أن يقال : إن العرب الذين كانوا يقولون : (الطجع) ، إنما يبدلون بذلك الضاد لاماً ؛ لما بين اللام والضاد من الاشتراك في جزء من المخرج ، وهو حافة اللسان وإنما تكون الضاد من جهة اللسان التي في أقصى الحنك مما يلي الأضراس ، وتكون اللام من اللثة مع احراف قليل نحو الأضراس . ولهذا وصفها سيبويه بأنها صوت منحرف ؛ لانحراف اللسان مع الصوت (٢٩) .

الضاد الضعيفة :

وهي فرع من الضاد ذكرها سيبويه ، ووصفها بأنها : "لا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر" (٣٠) ، وأنها كغيرها من الأصوات اللغوية "لا تتبين إلا بالمشافهة" ثم حدد موضع هذه الضاد الضعيفة بأنها : "تتكلف من الجانب الأيمن ، وإن شئت تكلفتها من الجانب الأيسر ، وهو أخف" .

ثم علل خفة تكلفتها من الجانب الأيسر ، بأنك تنتقل بها من هذا الجانب إلى الجانب الأيمن ، فيسهل عليك ، وأنها تستطيل حين تخالط حروف اللسان (٣١) . وهذا الذي أورنناه هنا موجز ما يفهم من كلام فيه طول ، لا يخلو من غموض ، كما لاحظ الدكتور حسن ظاظا بحق (٣٢) .

غير أن الذي يفهم مما كتبه سيبويه عنها ، أنها لا تخرج مخرج الضاد المعهودة القوية ، من اعتماد مؤخر اللسان على أضراس في منطقة أقصى الحنك ، ولكن تركز على نقطة أكثر تقدماً نحو سقف الحنك . وهذا ما فهمه الدكتور حسن ظاظا (٣٣) من وصف سيبويه لهذه الضاد التي وصفها بالضعف . ويبدو أنها قريبة من الضاد الخليجية التي نسمعها أيضاً أضعف من القديمة ، وذلك بعد أن صارت تنطق في هذه المنطقة من مخرج الظاء لا من أحد جانبي الفم .

غير أن الدكتور حسام النعيمي (٣٤) يرى أن الضاد الضعيفة لا وجود لها في نطق أحد من العرب اليوم ، وكان شيخنا الدكتور مصطفى جواد رحمه الله - يصور الضاد العربية القديمة القوية ، بما يشبه وصف سيبويه للضاد الضعيفة ، إذ يدير لسانه عند تمثيلها من جهة اليسار إلى جهة اليمين ويقول : هكذا كانت العرب الفصحاء تنطقها وكأنها انتهت عليه بذلك الضاد الضعيفة التي وصفها سيبويه بالضعف ، لأن أحداً لم يقل بتحويل القوية من جهة إلى جهة ، على النحو الذي وصف سيبويه ، وإنما الإجماع على خروجها من أحد جانبي الفم ، من أول حافة اللسان ، وما يليها من الأضراس ، كما وصف سيبويه ، في ما نقلناه من كتابه سالف .

الهوامش

- ١- ينظر في وصفيهم لها : الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس ، ص ٤٨ وما بعدها .
- ٢- خواطر مستشرق في التصمين ، بحث لماسينيون ، مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة ٢١/٨ ، سنة ١٩٥٥ م .
- ٣- لأن أصلها من الجريزة العربية ، أما تسميتها بالسامية ، نسبة إلى سام بن نوح ، فلا تثبت للنيل العلمي ؛ إذ ليس هناك شعوب تسمى السامية ، ينظر : المدخل إلى تاريخ اللغات السامية للدكتور سامي سعيد الأحمد . ومن تراثنا اللغوي القديم له طه باقر وينظر كتاباً : فقه اللغة العربية ، ص ٦٩ وما بعدها .
- ٤- لسان العرب ، ٢٥٥/٤ (ضود) .
- ٥- التطور النحوي ، ص ١٨ .
- ٦- حسن ظاظا : كلام العرب ، ص ٢٩ .
- ٧- النشر ——— ، ٢٢٠-٢١٨/١ .
- ٨- حسن ظاظا : كلام العرب ، ص ٢٩ .
- ٩- المرجع نفسه ، كلام العرب ، ص ٢٩ .
- ١٠- الكتاب ——— باب ٤/٤٣٤ .
- ١١- ينظر مثلاً الكشف عن وجود القراءات السبع لمكي بن أبي طالب ١/١٣٧ .
- ١٢- والنشر في القراءات العشر ١/٢١٩-٢٢٠ .
- ١٣- ينظر في تفصيل ذلك : الدراسات الصوتية عند علماء التجويد للدكتور غانم قدوري ، ص ٢٦٧ وما بعدها .
- ١٤- الرعاية ، ص ١٥٨-١٥٩ . وينظر جهود علماء التجويد ، ص ٦٦٨ .
- ١٥- ينظر الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، ص ٢٦٨ .
- ١٦- ينظر الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، ص ٢٦٨ .
- ١٧- الجاحظ : البيان والتبيين ١/٦٢ .
- ١٨- المصدر نفسه : المكان نفسه .
- ١٩- آيسان والتبيين ١/٦٢ .
- ٢٠- ابن حنبل : سر صناعة الإعراب ١/٥٢ ، وينظر : الدكتور حسام النعيمي : أصوات العربية بين التحول والثبات ، ص ٥٠ (*) اللآلي السنية في المقدمة الجزرية / مخطوط وهو كتاب له شرح يبه مقدمة ابن الجزري في التجويد .
- ٢١- ابن الأثير : إيضاح الوقف والابتداء ١/٥٠ .
- ٢٢- ابن الأثير : الزاهر في كلام الناس ٢/٢٥٩ .

٢٣- ينظر كتاباً : فقه اللغة العربية ، ص ٢١٣ ، عند الكلام على التخلص من الهمز في لهجات

العرب .

- ٢٤- الدكتور إبراهيم أنيس : الأصوات اللغوية ، ص ٤٩ ، وينظر : فقه اللغة العربية ، ص ٤٦٣ .
- ٢٥- الدكتور عبد الصبور شاهين : علم الأصوات لبرتل مالدرج ، ص ١١٧ فوق
- ٢٦- المصدر نفسه ، نفس الصفحة .
- ٢٧- التطور الحضري ، ص ١٨-١٩ .
- ٢٨- التطور الحضري ، ص ١٨-١٩ .
- ٢٩- الكتاب ——— باب ٤/٤٣٥ .
- ٣٠- الكتاب ——— باب ٤/٤٣٢ .
- ٣١- الكتاب ——— باب ٤/٤٣٢ .
- ٣٢- كلام العرب ، ص ٢٨ .
- ٣٣- المصدر نفسه ، المكان نفسه .
- (*)- أصوات العربية بين التحول والثبات ، ص ٤٧ .
- ٣٤- ابن الجزري : التمهيد في علم التجويد ، وينظر : الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، ص ٢٦٩ .
- ٣٥- وهو ما ينطق به اللبنانيون والسوريون أيضاً .
- ٣٦- التمهيد ، ص ٤٢-٤٣ . وينظر الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، ص ٢٦٩ .
- ٣٧- أصوات العربية بين التحول والثبات ، ص ٥١ .

اللغات الجزرية ... لا اللغات السامية

يراد بمصطلح (اللغات الجزرية) : مجموعة من اللغات التي نطقت بها شعوب كانت تسكن الجزيرة العربية ، مثل اللغة الأكديّة - البابليّة - الآشوريّة - والعربيّة - والآراميّة - والفينيقيّة - والحبشيّة - والعبريّة^(١) وهي التي يطلق عليها الغربيون اسم (اللغات السامية)^(٢).

وهذا الاصطلاح الأخير غير دقيق ولا صحيح من الناحية العلمية ، بل الصحيح الذي ينبغي أن تسمّى به هذه اللغات هو (اللغات الجزريّة) ؛ نسبة إلى (الجزيرة العربيّة) ذلك أن الشعوب التي كانت تتطّق بهذه اللغات ، كانت تسكن الجزيرة العربيّة ثم هاجرت منها إلى العراق ، ودول أخرى مجاورة له ، طلباً للخصب ورغد العيش . فتسميتها (اللغات السامية) إذن لا وجه لها ، ولا يعضدها دليل يعتد به .

وكان أول من أطلق عليها هذه التسمية الخاطئة الألماني شلوتسر في أبحاثه عن التاريخ القديم عام ١٧٨١ م ، مستمداً ذلك من جدول تقسيم الشعوب الواردة في (سفر التكوين)^(٣) من كتاب (العهد القديم)^(٤) ، الذي يسمّى خطأ : (التوراة)^(٥) . ذلك الجدول الذي يرجع كل الشعوب التي عمّرت الأرض بعد الطوفان إلى أولاد نوح عليه السلام الثلاثة : سام ، وحام ، ويافت وهو أقدم ما وصل إلينا من أنساب هذه الشعوب^(٦) فهذه فرضية لا تستند إلى حقيقة تاريخية ، ولذلك قال فيها المستشرق الألماني الشهير تيودر نولتكه^(٧) : "ينبغي على العلم أن يصطنع لها اسماً " ، أي : يختار لها تسمية ، غير تلك التسمية التي اعتمدها الباحثون بعد وضع شلوتسر لها ، والتي شاعت ولا تزال للأسف - لدى عدد غير قليل من الباحثين العرب أيضاً ، وإن غدت مرفوضة من عدد آخر من عرب ومستشرقين ؛ ذلك أنه يلحظ على (سفر التكوين) من كتاب (العهد القديم) ، الذي تحدّث عن هذه الشعوب جملة أخطاء في علاقة بعضها ببعض . فقد عدّ (العلاميين) (Elamen's) من الساميين ، مع أنهم في حقيقة الأمر - لا صلة لهم بهم ؛ إذ يغلب على ظن العملاء أنهم من سكّنة إيران ، فضلاً عن أن هذا السفر عدّ (الفينيقيين) من الشعوب الذين سمّاهم (حاميين) ، وذلك بناءً على الصلات

التي تربطهم بالشعوب الأفريقيّة : المصريّة والبربريّة^(٨) . مع أن الفينيقيين لا صلة لهم البتّة بهم من الناحية العرقية .

وإذا كان الأمر كذلك ، فماذا ينبغي تسمية هذه الشعوب والأقوام التي سمّوها (ساميين) ؟

الجواب : هو أنه ينبغي تسميتهم (الجزريّين) أو (الجزيريين)^(٩) ، بناءً على الرأي الذي صار حقيقة لدى جمهور الباحثين ، من عرب ومستشرقين ، في تاريخ اللغات والشعوب القديمة ، من أن (الجزيرة العربيّة) كانت مهد تلك الشعوب والأقوام ، فيها عاشوا ، ومنها انطلقوا في هجرتهم إلى العراق ودول أخرى مجاورة له . فأُسست تلك الجموع ملكاً وحضارات راقية ، ولا سيما في وادي الرافدين ، حيث حلّ الآشوريون على مقربة من دجلة عند نينوى ؛ وحلّ البابليون على مقربة من الفرات في بابل ، وحلّ الكنعانيون والآراميون في العراق وسورية وفلسطين ومصر^(١٠) ، فالاسم الصحيح من الناحية التاريخية والقومية والجغرافية ، أن يُسمّوا بـ (الجزريّين) لما بيّناه آنفاً من ثبوت نسبهم إلى أرض الجزيرة العربيّة . وكذلك سُمي كثير من المستشرقين والعرب هذه الشعوب - كما بينّا آنفاً - (الجزريّين) وسمّوا لغاتهم (الجزريّة).

فمن العرب الذين اعتمدوا هذه التسمية طه باقر^(١١) والدكتور سامي سعيد الأحمد^(١٢) أستاذ التاريخ القديم في كلية الآداب بجامعة بغداد ، والدكتور كامل مورا^(١٣) الأستاذ في كلية الآداب بجامعة القاهرة ، والدكتور عامر سليمان^(١٤) أستاذ التاريخ القديم في كلية الآداب بجامعة الموصل ، وكاتب هذا البحث في كتابه (فقه اللغة العربيّة)^(١٥) المعتمد اليوم في الجامعات العراقيّة .

ومن المستشرقين شير نجر ، وشرادر^(١٦) ، ونولتكه^(١٧) ، وولفنسون^(١٨) الذين لم يختلفوا في أن جزيرة العرب كانت الموطن الذي انطلقت منه هذه الأقوام إلى موطن هجرتها حيث الخصب ورغد العيش .

وقد لقي استعمال مصطلح (اللغات الجزرية) ، بدلاً من (اللغات السامية) ، لدى الباحثين والدارسين العرب في أيامنا هذه ، ومنذ بضع سنين استحساناً كبيراً ، تحلّى بوضوح لدى أساتذة فضلاء في المملكة العربيّة السعوديّة^(١٩) ، حين اطلعوا على

ما كتبناه في كتابنا المذكور آنفاً ، من استعمال هذا المصطلح وعلميته وصدق واقعيته ، بدلاً من المصطلح الغريب والبعيد عن الواقع ، وهو (اللغات السامية) .

ومع سطوع هذه الحقيقة التي ذكرناها في التسمية ، وكونها بُنيت على حقيقة وأساس تاريخيين ، إلا أن من المستشرقين وبعض من يأخذون بمقولاتهم من غير تمحيص ، حاولوا طمس هذه الحقيقة ، فأوقعوا أنفسهم في خطأ ، كانوا في غنى عنه ، لو كانوا موضوعيين في بحثهم وحكمهم ، فقد زعم المستشرق الشهير (جويدى) (Ignazio Guidi) ، أن موطن هذه الجموع كان بابل^(٢٠) ، وأبعد منه في الزعم المستشرق الجيكوسلوفاكى (كارل بترجليك)^(٢١) ، إذ ذهب إلى أن موطنها أفريقية وخاصة المنطقة الشمالية .

ووقع جرجي زيدان في خطأ ، حين زعم أن موطنهم ما بين النهرين متأثراً - في ما يبدو - بما ورد في (سفر التكوين) من (كتاب العهد القديم) ، إذ سكن الآشوريون والبابليون -بعد الهجرة- على مقربة من نهري العراق الكبيرين دجلة والفرات ، كما ذكرنا سالفاً ، إلا أن موطنهم الأصلي كان هناك . وإنما سكن (السومريون) ، وهم غير جزريين ، جنوب العراق قبل أن يسكنه الجزريون من آشوريين وبابلين وارانين وغيرهم . وكانت لهم حضارة شامخة أفاد منها البابليون ، وأثرت فيهم بوضوح ، ومنها التأثير اللغوي في الأصوات ، كالكاف والعين^(٢٢) ، لعدم وجودها في اللغة السومرية .

وقد أجمع الباحثون المنصفون من المستشرقين وغيرهم ، على أن العربية أقرب اللغات الجزرية إلى (اللغة الجزرية الأم) ، وهي اللغة التي كانت تلك الشعوب تتحدث بها ، في موطنها الأصلي : جزيرة العرب ؛ وذلك لما في العربية من خصائص امتازت بها من غيرها من الجزريات ، كظاهرة الإعراب ، التي بقيت محتفظة بها . والتي عرفها الشعر العربي قبل الإسلام ، وكللها القرآن المجيد ببيانه المعجز المبين . فضلاً عن أن العربية أتم الجزريات في الحروف ، إذا خلت العبرية من عدد من الأصوات ، وكذلك البابلية ، على ما قدمنا سالفاً . فضلاً عن احتفاظ العربية بعدد كبير من الصيغ التي تبدو صبيغاً قديمة^(٢٣) ، مما جعل العربية توصف منذ أقدم العصور بأنها (لغة استغرافية)^(٢٤) . وهذا إلى أن العربية تمثل العقلية الجزرية

بأكمل وجه وأتم صورة* على حد قول المستشرق ولغنون^(٢٥) ، معللاً ذلك بأننا معها بإزاء مادة غزيرة تمكنا من البحث الدقيق ، والتأمل العميق^(٢٦) . فالعربية تحتفظ بعناصر جزرية قوية ما زالت تحتفظ بها إلى اليوم . وبذلك تكلفت لغتنا الكريمة الحبيبة بكل معاني السمو والارتقاء ، فضلاً عن العز والشرف ، لأنها وعاء لتراث أمنا العربية الإسلامية ، في حضارتها السابقة ، وتاريخها المشرق المجيد . وسنبقى بإذن الله حيّه متطوره مواكبة لروح هذا العصر وكل عصر ؛ لما لها من الخصائص والمزايا التي تبوئها هذه المنزلة الرفيعة .

الهوامش

- ١- تيودور نولديك ، اللغات السامية ص ٨٠ ، ترجمة درمضان عيد الثواب ، دار النهضة - مصر .
- ٢- أ. ولقتسون : تاريخ اللغات السامية ص ٢ . دار القلم - بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٠ .
- ٣- الإصحاح العاشر ٢١-٣١ ، والحادي عشر ١٠-٢٦ . ٤- تاريخ اللغات السامية ، ص ٢ .
- ٥- حقيقة (التوراة) الأسفار الخمسة الأولى ، وهي التي أنزلت على موسى عليه السلام . وهي مع ذلك لم تسلم من التغيير والتحريف في جملة ما تعرض له كتاب (المعهد القديم) من ذلك . وقد صنف ذلك علماء الإسلام في بيان ذلك كالإمام القرافي المالكي ، والإمام ابن القيم ، ومن المعاصرين الأستاذ (أحمد محمد شاكر والدكتور فؤاد حسين علي ومن الغربيين هـ . ج . ويلز وغوستاف لوبون وغيرهم) . وينظر في تفصيل هذا كتابنا (الطبعة في القرآن الكريم) ص ١١١-١١٣ ، دار الرشيد بغداد ١٩٨٠ م .
- ٦- تاريخ اللغات السامية ، ص ٢ .
- ٧- اللغات السامية ، ص ٩ .
- ٨- د. علي عبد الواحد وافي : فقه اللغة ، ص ٢ ، ط ٦ ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م بمصر .
- ٩- والأولى أصح ، لأن النسبة إلى (فعلية) (فعل) ، فيما هو علم أو كالعلم . وللجزيرة العربية مثل هذه الصفة ، إذ صارت علماً أو شبه علم على هذه الأرض العربية الشهيرة .
- ١٠- تاريخ اللغات السامية ، ص ٦ .
- ١١- في كتابه : من تراثنا اللغوي القديم ، ما يسمى في العربية بالذخيل ، ص ١٧ ، بغداد ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ١٢- في كتابه : المدخل إلى تاريخ اللغات الجزرية ، بغداد .
- ١٣- في كتابه : اللهجات العربية الحديثة في اليمن ، ص ٥-٦ ، القاهرة ١٩٦٨ .
- ١٤- اللغة الأكديّة ، ص ٦ ، دار الكتب الموصلة ١٩٩١ م .
- ١٥- ص ١٥ ، وقد طبع سنة ١٩٨٦ م ، في دار الكتب ، جامعة الموصل .
- ١٦- نولدكه : اللغات السامية ص ٢٣-٢٤ . ١٧- نولدكه : اللغات السامية ص ٢٣-٢٤ .
- ١٨- تاريخ اللغات السامية ، ص ٥ ، حيث صرح أن أرض الجزيرة كانت منطلق هجرات نحو بلدان المعمورة في عصور مختلفة ، ومنها العراق حيث الحضارة البابلية .
- ١٩- حيث طلبوا قبل نحو خمسين سنوات من رئيس قسم اللغة العربية في كلية الآداب ، الدكتور حاتم صالح الضامن ، نسخة من كتابنا (فقه اللغة العربية) فيبحث لهم أكثر من نسخته ، وكنت إذ ذاك في جامعة الموصل .
- ٢٠- نولدكه : اللغات السامية ص ٢٥ .
- ٢١- وفلك في مقال له في مجلة الاستشرق بعنوان (لغات شبه جزيرة العرب ما قبل التاريخ) .
- ٢٢- تاريخ اللغات السامية ، ص ٢٠ .
- ٢٣- اللغات السامية ، ص ١٤ .
- ٢٤- د. إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة ، ص ١٢ ، ط ٣ ، القاهرة .
- ٢٥- اللغات السامية ، ١٩-٢٠ .
- ٢٦- اللغات السامية ، ١٩-٢٠ .

الفصل الثالث

النحو في معاهدنا التعليمية ... طرائق تدريسها وما حدثه

انتهت التجربة التعليمية الطويلة لصاحب البحث ، إلى القول بوجوب استعمال العربية الفصيحة عند التدريس ، ابتداء من المرحلة الابتدائية . وإن (مادة النحو) التي انعقد عليها البحث ، ينبغي أن يراعى فيها أمور أحدها : العدول عن استظهار القواعد من غير فهم ، والثاني : إبعاد الطلبة - ولا سيما المبتدئون - عن تحكيم القواعد المنطقية في فهم النحو . والثالث : وجوب النأي عن التعقيد على ما لا شاهد له . والرابع : ضرورة البناء على نحو (القرآن الكريم) وقراءاته المشهورة بما فيه الكفاية . والخامس : وجوب النأي عن الأعراب المبنية على تأويلات بعيدة ، لا ضرورة لها إلا قواعد عامة وضعها النحاة ابتداء ، وعدم المجازفة بالقول بزيادة عدد من الأدوات وتأويلها في القرآن بلا ضرورة ، ووجوب إعادة معاني النحو إليه عند دراسته .

تمهيد :

كانت تجربتي الطويلة في التعليم العام بفرعيه : الابتدائي والثانوي ، وفي التعليم الجامعي ، قد أمدتني بفيض من الملاحظات ، وجهات النظر المتعلقة بتدريس علوم العربية ، من لغة ونحو وصرف وبلاغة ، إذ مارسناها جميعاً ، وألفت في (النحو) و(فقه اللغة) خاصة ، فاجتمعت لي بذلك تجربتنا التعليم والتأليف في المراحل الثلاث . وقد انطوت تجربتي في التأليف النحوي على كتابين : الأول لطالبة السنة السادسة الابتدائية سنة ١٩٥٧ م ، وهو (في الإعراب الابتدائي) ، والآخر لطالبة السنة الأولى المتوسطة سنة ١٩٦٥ م ، بتكليف من وزارة التربية ، ومعني زميلان ، وأما المرحلة الجامعية فلي فيها كتابان : أحدهما منهجي معروف في جامعات قطرنا ، وجامعات عربية ، وهو (فقه اللغة العربية) للسنة الرابعة في أقسام اللغة العربية . والكتاب الآخر شامل جامع طبع قبل نحو سنة في انكلترا واسمه (منهج أبي عبيد في تفسير غريب القرآن) ، وقد ضم كلا الكتابين مادة نحوية في جملة ما ضمّا .

وحين كنت في جامعة الموصل ، كتبت مقالات في جريدة (الحداية) ، بعنوان : (مشكلات جامعية) ، تناول أحدهما (المستوى العلمي للطلبة)^(١) ، وآخر كان بعنوان : (الحفاظ على سلامة العربية وفاء للغة الضاد ، وإخلاص لهذه الأمة)^(٢) ، وكان الثالث بعنوان : (الضاد .. لغة أم وجود)^(٣) ، والرابع بعنوان : (قرارات المجمع .. أثر في

أم ضرورة)^(٤) ؟ ثم كان الخامس : (معنى استمساكنا بالقرآن الكريم)^(٥) وغير ذلك . وكانت هذه المقالات تتوخى التنبيه على التفریط في الالتزام بالعربية الفصيحة ، ولا سيما في نطاق التدريس الجامعي ، ومسميات معاهده بعد تعريب طائفة منها مثل (معهد التكنولوجيا) الذي صار (معهد التقنية) بعد هذا التنبيه ، وذلك في جامعة الموصل . فحين بقيت (الجامعة التكنولوجية) ببغداد محتفظة بتسميتها من غير أن تأخذ بالتعريب فيها ، وهو (التقنية) ، ولعلها تفعل ذلك قريباً بإذن الله .

وها أنا ذا أستجيب للدعوة الكريمة من لدن أمانة المجمع العلمي ، بالمشاركة في هذه الندوة ، يبحث تناول أحد علوم العربية وطرائق تدريسها ومناهجها بإيجاز ؛ للوصول إلى مقترحات عملية ، تكون منطلقاً لتدريس لغة الضاد ، كما جاء في تلك الدعوة .

وقد اخترت مادة (النحو) لهذا البحث ؛ إذ هي أكثر مواد العربية صعوبة لدى الدارسين ، قديماً وحديثاً ، وأكثر ما يشتكي منه في مراحل التعليم المختلفة - ومنها الجامعية - في أيامنا هذه النحو ، فهو لذلك حري بأن يفرد له بحث ؛ إذ يشكو الطلبة من صعوبته ، ويشكو الأساتذة من عدم استيعاب الطلاب لمادته ، الأمر الذي يلجئ إلى الحفظ الرتيب من غير فهم .

وسيدور البحث - بعون الله - على ضوء الموضوعات الآتية وهي :

لغة التعليم ، ومادة التعليم مضمنة مسائل وموضوعات فرعية متعددة وهي : استظهار القواعد من غير فهم كاف لها ، وتحكيم القواعد المنطقية ، واختلاق التقديرات والأعراب المختلفة ، ثم تشعب القواعد النحوية وتضاعفها ، وقبول الشواهد الشعرية ، مع قلة وندرتها ، بل مجهوليتها وشذوذها ، وعدم الأخذ بشواهد الحديث الشريف الثابت عن رسول الله ﷺ ، بدعوى متعددة ، إلا ما ندر . وعدم البناء في التعقيد النحوي على نحو القرآن بما فيه الكفاية ، والقول بزيادة عدد غير قليل من الأدوات الحرفية والإسمية ، ومنها القرآنية ، مع إمكان حملها على الأصالة ، فضلاً عن فصل النحو عن معانيه ، وعدم كفاية التطبيقات النحوية . فهذه الموضوعات أهم ما يلتفت نظر الباحث في مشكلات النحو .

المبحث الأول

لغة التعليم ومادته

أولاً : لغة التعليم

وهي الإطار الذي توضع فيه الصورة ، فالمادة اللغوية تصاغ بأساليب ، وتقدم إلى الطلبة بتعابير . وقد تبين لي من تجربتي التعليمية أن هذه اللغة التعليمية تدور في مدارسنا الابتدائية على الكلام العامية غالباً ، وفي المتوسط والاعدادية والجامعة على الوسطى وهي التي تجمع بين العامي والفصح - ، والتي يتكلم بها المتعلمون عادة^(١) أو تكون تلك اللغة التعليمية فصيحة ، غير أن هاتين المرحلتين : الاعدادية والجامعية لم تعد ما يستعمل العامية في تعليم العربية ، سواء أكان ذلك عن عمد أم سهواً أو عجز .

وقد زاملت تدريسياً في الجامعة مختصاً باللغة العربية وآدابها ، لا يكاد يحكم جملة فصيحة . بل وجدته إذا تطلبت الحال الكلام بالفصيحة في محاضرة أو ندوة أو مجلس علم ، أو تكريم شخص ، يثلكاً ، ويبدأ ويعيد ، خالطاً العامي بالفصح ، ثم لا يلبث أو يلوذ بالعامية !

وقد نبهت مدرساً شاباً يدرس مادة إسلامية ، على ضرورة الكلام بالفصيحة لا العامية ، بعد أن وجدته يتكلم بالأخيرة ، فتكلفها وقتاً ما ، ثم ما لبث أن عاد ثانية إلى العامية . ويبدو أننا اليوم نحتاج إلى اختبار عملي في التعبير يقوم على اختيار قدرة التدريس - ولا سيما الذي في الجامعة - على التعبير الفصح ، وأن يكون ذلك تمهيداً للترقية العلمية . وقد يبدو ذلك أول وهلة أمراً صعب التنفيذ مستغرباً ، إلا أن الواقع الذي وصفت ، يجعله شيئاً ضرورياً ؛ إذ لا يخفى ما فيه من بعث لحياة العربية الفصيحة ، في ذات كل من لا قدرة له على أدائها .

وأذكر أنني حين كنت معلماً في الابتدائية سنة ١٩٥٤م ، كان طالب تابه يعلمي من (تأناة)^(٢) عند الكلام في الدرس ، أو مع شخص بهابه أو يخشاه .. فجعلته عريفاً للحفل الأدبي الذي كان يقام إذ ذاك عصر كل يوم إثنين ، فيسهم فيه الطلبة وغير واحد من المعلمين ، بكلمة أو قصيدة أو توجيه أو نحو ذلك .. ولم يثنني عن هذا العزم اعتراض مدير المدرسة على ذلك ؛ إذ كان يرى أن ذلك بالبعث الذي لا طائل وراءه

إلا تعريض الطالب الجاد (عبد العظيم) ، وهذا اسمه ، لسخرية زملائه ، عند عجزه عن الكلام ببسر ، في تقديم تلك النشاطات المدرسية ! وكانت النتيجة - بحمد الله - كما حدثت وتوقعت ، إذ زال عنه ذلك العيب

النطقي ، ويبدو أن إحساسه بهذه الثقة العالية به ، هو السبب في ذلك . وقد علمت عند انتقال الطالب إلى مرحلة المتوسطة ، أنه تفوق في الخطابة ، فنال جائزة ضمن مباراة أجريت فيها في ثانوية الناصرية ، وقد التقية قبيل سفره إلى انكلترا لأكمال دراسته العليا في الهندسة ، - وكنت إذ ذاك مدرساً في بغداد - فوجدته قد شفي تماماً في نطقه من تلك (التأناة) .

تسوية اللحن بدعوى الحداثة :

وهناك من يسوغ اللحن - وهو الغلط في كلام الفصح - بدعوى (الحداثة) ، فيبيح الغلط الشائع ويعدّه صحيحاً ، وربما احتج لذلك بعدد من الشعراء والكتّاب والأدباء المعاصرين لنا ، في دعواه هذه ، إذ يتخذهم حجة وتبريرة لتسوية غلطه ، ولا سيما حين يكون الأمر متعلقاً باستعمال ألفاظ عامية بدل الفصيحة . فإذا قيل لذلك المدرس : إن هذا لا يجوز ولا يسوغ في العربية ، احتج لذلك بما يتداوله عند من الشعراء من عامي الألفاظ في أشعارهم ، كاستعمال شاعر معروف لكلمة (ملاهل) ، بدلاً من الكلمة الفصيحة المستعارة مما استعملته العرب ، وهي (زغاريد) ، إذ (الزغردة) معروفة في كلامهم ، وهي في أصل استعمالهم لها ، تعني أنها "خير للإبل يردده في جوفه"^(٣) ، فاستعاره المعاصرون لهذا الصوت الذي ينطلق به اللسان تكريماً عند الفرح ، واستعمل الشاعر المعاصر العامي المتداول ، وهو ما لا يسوغ . وقد يحتج هذا المُنِيع للعامي بقول بعض الشعراء اللبنانيين : (يا هلاً) ، للتعبير عن الترحيب بالقدام ، من غير أن يكون له علم بأن ذلك مستكراً لدى شعراء كبار معاصرين ، غير أولئك الذين يراهم صاحبنا مبيحين . ويكفي أن الشاعرة الكبيرة والناقدة المشجدة نازك الملائكة ، قد استكرت مثل هذا التعبير ، وألقت باللوم على النقاد اللبنانيين ؛ لأنهم لم ينكروا على الشاعر الذي استعمل (يا هلاً) ، هذا التعبير^(٤) ؛ إذ الفصح المروي عن العرب : هو (يا مرحباً) بألف غير متوكة عند الوقف ، فأهمله هذا الشاعر اللبناني ، عامداً إلى لفظ عامي يماثله في الدلالة ، ويغايره في الماهية ، وأصول استعمال المفردة في ما هو فصيح من الكلام : شعراً كان أو نثراً .

وقد صار سنة لدى المعلمين والمدرسين ، وأساتذة الجامعات المختصين بالعربية ، استعمال ألفاظ شُبِّوا على استعمالها مع غلطهم فيها ، كاستعمال (بينما) وسط الكلام لا في بدايته ، واستعمال (التكنولوجية) بدل (التقنية) ، التي هي معربات (المجمع العلمي العراقي)^(١٠) ، واستعمال الفشل وهو الجبن في فصيح الكلام - بدل (الخيبة) إلى ألفاظ أخرى .

ثانياً : مادة التعليم

حين يتأمل الباحث في مادة (النحو) في مراحل التعليم الأربع الابتدائية ، والمتوسطة ، والإعدادية ، والجامعية ، يتبين له عدة أمور منها ما يعم هذه المراحل الأربع كلها ، ومنها ما يتعلق بأكثرها ، ومنها ما يتناول مرحلة منها ، وذلك :

١ - استظهار قواعد النحو من غير تفهيم كاف لها :

وهذا ما يلحظ في التعليم الابتدائي خاصة ؛ إذ يتعلم الطلبة عادة قواعد العربية في السنتين الأخيرتين ، ويتلقونها من معلمهم من غير إدراك لكثير من معانيها وحقائقها بكفاية وتفهم تام . فإذا أعرب المعلم مثلاً (يكتب زيدُ الدرس) غلّ المعلم بعبارة يقولها التلاميذ ولا يفقهونها غالباً ، وهي : " لتجرده من الناصب والجازم " مع أن فكرة " التجردة " ذات مدلول عقلي منطقي مبني على مبدأ المخالفة ، وهي لا تناسب عقول وفهوم الصغار في الابتدائية ، ولذلك يعتمد هؤلاء إلى حفظها كما هو ، من غير أن يسأل أحدهم مدرس النحو عن دلالتها . فنلك ما لا يجرو أكثر الطلاب عليه ، خوفاً من إتهام المعلم لهم بالغباء وقلة الفهم للعبارة النحوية . ولو كان الإعراب : " لأنه لم يدخل عليه ناصب ولا جازم " ، لكان الأمر أهون على الصغير مما أثقله به الإعراب التقليدي الصعب الموروث .

وما يزال الطلبة في مراحل التعليم كلها - ومنهم طلبة الجامعة - لا يستطيعون أن يدركوا معاني كثير من المصطلحات والعبارة النحوية مثل : (المفعول المطلق) و (الصفة المشبهة) ، و (المطلق) من أي شيء و (المشبهة) بأي شيء ؟ وهكذا الحال في مصطلحات نحوية أخرى .

٢ - تحكيم القواعد المنطقية :

يوجب المنهج العلمي السليم عند وضع القواعد استقراء دقيقاً وشاملاً للمادة العلمية^(١١) ، وتلك لإحراز جانب الصدق في القواعد ، وانطباقها على الواقع اللغوي .

غير أن النحاة القدماء تأثروا بالمنطق الأرسطي ومقولاته ، فانتقل هذا التأثير الذي يخلط بين الدراسات اللغوية ، والدراسات المنطقية والميتافيزيقية ، إلى اللغة العربية ودراساتها ، وبالأخص أصل اللغة والدراسات النحوية^(١٢) . ويبدو هذا التأثير في النحو العربي من جانبين اثنين (أولهما جانب المقولات وتطبيقها في التفكير النحوي العام ، وثانيهما الأقيسة والتعليقات في المسائل النحوية)^(١٣) .

وقد ترتب على ذلك تعدد العلل على درجات ، فكانت (العلل الأوائل) و (العلل الثانوية) و (العلل الثلاث) .

وكان من نتيجة التأثير بالمنطق الأرسطي ، أن عمدوا إلى (المنطق الدراسي) ، وهو المنطق الذي يعكس القضية ؛ إذ يوجد القاعدة أولاً ، ثم يكتف النصوص على أساسها . مع أن البحث العلمي - ولا سيما في اللغة - على عكس ذلك تماماً ؛ إذ يستعمل (الأسلوب الاستقرائي) الوصفي ، ويبني عليه بعد ذلك القاعدة^(١٤) ، بلا تكلف . وقد أدى اتخاذ هذا المنهج الذي عمد إليه النحويون ، إلى صعوبة النحو على الدارسين ، ولا سيما في عصرنا الحديث ، وفي أيامنا هذه بخاصة . مع أن الهدف من النحو كان "وقاية الألسنة من الخطأ في صياغة الجملة . وكانت أبوابه تتوخى ما فيه الكفاية ؛ لتقويم الألسنة"^(١٥) .

وقد عقد ذلك النحو ، فاشتهر بذلك النحاة قدامى ، مثل علي بن عيسى الروماني (ت ٣٨٤ هـ) حتى قال عنه أبو علي النحوي المعروف بالفارسي : " إن كان النحو ما يقوله الروماني ، فليس معنا شيء منه ، وإن كان النحو ما نقوله ، فليس معه منه شيء"^(١٦) ، وذلك أنه كان يمزج كلامه بالمنطق^(١٧) .

فإذا كان المنطق لا يجيز أن يأمر المرء نفسه ، لأن الأمر في المنطق يكون في الخارج ، فلا يصح عند هؤلاء الواقفين عند حدوده ، أن يكون الأمر والمأمور واحداً ، بل يقتضي ثنائيهما . مع أن الاستقراء اللغوي يجيز ذلك ، فيسوغ أن يكون المرء آمراً لنفسه ، والدليل على ذلك من النصوص اللغوية ما ورد عن النبي ﷺ أنه قال لأصحابه : (قُومُوا فَلأَصْلُكُمْ) ^(١٨) . فهذا أفصح كلام بشري ، وأفصح كلام على الإطلاق بعد كلام الله ، يرد في العربية . نظيره في الجواز "هي الغائب" ، مع عدم نصهم على ذلك ، وشاهد القرآن كذلك إذ قال تعالى : ﴿ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ ﴾ .

وكان من نتيجة ذلك تشعب القواعد النحوية وتضاعفها ، حتى تصوّروا عبارات لم يُنطق بها ، وأجازوا استعمالها في الكلام ، فقد نقل سيبويه عن النحاة أنهم جَوَّزُوا أن يقال : (أعطا هُوكَ وأعطا هُوَني) ، وقد أنكر ذلك عليهم ، لأنه وحده لا شاهد له من كلام العرب ، فقال : "فإنما هو شيء قاسوه ، لم تَكَلَّمْ به العرب ، فوضعوا الكلام في غير موضعه" ، ثم بيّن أنه لو كان له نظير من كلامهم لكان بناؤه على هذا الأساس ممكناً وجائزاً ، فقال : "وقياس هذا لم يَكَلَّمْ به- كان هيناً"^(١٩) . وهذا ما قال به في عصرنا هذا كبار اللغويين ، كقول ج.فندريس^(٢٠) : "يطلق القياس على العملية التي يخلق بها ذهن صيغة ، أو كلمة ، أو تركيباً لأنموذج معروف" .

وكان ابن مضاء قد أنكر قديماً على النحاة ، هذا الصنيع ، الذي أنكره قبله سيبويه ، في الكلام الذي أوردناه له آنفاً . إذ أورد في (باب التنازع) من أمثلتهم المخترعة ، التي لا شاهد ولا نظير لها من كلام العرب : (أعلمتُ وأعلمانيهما أيها الزيدان المَهرَين منطلقين)^(٢١) . وهو كلام ألصق بالبطانة منه بأسلوب العربية الفصحى وذلك استخريه للغويون المعاصرون ، على نحو ما نجد في كلام للدكتور تمام حسّان ، وكلام نقله عن بعض أساتذته فيه سخرية ومبالغة^(٢٢) .

ومن دلائل تشعب القواعد وتضاعفها ، أنهم حين وضعوا قواعد (الصفة المشبهة) أوصلوها إلى إثني عشر وجهاً ، لكل وجه ثلاثة أحكام تتعلق بعمل الصفة المشبهة : رفعاً ، ونصباً ، وجراً . وبذلك غدت صورها ستاً وثلاثين صورة^(٢٣) ، ليس لأكثرها من الواقع اللغوي ، الذي عليه مدار وضع القواعد - كما هو معلوم - فيما ينبغي . مع أن طبيعة البحث في اللغة : نحوها ويلاغتها وسائر علومها ، ليست إلا بحثاً استقبالياً استقرائياً ، يقوم على الملاحظة واستخلاص النتائج ، لا على افتراض وتصوّر ما لم يقع أصلاً^(٢٤) .

وبعضد الشعور بهذا التزيد ، أننا لو رجعنا إلى القرآن الكريم ، وهو أفصح كلام عرفته العرب ، وأبلغه ، لوجدنا قواعد الصفة المشبهة ، وأمثلتها الدالة عليها ، أقل من ذلك ، إذ هي جارية فيه على اللغة الفصيحة ، التي لها واقع في كلام العرب^(٢٥) لا على ما هو قائم على الظن والتخمين ، إذ قام على تلك اللغة (المشتركة) أو الموحدة كما هو معلوم .

عدم البناء على نحو القرآن بكفاية

ومن هنا ، فإن الدعوة إلى اعتماد نحو القرآن للتقعيد النحوي ، ليست إلا دعوة الحق الذي لا حق سواه في هذا المضمار . وهو أن نعود إلى القرآن الكريم بقراءته ، ونخص منها المشهورة - عند وضع القواعد - لئلا نتعبد وتشعب - لو أدخلنا الآحاد والشواذ معها - ؛ إذ في المشهورة منها - وهي العشر - كفاية . ولا عبرة بمن غلط قارئاً حمزّة ، أو ابن عامر ، أو غيرهما من القراء السبعة المشهورين الذين أجمع عليهم أهل أمصارهم ، وعرفوا بالأمانة والوثاقة والانتقان ، كقراءة حمزة - بن حبيب الزيات (ت ١٥٦هـ) بجرّ (الأرحام) من قوله تعالى : ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(٢٦) ؛ إذ وصفها بالشذوذ والخروج عن قواعد العربية ؛ على أساس أنه لا يجوز جر الاسم الظاهر المعطوف على ضمير مجرور ، إلا بعد إعادة حرف الجر^(٢٧) الأمر الذي حمل ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) على الانتقاص من حمزة بوصفه إتياء بشدة الاضطراب ، وكثيرة الخلط ، وكذلك وصفه إتياء بنبذه في قراءته مذهب العرب وأهل الحجاز ، بإفراطه في المدّ والهمز وغيرهما^(٢٨) ، مع أن حمزة - من القراء السبعة المشهورين ، وقد أخذ عن النقات من أهل العلم ، ووثقه أصحاب الطبقات الذين كتبوا في القراءات مثل ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)^(٢٩) وغيره .

وكان المنهج العادل يقتضي العكس تماماً ، وهو بناء القواعد النحوية ابتداء على نصوص القرآن الكريم ، وجعله حكماً . على حين جعلوا قواعدهم أساساً في تأويل النصوص القرآنية ، بما يلائم تلك القواعد التي وضعوها ابتداء ، وذلك :

(أ) فمن ذلك تأويلهم النصوص القرآنية ، بتقدير فعل محذوف بعد الشرطيات الثلاث (إن) و(إذا) و(لو) و(مَنْ) ، وجعلهم الفعل المذكور في الجملة مفسراً لذلك الفعل المحذوف الذي قدره . فاعتاصوا بذلك الأعراب والنحو على الشاذي من الدارسين الذي لا يفقه من قواعد النحو إلا قليل^(٣٠) ، بل اعتاصوه كذلك على الدارس المتقدم ، ومنهم طلبة العربية في الجامعات .

ونحن إذا نظرنا في مناهج تعاليم النحو وكتبه وأعاريه ، بدءاً من المرحلة الثانوية وصعوداً إلى المرحلة الجامعية ، وجدنا هذا الإعراب هو السائد بين الطلبة

والمترسين ، ونحن نحاول جاهدين إقناع طلبتنا بصحته ، من غير أن نكون - غالباً - مقتنعين به في أنفسنا .

نعم لقد جعلوا الاسم المرفوع بعد هذه الأدوات ، فاعلاً لذلك الفعل ، وجعلوا ما بعده من فعل مقتر له ، وأولوا الآيات الكريمة مثل هذا التأويل ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ (٣١) ، وقوله : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ﴾ (٣٢) . وهذا التأويل هو منهج البصريين ، وخالفهم فيه الكوفيون ، ومعهم من البصريين الأخفش الأوسط : إذ أعربوا الاسم الظاهر بعد الأداة مبتدأ (٣٣) .

وحجة البصريين في هذا أن الاسم الظاهر يرتفع بتقدير فعل ، لأنه لا يجوز أن يفصل بين الجازم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل ، ولا يجوز أن يكون عاملاً فيه ، وذلك لسبب منطقي عندهم بنوا عليه قاعدتهم ، هو " أنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه ، فلو لم يقدّر ما يرفعه ، لبقى الاسم مرفوعاً بلا رافع ، وذلك لا يجوز . فدل على أن الاسم يرتفع بتقدير فعل ، وأن الفعل المظهر الذي بعد الاسم يدل على ذلك المقتر " (٣٤) .

وهكذا تأول البصريون تقدير فعل محذوف بعد هذه الأدوات ، ولم يأبهوا لما ذهب إليه الكوفيون في تجويزهم تقديم الفاعل على فعله بعد (إن) خاصة ، لأنها أم الباب في الشرط (٣٥) ، ولا إلى ما ذهب إليهم بصري كبير وهو الأخفش الأوسط من جعل الاسم المرفوع مبتدأ مع كل أداة من هذه الأدوات (٣٦) . مع أن هذا الرأي مبنى على ظاهر الكلام ، بلا اعتساف تأويل ، فكان أقرب إلى الصواب ، ولا سيما أنه صدر عن نحوي كبير وهو الأخفش ، ومعهم الكوفيون جميعاً .

ونحن الآن نردد في معاهدنا الدراسية كلها ، ذلك الاعراب الذي ذهب إليه البصريون ، فنقدّر الفعل المحذوف بعد أدوات الشرط الثلاث ، ونجعله مفسراً بالفعل المذكور . ولا نبالي إذا فهمه طلبة المتوسطة والاعدادية أو لا ؟ وكل همنا أن يحفظه الطلبة ، ويستعدوا به للامتحان العام أو الخاص .

وكان من سيطرة فكرة اختصاص الشرطيات الثلاث - المذكورات آنفاً بالفعل ، تقديم فعلاً بعد (لو) في مثل قول العرب : (لو ذات سوار لطمتني) ، وهو مثال الزمخشري في كتابه (المفصل في العربية) (٣٧) ، إذ جعل التقدير : لو لطمتني ذات سوار لطمتني ، وانجز هذا التقدير إلى أي القرآن المجيد ، فطبقوا عليه فكرة

الاختصاص التي أشرنا إليها ، حتى قال ابن هشام (٣٨) : " إن (لو) خاصة بالفعل ، وقد يليها اسم مرفوع لمحذوف ، يفسره ما بعده " . يريد بالمحذوف : الفعل المقدر الداخلة عليه (لو) عندهم ، وهو الذي يفسره الفعل المذكور بعده بحسب أعاريبهم وأن التقدير عندهم " (ولو ثبت أنهم آمنوا) ، ذكر ابن هشام أن هذا الوجه رُجّح أن فيه إبقاء (لو) على الاختصاص بالفعل (٣٩) ، وأنه اختيار الميرد والزجاج والكوفيين .

وهذا التأويل بتقدير فعل بعد (لو) انساق إليه الزمخشري أيضاً ، وهو اللحي والبلاغي البارع ، متابعاً أصحابه البصريين ، فقدّر الفعل (ثبت) بعد (لو) في قوله عز وجل : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ﴾ ، على غرار ما قدره في المثل الذي نقلناه عنه آنفاً ، وجعل المصدر المؤول من أن واسمها وخبرها فاعلاً لذلك الفعل (٤٠) . وكل هذا تكلف منه لهذا التقدير .

ب) ومما لم يراعوه من نحو القرآن ، وما زلنا نردده في معاهدنا العلمية ، القول بزيادة عدد من الأدوات ، مع أن في الإمكان حملها على الأصالة ، ولا سيما أن المعنى معيها هو القوي ، وهو الوجه . وهذا ظاهر في كثير من الحروف ، ولا سيما حروف الجر مثل (من) و(ما) و(الواو) و(أو) وغيرها . وهو ما حاول النحاة الكوفيون تجنبه اصطلاحاً فسمّوه (صلة) ، على حين سمّاه البصريون : زائداً ، أو حشواً أو مقصّصاً ، وهي تعبيرات موحشة لا تليق بالبيان الأعلى .

وكان أبو عبيدة في كتابة (مجاز القرآن) من أقدم من فتح الباب في القول بالزيادة ، مع إفراط واضح في ماهيتها ، إذ حمل عدداً كبيراً من الحروف والأسماء والأفعال على ذلك (٤١) . وهذا المنهج ينبغي لنا إعادة النظر فيه ؛ إذ ليس في الكلام الفصيح الصحيح الذي يقرّه العقلاء والبلغاء ما هو زائد عليه ، إلا ما اقتضته الضرورة كالتي تطرأ على الشعر ، والتي لا تنال كتاب الله المجيد بحال ، فهو فوق كونه نثراً ، هو محكم من لدن حكيم خبير .

فما عده النحاة زائداً (من) في قوله تعالى : ﴿ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ مِنْ شَيْءٍ ﴾ (٤٢) ؟ فقد حملها أبو عبيدة على الزيادة (٤٣) ، حين جعلها للتبعيض سائغ ، وعنوا (من) في قوله تعالى : ﴿ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾ (٤٤) ، زائداً كذلك . على حين حملها على العموم (٤٥) هو الوجه ، فهي في هذا نظير (من) في قولنا ما جاء من رجل . وعلى هذا الأخفش (٤٦) . فهذا أقوى في المعنى من القول بزيادتها .

فيكون المراد بالآية الأولى : لا أحد يفعل من ذلك ولو شيئاً قليلاً منه أو بعضاً منه^(٤٧) ونظائر ذلك كثيرة .

أما جعلهم زائدة^(٤٨) في قوله عز وجل : ﴿ تَبَّتْ بِالدَّهْنِ وَصَبَّغَ لِلْأَكْيَاسِ ﴾ وصفاً للشجرة المباركة الزيتونة ، فهو مما يرد عليهم أيضاً ؛ إذ حملها على الأصالة وجه قريب ، وهو أنها تثبت حاملة الدهن ، مليئة به ، وذلك لما تحمله ثمارها منه^(٤٩) ، فتكون الباء - على قراءة من فتح التاء - للتعدية ، وتكون متعلقة بالفعل (تثبت) ، وليست زائدة .

ولا ريب أن عدم القول بزيادتها أولى ، ولا سيما أن المعنى مستقيم معه على كلتا القراءتين المشهورتين : (تَبَّتْ) و (تَبَّتْ) ؛ إذ التي بالضم لها هنا عين دلالة التي بالفتح^(٥٠) . بل إن الكوفيين قالوا بزيادة الواو^(٥١) في قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ﴾^(٥٢) ، وعثوا ما بعدها جواب إذا الشرطية بعد إسقاط الواو بهذا التقدير ، وهو ما ذهب إليه أبو عبيدة^(٥٣) . وهذا خطأ لدى جمهور البصريين ؛ لأنها تفيد معنى وهو العطف هنا . والجواب محذوف في رأي المبرد ، تقديره عنده سَعَدُوا^(٥٤) . وهو وجه وصفه أبو البركات الأنباري^(٥٥) بأنه "أوجه" من القول بزيادة الواو ، ولا شك أن حمل اللفظ في القرآن المجيد على الأصالة أقوى من حمله على الزيادة .

وبالمثل عد كثير من النحاة (ما) في مثل قوله تعالى : ﴿ مِمَّا خَطَبْتَهُمْ أَغْرَقُوا ﴾^(٥٦) ، فذهب البصريون إلى أنها زائدة للتوكيد^(٥٧) وسماها الكوفيون (صلة) ولم يجعلوها زائدة ، فقال الفراء^(٥٨) : "إن العرب تجعل (ما) صلة فيما ينوي به مذهب الجراء" ، وقدر الكلام من غير حذف لها ، فقال كأنك قلت : من خطبتهم ما أغرقوا ... فتوخرها ، دليلاً على مذهب الجراء" .

فجاء هنا إذن بها لتوكيد المعنى . ومع تعمّد النحّاس الرد على الكوفيين كثيراً ولا سيما الفراء ، إلا أنه لم يكتف في تعليقه على ما ذهب إليه الفراء هنا ، استحسنانه له بقوله : "ومذهبه في هذا حسن"^(٥٩) ، أو قل : إن منهجه في مثل هذا الأسلوب حسن ، لأنه لا يجازف بالقول بالزيادة ، كما هو منهج البصريين بعامه .

والحق أن السياق يدلنا عند التأمل فيه ، أن (ما) حين تدخل الاسم في مثل هذه السياقات تفخم مدخولها عن طريق الجرس^(٦٠) ، كما فحمت الرحمة النبوية الواردة في قوله تعالى : ﴿ فِيمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ ﴾^(٦١) .

ومن العجيب - برغم هذا كله - أن نحويًا حاذقاً كبيراً كالمبرد يسوي معنوياً بين وجود (ما) هذه ، وعدمه . فيذكر أن (ما) تزداد على ضربين ، ويجعل (ما) في الآية مما تكون فيه "مدخولها في الكلام كالغائبا"^(٦٢) .

بل وصل الحد بابي عبيدة إلى القول بزيادة الظروف الزمانية مثل (إذ) و (إذا) الأمر الذي حمل الطبري والطوسي وغيرهما على الرد عليه ، حين عدها زائده في سورة البقرة^(٦٣) : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ ، منطلقاً من قاعدة أصلية هي : "غير جائز أن يكون في كتاب الله حرف لا معنى له"^(٦٤) . وهذا الذي قاله الإمام الطبري رسم لمنهج في "نحو القرآن" ، وينبغي الالتزام به . فإين نحنن - المعاصرين - يا ترى منه ؟ إننا ما زلنا ندرس في معاهدنا مقولات عدد من النحاة القدامى في زيادة الأدوات ولو كانت في كتاب الله المجيد !

جاء ومما ينبغي أن يصار إليه من نحو القرآن في مدارسنا اليوم تعديل القواعد العامة في بعض الأدوات ، والخروج بها من الإغمام إلى الواقع اللغوي النحوي في النص القرآني ، وهو المبني على الاستعمال ، فالنحو التقليدي المدرسي يجعل (من) مطلقاً للعاقل ، و (ما) مطلقاً لغير العاقل . مع أن التعبير القرآني يدل بعدة نصوص ، على جواز استعمال (ما) للعاقل . وقد نص الفراء على ذلك . وأورد عدة شواهد من القرآن الكريم عليه ، كقوله تعالى : ﴿ فَانْكُحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾^(٦٥) ، وقوله : ﴿ وَمِمَّا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى ﴾^(٦٦) ، وقوله : ﴿ وَالْوَالِدَ وَمَا وَلَدَ ﴾^(٦٧) ، وقال بعد ذلك : "كل هذا جائز في العربية"^(٦٨) .. وهذا لا شك من سعة العربية .

ومما لم يلتفت إليه في نحونا المدرسي المعاصر تجوّز التعبير القرآني في صرف اسم منع من الصرف لعلتي العلمية والتأنيث ، وهي إحدى العلل المعروفة في النحو لمنعه من الصرف ، فقد قال تعالى : ﴿ عَيْنَا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلًا ﴾^(٦٩) ؛ إذ أن (سلسبيل) علم بلا خلاف ، وبديل ما تقدمه من السياق ، وهو قوله تعالى : (تسمى) ، مع ذلك لم تصرف ، وهي مؤنثة ، بدليل تأنيث هذا الفعل قبلها ، وهو ما صرح به الفراء وأبو حيان ، فنكر الفراء^(٧٠) أن ذلك ليس بخطأ ، ولو كان خطأ من القراء ما

ورد في أشعار العرب . وقال أبو حيان^(٧١) أن صرفها ضَعَفَه أهل العلم ومنهم الزمخشري ، وعدَّ ما نسب إلى الإمام علي^(عليه السلام) ، من أنها من (سَلَّ سَيْلاً) مما لا يُقبل من الراوي ، بل هو من يدَّع الرواة ، وقال غيره ، إنه افتراء على الإمام^(٧٢) .

(د) ومن الأساليب التي لا نجد لها صدىً في كتبنا التعليمية في النحو وهي من نحو القرآن ، جواز الموازنة بصيغة (أفعل) التفضيل بين شيئين متضادين من جنس واحد ، وهو ما كان علماء الكلام يمنعونه فلا يستجيزون مثلاً أن يقال عند الموازنة بين أحمق وعاقل : "هذا أحمق الرجلين" ، ولا أن يقال : "أعقل الرجلين" . ويقولون لا نقول التعبير الأول إلا لأحمقين ، نفضل أحدهما على الآخر ، ولا نقول التعبير الثاني إلا لعاقلين نفاضل بينهما .

على حين أن أسلوب القرآن ، يدل على جواز ذلك الذي لم يستجيزه ؛ ذلك أنه سبحانه قال في الموازنة بين حال أهل الجنة وحال أهل النار : ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾^(٧٣) . وهذا يعني أن اسم التفضيل يصح استعماله للموازنة بين متضادين في الحالة ، أو متناقضين^(٧٤) . فهذه مما لم نعن به في نحونا المدرسي ، ولا أولنا أهمية ؛ لأننا ندافعنا فيه النحاة فيما قرَّروه وبنَّوه على قواعدهم المنطقية .

المبحث الثالث

عدم كفاية التطبيقات .. وأمور أخرى

فالمعول في أكثر الأقسام التي تدرَّس النحو في الجامعات ، على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ، وهو الشرح الشهير الذي درسته أجيال من دارسي النحو منذ ظهوره . وعليه المعول اليوم في أكثر معاهدنا التعليمية العالية ، إذ فاق دراسة كتب ابن هشام ، التي دون مستوى (مغني اللبيب) ، مثل (قطر الندى) و(شذور الذهب) ، مع ما لهما من سعة وقيمة علمية لمتوسطي العلم في النحو .

فالتالِب الجامعي يدرس الشرح ثم يعتمد إلى فهمه وحفظ معناه ، ويحفظ جانباً من أمثلته ، ويلقي نظرة عَجَلَى على حاشية المحقق الشيخ محي الدين عبد الحميد - رحمه الله - ، وقد يضيق بتفصيلاتها ، ودقة عباراتها فلا يلبث أن يعود سريعاً إلى المتن . وكنا في أيام دراستنا في دار المعلمين العالية ، التي سميت عند قبولنا فيها سنة ١٩٥٨ : كلية التربية ، بعد ثورة ١٤ تموز ، نحفظ الشواهد ، ولا سيما الشعرية ، ونمتحن بها ، ولا سيما في نهاية العام الدراسي ، على أساس أنها تثبت القواعد ، فهي إذن جزء من المادة العلمية . بل منا من كان يحفظ أبياتاً من الألفية نفسها ، ولا سيما من كان شاعراً منا ، متفوقاً في دراسته . وما زلت أحفظ منها أبياتاً في المبتدأ والخبر وحروف الجر وغيرها .

إلا أن الطلبة في أيامنا هذه يهتمون أكثر ذلك ، فلا يعنون بالشواهد بكفاية ، وذلك حين وجدوا أسألَهم قد أياحوا لهم ذلك ، وتركوا الأمر لمن يطبق الحفظ .

وهذا في الواقع تقصير ، يقع ضرره على الطالب ، إذ لا بد من حفظ الشواهد النحوية ؛ لأنها الدعائم التي تبني عليها القواعد النحوية ، فعليها تنور القواعد المطردة وغير المطردة . فكيف تتركها لمروءة الطالب ومزاجه ؟! ، وهو الذي خُيِّر بترك النحو كله ، لما وجد معدلاً عن تركه . وكمن مرة سألت بها طلبتي في جامعتي الموصل وبغداد عن أية مادة أصعب ؟ فأجابوا بأنه النحو ، ولم أسمع عن الرسوب في مادة كالذي سمعته فيها .

١ - الفصام بين النحو ومعانيه في كتبنا النحوية :

ونقصد بذلك عدم الربط بين القواعد النحوية ، وبين المعاني المتصلة بها والمؤدية إلى صورها . وهو الفصام الذي أسميته : (الفصام النكد) ، إذ هو في رأيي ،

من أكثر مشكلات النحو إضراراً بالنحو ، وأحد أسباب جشوبته وصعوبته التي يعاني منها الطالب المبتدئ والمنتهى في العصور كلها ، ولا سيما عصرنا هذا ، إذ جرّد تماماً من كل ما يتصل به ويتعلق من (علم المعاني) ، و(علم البيان) وما يتعلق به من التوسع في التعبير . وكان سيّويه قد ذكر جانباً من هذه الملاحظات المتعلقة بالنحو ، كدلالة (التشخيص) الاستعماري ، في إسناد (السباحة) و(السجود) إلى عناصر الطبيعة الصامتة ، كإسنادها في قوله تعالى : ﴿وَكُلُّ فِي فَلَكٍ يَسْبُحُونَ﴾ (٧٥) ، وقوله : ﴿رَأَيْتُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ (٧٦) .

ثم جاء من بعده بقرون عبد القاهر الجرجاني ، قنّبه على كثير من معاني النحو ، كالقديم والتأخير ، كتقديم (الرأس) على (الشيب) في قوله تعالى : ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ ، ليكون فاعلاً ويكون الشيب ، الذي هو فاعل في الأصل ، تمييزاً وما في ذلك من الدلالة على لمعان الرأس بالشيب ، وشيوع الشيب فيه ، وأخذه نواحيه . وهذا ما لا يكون ، إذا قيل : اشتعل شيب الرأس ، إذ لا يوجب اللفظ عندئذٍ كما لاحظ عبد القاهر رحمه الله بحق - أكثر من ظهوره في الرأس على الجملة (٧٧) .

ونظيره ما في قوله تعالى : ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ (٧٨) ، إذ دلّ تقديم المضاف إليه (الأرض) على المفعول (عيون) ليكون الثاني تمييزاً ، دلّ على شمول ذلك التفجير بحيث يملأ الأرض بالعيون التي ينطق منها الماء بقوة شديدة (٧٩) .

وكم يكون مفيداً لو بينا الغاية المعنوية من تقديم (إِنَّا) مثلاً في سورة الفاتحة (٨٠) ﴿إِنَّا نَعْبُدُكَ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ ، وما يبنى عليه من إفادة التخصيص في هذا التقديم لضمير الفصل ، الذي يعرب مفعولاً به مقدماً ليدل على تفرده سبحانه بالعبادة والاستعانة (٨١) .

ولقد عيّنت الدكتورة عائشة عبد الرحمن بهذا الجانب من جوانب التعبير القرآني ، فلم تحمل التقديم والتأخير في نصوص القرآن على ما يطلق عليه القدامى اسم (رعاية الفاصلة) ، أي : مراعاة الجرس والإيقاع بين الفواصل ، بل علّته بتعليلات معنوية ، كما في تقديم (الآخرة) على (الأولى) في قوله تعالى : ﴿وَأِنْ لَّانَا لِلْآخِرَةِ وَالْأُولَىٰ﴾ (٨٢) ، إذ بينت أن التقديم بُني على ما للآخرة من التفضيل على الدنيا ولذلك قالت الدكتورة عائشة : "وليس التعلق برعاية الفاصلة هو الذي اقتضى تقديم

الآخرة هنا على الأولى ، وإنما اقتضاه المعنى في سياق البشري والندب ، إذ الآخرة خير وأبقى ، وعذابها أكبر وأشدّ وأخزى وأبقى ، وأن الآخرة هي دار القرار" (٨٣) .

وانتقلت الدكتورة كذلك إلى هذا الملحظ التعبيري في سياق آخر قدمت فيه (الآخرة) وهو "سياق الوعيد لفرعون ، إذ أدير وتولى" وذلك في قوله تعالى : ﴿فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالَ الْآخِرَةِ وَالْأُولَىٰ﴾ (٨٤) .

ولسنا هنا في مقام الاستقصاء لما قيل في هذا الموضوع وما ينبغي أن يقال ، بل نكتفي منه بأمثلة توضيحية . ونأمل أن يجد من مؤلفي النحو عندنا ، ومن مدرّسيه في الكتب المؤلفة قديماً ، ما هو حري به من العناية ، إذ ربط النحو بمعانيه وسيلة من وسائل تقريبه إلى الأذهان ، بل تحبيبه لدارسيه في كل آن .

٢- الإبدال بين الأنوات :

وهو مذهب بصري ، كما أفاد ابن هشام (٨٥) ، يقوم على حمل عدد من الأنوات ولا سيما حروف الجر ، على حلول بعضها محل بعض ، كحملهم (في) على معنى (على) في قوله تعالى : ﴿وَلَأَصْلَبَنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ (٨٦) ، وهو اختيار ابن قتيبة (٨٧) مع أن (في) هنا باقية على ما هي عليه من الدلالة الأصلية ، وهي الظرفية فبقاؤها على الأصل هو الوجه ، لإفادتها معنى لا تفقده (على) ، وهو تشبيه المصلوب في تمكنه من الجذع الذي يصلب عليه ، بالحال في الشيء ، فقال الزمخشري (٨٨) : "شبه تمكن المصلوب في الجذع بتمكن الشيء الموعى في وعائه ، فذلك قيل : في جُدُوعِ النَّخْلِ" . وبالمثل حمل ابن قتيبة (عن) على معنى (الباء) في قوله تعالى : ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ (٨٩) ، وهو ما ذهب إليه أبو عبيدة في المجاز (٩٠) .

فإذا رجعنا إلى المتأخرين والمعاصرين ، ألفينا الشيخ مصطفى الغلاييني يذكر للحرف (عن) ستة معان ، من غير أن يذكر من معانيها الباء (٩١) . وهذا يشعرنا أنها عنده باقية على أصلها في سورة النجم . وهذا الكتاب درسناه قبل خمسين عاماً في دار المعلمين الابتدائية في الأعظمية (٩٢) ، فاستفدنا منه كثيراً .

ومع أن إبقاء الأداة على دلالتها في القرآن الكريم ، منهج ينبغي أن يصار إليه ولا يتكلف معرب النصوص القرآنية حمل حرف على معنى حرف آخر ، إلا بعد العجز عن إبقائه على ظاهره ، فإن بعض من يعنى بنحو القرآن صلف كتاباً في خلاف هذا المنهج سمّاه : (تناوب حروف الجر في القرآن الكريم) (٩٣) .

فيمكننا القول بعد ما قدمناه في هذا البحث : إن تجربتنا الطويلة في التعليم بمراحله الثلاث ، انتهت إلى القول أن أهم ما ينبغي مراعاته عند التدريس هو استعمال العربية الفصيحة ابتداء من المرحلة الابتدائية ، وأن ذلك ممكن وقد جربته وأدبته بنفسه طوال عشر سنوات من سني خدمتي التعليمية البالغة الآن (٤٨) عاماً ، وأن النكوص إلى العامية ، بل اللغة الوسطى ليس مجدياً في تحبيب العربية إلى الطلبة ، ولا موفياً بنشر العربية الفصيحة ، ولا سيما في المرحلة الجامعية و أما تسويغ اللحن بدعوى الحدائث ، فأعده - مع من بعده - من أضر دعاوى على لغة الضاد .

وأما ما يتعلق بـ (مادة التعليم) في تدريس (النحو) ، وهي المادة التي انعقد عليها هذا البحث ، فيتبني أن يراعى فيها أمور : أحدها أن يعذل بالطلبة عن "استظهار قواعد النحو من غير تفهم كاف لها" ، والآخر : "إبعاد الطلبة ، ولا سيما المبتدئون منهم عن تحكيم القواعد المنطقية في فهم القواعد النحوية" والثالث : "محاولة النأي بالطلبة عن الخوض في التفاصيل التي ترتبت على تشعب عدد من القواعد النحوية وتضاعفها ، ومنها تلك التي لم يرد لها شاهد في كلام العرب ، وإنما هو شيء قاسوه كجوزهم أن يقال (أعطاهاوك وأعطاهاوني) ، وهو مما أنكره سيبويه على النحاة ، مبيناً أنه لم تتكلم به العرب ، بل هو محض قياس . ونظيره إيصالهم أمثلة الصفة المشبهة وصورها إلى ستة وثلاثين ، جلها لا واقع له من اللغة .

الهوامش

- ١- (الحنباء) ، العدد ٦٢١ في ١٩/٤/١٩٩٤ م . ٢- (الحنباء) ، العدد ٥٩٦ في ١٩/١٠/١٩٩٣ م .
- ٣- (الحنباء) ، ٢١ تشرين الأول ١٩٩٥ م . ٤- (الحنباء) ، العدد ٦١٣ في ١٥/٢/١٩٩٤ م .
- ٥- (الحنباء) ، ١٩٩٤ م .
- ٦- ينظر في هذا : طه الراوي: نظرات في اللغة والنحو ص ٦٢ . وكتابنا : فقه اللغة ص ٣٧٤ - ٣٧٥ .
- ٧- (الثلاثة) : توريد اللثاء عند النطق ، وهو عيب لفظي ، وقد يكون سببه نفسياً .
- ٨- القاموس المحيط ١/٢٩٨ ، (زغرد) .
- ٩- ينظر نقدها له في كتابها القيم ، كما وصفه الناقد المصري الدكتور عبد القادر القط - : (قضايا الشعر المعاصرون) .
- ١٠- تنظر : نشرة المجمع الصادر سنة ١٩٨٧ : (مصطلحات وألفاظ حضارية) . وينظر مقالنا : (قرارات المجمع .. أטרاف هي أم ضرورة) ، مجلة (الحنباء) ، الموصل .
- ١١- مناهج البحث في اللغة : د. تمام حسان . ص ٢٥ .
- ١٢- د. تمام حسان : مناهج البحث في اللغة . ص ٢٥ .
- ١٣- د. تمام حسان : مناهج البحث في اللغة . ص ٢٥ . ١٤- مناهج البحث في اللغة . ص ٣٣ .
- ١٥- د. حسن ظاظا : كلام العرب . ص ١٦١ . (*) - قاطع : ٨ .
- ١٦- ابن النديم : الفهرست . ص ٦٣ . ١٧- الأتباري : نزهة الأكياء . ص ٣١٩ .
- ١٨- النماطي : إتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر . ص ٢٥٢ .
- ١٩- سيبويه : الكتاب ١/٣٨٣ ، وينظر كتابنا : فقه اللغة العربية ص ٢٧٩ .
- ٢٠- اللغة . ص ٢٠٥ . ٢١- ابن مضاء : الرد على النحاة . ص ١١٣ .
- ٢٢- د. تمام حسان : اللغة بين المعيارية والوصفية . ص ٨٤ .
- ٢٣- شرح ابن عقيل ٢/٢٢٢ . ٢٤- نحو التيسير . ص ٥١ .
- ٢٥- د. أحمد عبد الستار الجواري : نحو التيسير . ص ٦٤ . ٢٦- النساء : ١ .
- ٢٧- وعده أبو علي الفارسي بأنه : "ضعيف في القياس وقليل في الاستعمال" ، تنظر : حجية في القراءات السبع ج ٢ ، والطبرسي : مجمع البيان ٤/٧ ، فقد نقل ذلك عنه .
- ٢٨- ابن قتيبة : تأويل مشكل القرآن . ص ٦٠ .
- ٢٩- ابن الجوزي : غاية النهاية في طبقات القراء ١/٢٦٣ .
- ٣٠- الجواري : نحو التيسير . ص ٥٩ . ٣١- التوبة : ٦ . ٣٢- الانقطار : ١ .
- ٣٣- الأتباري : الإتيان في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ٢/٣٢٢ .
- ٣٤- الإتيان ٢/٣٢٤ . ٣٥- الإتيان ٢/٣٢٣ م وهو قول الطوسي في تفسيره (التبيان) .
- ٣٦- الإتيان الصفحة نفسها . ٣٧- ينظر : المفصل في العربية للزمخشري ، عند الكلام على الشروط التي يحذف الفعل معها . ٣٨- مغني اللبيب ١/٢٦٩ ، والآية من سورة يس
- ٣٩- مغني اللبيب ١/٢٧٠ . ٤٠- الزمخشري : الكشاف ٣/١٤٨ .

- ٤١- ينظر بحثنا : من أوام أبي عبيدة في مجاز القرآن . ص ٦ . وما بعدها مقبول للنشر في مجلة (آداب الزاقتين) . ٤٢- الروم : ٤٠ . ٤٣- مجاز القرآن ١٢٣/٢ . ٤٤- الحاققة : ٤٧ . ٤٥- الأنباري : التبيان في إعراب غريب القرآن ١٨٢/٢ . وأبو البقاء : إملاء ما من به الرحمن ١٤٨/٢ . ٤٦- معاني القرآن ٥٠٧/٢ . ٤٧- معاني القرآن وإعرابه للقراء ٤٩٧/١ . ٤٨- ينظر في هذا الأنباري : البيان ١٨٢/٢ ، وأبو البقاء ١٤٨/٢ . ٤٩- المؤمنون : ٢٠ . (٥)- إملاء ما من به الرحمن ١٤٨/٢ . ٥٠- الزمخشري : الكشاف ٣٥٩/٢-٣٦٠ ، وأبو البقاء ١٤٨/٢ . ٥١- التوحاس : إعراب القرآن ٨٣٠/٢ . ٥٢- الزمر : ٧٣ . ٥٣- مجاز القرآن ١٩٢/٢ . ٥٤- إعراب القرآن للتوحاس ٨٣٠/٢-٨٣١ . ٥٥- البيان في غريب إعراب القرآن ٣٢٧/٢ . ٥٦- نوح : ٢٥ . ٥٧- التوحاس : إعراب القرآن ١٥٣/٢ . ٥٨- معاني القرآن ١٩٠/٣-١٩١ . ٥٩- النحاس : إعراب القرآن ٥١٨/٢ . ٦٠- ينظر في هذا بحثنا : الجرس والإيقاع في تعبير القرآن ، مجلة آداب الزاقتين - جامعة الموصل العدد ٩ لسنة ١٩٧٨ ، ص ٣٤ . ٦١- آل عمران : ١٥٩ . ٦٢- المود : الكامل ٣٤٢/٢ . ٦٣- الأمل : ٣٠ . ٦٤- الطبري : جامع التبيان ٤٠٠/٢ . ٦٥- السجدة : ٣ . ٦٦- الليل : ٣ . ٦٧- إعراب القرآن : ٢٦٣/٢ . ٦٨- معاني القرآن ٢٦٣/٢ . ٦٩- الإنسان : ١٨ . ٧٠- إعراب القرآن : ٣٩٨/٨ . ٧١- البحر المحيطة ٣٩٨/٨ . ٧٢- ينظر : العلم في القرآن الكريم / دراسة لغوية ومعجم حسين عيدان مطر - جامعة القادسية ماجستير / تصور ٢٠٠٠ . ص ١٩٧ . ٧٣- الفرقان : ٢٤ . ٧٤- وقد أوضح القراء ذلك ، ونبه علي ماهر بالصد منه من كلام المتكلمين ، ينظر : معاني القرآن ٢٦٧/٢ . ٧٥- يس : ٤٠ . ٧٦- يوسف : ٤ . ٧٧- عبد القاهر : دلائل الإعجاز ٣٣ . ٧٨- القم : ١٢ . ٧٩- ينظر أيضاً : دلائل الإعجاز ١٣٣-١٣٤ . ٨٠- وهي الآية : ٥ الفاتحة . ٨١- ينظر في هذا الكشاف للزمخشري ٥١/١ . ٨٢- الدكتور عائشة عبد الرحمن : التفسير البياني للقرآن الكريم ١١٤/٢ . ٨٣- الفارغات : ٢٥ . ٨٤- مغني اللبيب ١١١/١ . ٨٥- طه : ٧١ . ٨٦- تأويل شكل القرآن ٥٦٧ ، وهو أحد وجهين إجازهما القراء في معاني القرآن ١٨٦/٢ . ٨٧- الكشاف ٥٤٦/٢ ، ينظر : النحو العربي نقد وبناء د. إبراهيم السامرائي ص ١٥٩ . ٨٩- النجم : ٣ . ٩٠- ينظر ٥٦/٢ من المجاز ، وإليه ذهب الأخفش ، ينظر كتابه : معاني القرآن ٤٠٢/٢ . ٩١- جامع الدروس العربية ١٧٤/٣-١٧٥ . ٩٢- وهي بداية جامعة صدام للعلوم الإسلامية الآن . ٩٣- وهو الدكتور محمد حسين حسن عواد .
- ١- القرآن الكريم .
٢- الإبانة عن معاني القراءات : مكي بن أبي طالب ، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي .
٣- الإبدال : أبو يوسف بن يعقوب السكيت ، تحقيق د. حسين محمد شرف .
٤- البحر المحيطة : أبو حيان الأنلسي - الطبعة الأولى ، مطبعة المنعقدة ، القاهرة .
٥- البلاغة تطوّر وتاريخ : شوقي ضيف ، ط ٢ ، القاهرة ، دار المعارف (د.ت) .
٦- التبيان في إعراب غريب القرآن : كمال الدين الأنباري ، تحقيق طه عبد الحميد - القاهرة ١٩٦٩ م .
٧- التبيان في تفسير القرآن : أبو جعفر الطوسي ، المطبعة العلمية ، النجف الأشرف .
٨- اتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر ، أحمد البناء الدمياطي .
٩- الإتقان في علوم النحو : جلال الدين السيوطي ، الطبعة الثانية ، مطبعة الحلبي ، مصر .
١٠- إحياء النحو : إبراهيم مصطفى - القاهرة : لجنة التأليف والترجمة ، ١٩٥٩ م .
١١- إعراب القرآن : أبو جعفر النحاس ، تحقيق د. زهير غازي زاهد مطبعة العاني - بغداد ١٩٧٧ م .
١٢- الأصوات اللغوية : د. إبراهيم أنيس ، ط ٥ ، مكتبة أنجلو المصرية - القاهرة ١٩٧٥ م .
١٣- الإعجاز البياني للقرآن : عائشة عبد الرحمن ، دار المعارف بمصر ١٩٧١ .
١٤- الأغاني : لأبي الفرج الأصفهاني ، طبعة القاهرة .
١٥- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ، أبو البقاء العكبري .
١٦- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، كمال الدين الأنباري .
١٧- الإيضاح في علل النحو : أبو القاسم الزجاجي ، تحقيق مازن المبارك - ط ٤ بيروت : دار النفائس ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
١٨- إيضاح الوقف والابتداء : أبو بكر محمد بن القاسم بن الأنباري ، تحقيق محي الدين عبد الرحمن .
١٩- بحوث لغوية : أحمد مطلوب ، ط ١ عمان ، دار الفكر للنشر ، ١٩٨٧ م .
٢٠- تأويل مشكل القرآن ، عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، تحقيق سيد أحمد صقر ، ط ٢ - القاهرة .
٢١- تسهيل وتكميل المقاصد : أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات .

٢٢- التطور اللغوي التاريخي : السامرائي ، ط٢ ، دار الأندلس - بيروت ١٤٠١هـ -

١٩٨١م.

٢٣- التفسير البياني للقرآن الكريم : الدكتورة د. عائشة ، دار المعارف - مصر ١٩٦٨م .

٢٤- تقريب النشر في القراءات العشر : محمد بن محمد ابن الجزري ، تحقيق إبراهيم عطوة

٢٥- جامع البيان في تأويل القرآن : محمد بن جرير الطبري - بتحقيق أحمد محمد شاكر .

٢٦- الجرس والإيقاع في تفسير القرآن : د. كاسد ياسر الزبيدي .

٢٧- الحجة في القراءات السبع : لأبي علي أحمد بن عبد الغفار النحوي .

٢٨- الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني ، محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية -

القاهرة .

٢٩- دلائل الإعجاز : عبد القاهر الجرجاني ، تعليق عبد المنعم خفاجي - القاهرة ١٣٨٩هـ -

١٩٦٩م.

٣٠- الرد على النحاة : ابن مضاء القرطبي ، نشر د. شوقي ضيف - القاهرة - دار الفكر

١٩٤٦م .

٣١- الرسالة القشيرية في علم القصوف : أبو القاسم عبد الكريم بن هوران .

٣٢- شرح ابن عقيل : بهاء الدين الهمداني ، تحقيق محي الدين عبد الحميد .

٣٤- الصاحبي في فقه العربية وسنن العرب في كلامها : أبو الحسين أحمد الصاحبي .

٣٥- علم اللغة العام : فردينان دي سوسور ؛ ترجمة يوثيل يوسف عزيز ، مراجعة مالك

المطلبي .

٣٦- غريب القرآن : أبو بكر محمد بن عبد العزيز السجستاني ، مطبعة محمد علي صبيح ،

مصر .

٣٧- فقه اللغة العربية : الدكتور كاسد ياسر الزبيدي ، دار الكتب للطباعة والنشر - جامعة

الموصل .

٣٨- الفهرست : لأبن السنديم ، بيروت ، دار المعرفة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

٣٩- قاموس رد العامي إلى الفصح : الشيخ أحمد رضا ، ط٢ ، دار الرائد العربي ، بيروت

٤٠- القاموس المحيط : مجد الدين الفيروز أبادي ، دار العلم للملايين - بيروت (د.ت).

٤١- الكامل في اللغة والأدب : المبرد أبو العباس محمد بن يزيد ، تحقيق محمد أبو الفضل .

٤٢- الكتاب : سيبويه ، تحقيق محمد عبد السلام هارون ، دار القلم - القاهرة ١٣٨٥هـ -

١٩٦٦م

٤٣- الكشف : جلال الله الزمخشري ، مطبعة الحلبي ، القاهرة ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م

١٦٤

٤٤- اللغة بين المعيارية والوصفية : د. تمام حسان ، الدار البيضاء - دار الثقافة - القاهرة

١٤٠٠هـ

٤٥- المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية : ط١ ، مطبعة الشركشي

القاهرة

٤٦- المزمهر في علوم اللغة وأنواعها : جلال الدين عبد الرحمن .

٤٧- المفصل في علم العربية : جلال الله محمود الزمخشري .

٤٨- كلام العرب : د. حسن ظاظا ، دار النهضة العربية - بيروت ١٩٧٦م

٤٩- ثواب النقول في أسباب النزول : جلال الدين السويطي ، ط٢ ، مطبعة البابي ، مصر

٥٠- لحن العلمية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة : د. عبد العزيز مطر ، ١٩٦٦م .

٥١- لسان العرب : جمال الدين محمد بن منططور .

٥٢- مجاز القرآن الكريم : لأبي عبيدة ، تحقيق محمد فؤاد سركين ، ط٢ ، دار الفكر

٥٣- مجالس ثعلب : أحمد بن يحيى ثعلب ، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط٣

٥٤- مجمع البيان في تفسير القرآن : لأبي علي الطبرسي ، مكتبة الحياة - بيروت

٥٥- مدارك التنزيل وحقائق التأويل : أبو البركات عبد الله بن أحمد النسفي .

٥٦- معاني القرآن : للأخفش ، تحقيق فائز فارس - ط١ ، الكويت

١٤٠٠هـ .

٥٧- معاني القرآن : للقراء ، تحقيق النجار وآخرون ، ط١ ، مطبعة دار

الكتب .

٥٨- معاني القرآن وإعرابه : للزجاجي ، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي .

٥٩- معرفة القراء على الطبقات والإعصار : شمس الدين الذهبي ، تحقيق محمد سيد جواد

الحق ، ط١ .

٦٠- مفتي اللبيب عن كتب الأعراب : أبو محمد عبد الله بن هشام

الأصطاري .

٦١- مغردات ألفاظ القرآن : أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب ، تحقيق نديم مرعشلي .

٦٢- من أسرار اللغة : د. إبراهيم أنيس ، ط٥ ، مكتبة الأنجلو ، مصر

١٩٧٥م .

٦٣- مناهج البحث في اللغة : د. تمام حسان ، دار الثقافة - الدار البيضاء -

المغرب .

٦٤- مناهج تجديد في النحو والأدب : أمين الخولي - القاهرة ، دار

المعرفة .

١٦٥

- ٦٥- منهج صومسي في تفسير القرآن الكريم : الدكتور كاصد ياسر
٦٦- النحو العربي نقد وبناء : د. إبراهيم السامرائي - بيروت
١٩٦٨ .
٦٧- النحو البسيط : دراسة وتقد منهجي ، د. أحمد عبد المتار الجساري ، مطبعة
١٣٠٦هـ .
٦٨- النحو العربي نقد وبناء : د. إبراهيم السامرائي - بيروت
١٩٦٨ .
٦٩- نزاهة الألباء في طبقات الأندباء : أبو البركات الأنباري ، تحقيق
أبي الفضل .
٧٠- نظرات في اللغة والنحو : طه الراوي ، المكتبة الأهلية
بيروت ١٩٧٢ م .
٧١- النهاية في غريب الحديث : ابن الأثير مجد الدين مبارك محمد ، المطبعة الخيرية ،
مصر .

فهرس

رقم الصفحة	الموضوع
٣	تمهيد
٥	الباب الأول : دراسات نقدية في اللغة
٧	الفصل الأول : إصلاح الكلام في ضوء لغة القرآن
٨	المبحث الأول : اللحن في الكلام وأثر القرآن في تقويمه
١١	المبحث الثاني : إصلاح الكلام في ضوء القرآن
٣١	الفصل الثاني : عاميتنا والفصح في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة
٣٢	المبحث الأول : عاميتنا بين الوهم والواقع
٤٦	المبحث الثاني : الظواهر اللغوية في العامية
٦٣	الباب الثاني : دراسات نقدية في النحو
٦٥	الفصل الأول : مشكلات النحو بين القديم والجديد
٦٦	المبحث الأول : تشعب المشكلات اللغوية
٧٢	المبحث الثاني : سلب النحو معانيه ، والقياس على غيير أساس
٨٥	الفصل الثاني : نحو القرآن بين تقصير القدماء وقصور المعاصرين
٨٦	المبحث الأول : مشكلات عامة متعددة
٩٨	المبحث الثاني : مشكلة القول بتناوب الحروف

